



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تقرير الاستقرار المالي 2022

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
حزيران، 2023





© حزيران 2023.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي 2022.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)
فاكس: 2-2415310 (+ 970)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps



تقديم

تشرف سلطة النقد الفلسطينية أن تضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير الاستقرار المالي، الذي يسلط الضوء على وضع القطاع المالي في فلسطين واستقراره خلال العام 2022، في أعقاب تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي، جراء حالة عدم اليقين الناتجة عن أزمة مالية الحكومة، وتزايد حدة التوترات الأمنية والسياسية، والارتفاعات المتواصلة في مستويات الأسعار والفائدة، وغيرها.



ويأتي إصدار هذا التقرير في إطار جهود سلطة النقد الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي في فلسطين، باعتباره أحد أهدافها الرئيسية، وذلك من خلال المحافظة على نظام مالي مستقر ومتين وفعال، وتقييم المخاطر والتهديدات المحتملة تجاه الوسطاء الماليين والنظام المالي، والوقوف على مدى قدرة هذا النظام على مواجهة مثل هذه المخاطر.

يتناول التقرير تحليل أهم المخاطر والتحديات، الداخلية والخارجية، التي واجهت القطاع المالي الفلسطيني، المصرفي وغير المصرفي، وتقييم انعكاساتها وتداعياتها على أهم مؤشرات هذا القطاع، مستخدمين في ذلك العديد من أدوات السياسة الاحترازية الكلية، بما في ذلك مؤشرات السلامة المالية وفجوة الائتمان واختبارات التحمل، وغيرها.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي في فلسطين، ويخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه.

المحافظ

د. فراس ملحّم



| | |
|----|---|
| 1 | تقديم..... |
| 3 | الفصل الأول: تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين..... |
| 7 | الفصل الثاني: الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي..... |
| 9 | الاقتصاد العالمي..... |
| 9 | الاقتصاد الإقليمي..... |
| 11 | الاقتصاد المحلي..... |
| 13 | الفصل الثالث: البيئة الرقابية والبنية التحتية..... |
| 15 | الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية..... |
| 17 | البنية التحتية والنظم..... |
| 19 | مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب..... |
| 19 | الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المالية..... |
| 25 | الفصل الرابع: التعرض في القطاع المصرفي..... |
| 27 | التعرض للقطاعات المحلية..... |
| 27 | القطاع العام..... |
| 29 | القطاع الخاص..... |
| 33 | قطاع الإسكان والرهن العقاري..... |
| 34 | قطاع المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة..... |
| 34 | التعرض للقطاعات الخارجية..... |
| 34 | التوظيفات الخارجية..... |
| 35 | معدلات الفائدة..... |
| 36 | أسعار الصرف..... |
| 37 | تسهيلات غير المقيمين..... |
| 37 | علاقات المراسلة المصرفية..... |
| 39 | الفصل الخامس: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي..... |
| 41 | مؤشرات رأس المال..... |
| 43 | مؤشرات جودة الأصول..... |
| 46 | مؤشرات العائد والربحية..... |
| 48 | مؤشرات السيولة..... |
| 51 | المؤشر الكلي للاستقرار المالي..... |



| | |
|----|--|
| 53 | الفصل السادس: المؤسسات المالية غير المصرفية |
| 55 | المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد |
| 55 | قطاع الإقراض المتخصص |
| 56 | قطاع الصرافة |
| 57 | قطاع شركات خدمات الدفع |
| 58 | المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال |
| 58 | قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين) |
| 60 | قطاع التأمين |
| 61 | قطاع التأجير التمويلي والرهن العقاري |
| 63 | الفصل السابع: اختبارات التحمل المالي "الأوضاع الضاغطة" |
| 65 | اختبارات الأوضاع الضاغطة |
| 61 | اختبارات العامل الواحد |
| 67 | الاختبار متعددة العوامل |
| 67 | اختبارات السيولة |
| 67 | اختبارات انتقال العدوى |
| 68 | اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي |



الفصل الأول

تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين



شهد العام 2022 أحداثاً استثنائية على المستويين السياسي والاقتصادي، من صراع بين روسيا وأوكرانيا، وتباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وارتفاع في معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، وسياسات نقدية متشددة أدت إلى رفع متتالي لمعدلات الفائدة. وتسببت هذه الأحداث في مزيد من الضبابية وعدم اليقين، ألقت بظلالها على العديد من الاقتصادات، بما فيها الاقتصاد الفلسطيني. فتباطأ معدل النمو، وارتفعت معدلات التضخم المحلية، كما ارتفعت معدلات الفائدة، وظهرت بعض المخاوف بشأن حالة الاستقرار المالي، ومدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني والنظام المالي بشكل عام على امتصاص أية صدمات أو مخاطر محتملة سواء كان مصدرها داخلياً، أم خارجياً. ويقدم هذا الفصل تقييماً عاماً لحالة الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2022، ومدى تأثيرها بالتطورات العالمية، والإقليمية، والمحلية.

وضع الاستقرار المالي

تمثل البيئة الاقتصادية الفلسطينية، بكل ما يحيط بها من مخاطر وتحديات، الأرضية التي يعمل فيها القطاع المصرفي، والتي شهدت خلال العام 2022 مزيداً من الضبابية وعدم اليقين، جراء الضغوط والتحديات التي عانت منها مالية الحكومة، وتزايد حدة التوترات الأمنية والسياسية، والارتفاع غير المسبوق في مستويات الأسعار المحلية، فاستمرت حالة التعافي، ولكن بتبؤيرة متباطئة (3.9% مقابل 7.0% في العام 2021)، مع تراجع محدود في مستويات البطالة (من 26.4% إلى 24.5%)، مقابل ارتفاع ملحوظ في مستويات التضخم (من 1.2% إلى 3.7%).

ومع ذلك، فقد أظهر مؤشر الاستقرار المالي لعام 2022 تراجعاً في مستوى المخاطر الإجمالية قياساً على مستواها في العام السابق، بارتفاع قيمة هذا المؤشر من 0.47 نقطة في العام 2021، إلى 0.53 نقطة في العام 2022، متأثراً بتحسّن كافة مؤشرات الفرعية، باستثناء تراجع مؤشر الاقتصاد الحقيقي، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التضخم.

فقد شهد القطاع المصرفي نقلات نوعية أسهمت في مزيد من انضباط هذا القطاع وفقاً لأفضل المعايير والممارسات المصرفية الفضلى، للحد من تأثير المخاطر والتحديات المحتملة، وجعله آمناً معافى، وبما يسهم في تعزيز حالة الاستقرار المالي، بالتوازي مع دعم التعافي وتعزيز فرص النمو الاقتصادي. فالتمويل المقدم من خلال صندوق استدامة بمتخلف برامجه، وصل في نهاية العام 2022 إلى حوالي 137 مليون دولار، استفاد منها 2422 مشروع، 60% منها مشاريع متناهية الصغر، تم منحها بفائدة صفرية. أما باقي المشاريع فحصلت على التمويل بفائدة 3% متناقصة، والتي تعتبر منخفضة جداً مقارنة بأسعار الفوائد الحالية التي يتم إقراضها من خلال المصارف ومؤسسات الإقراض.

كما خطت سلطة النقد خطوات إضافية مهمة في مجال استكمال البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، خاصة على صعيد التكنولوجيا المالية وتعزيز أدوات الدفع الإلكتروني والتحول الرقمي، إذ شهد العام 2022 إنجازات متعددة في مختلف الأنظمة ذات العلاقة⁽¹⁾، كان لها تأثير مباشر على تعزيز حالة الاستقرار المالي وتحسّن مستوى الشمول المالي، وتعزيز الروابط بين قطاعات وشراخ الاقتصاد المختلفة والقطاع المصرفي الفلسطيني والنظام المالي بشكل عام، وبما يسهم في ضمان تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار النقدي كشرطين ضروريين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في فلسطين.

ويُشار في ذات السياق إلى أن قطاع شركات خدمات الدفع الإلكتروني قد سجل تطورات ملموسة، وأخذت دائرة قبول خدماته بالاتساع، ليرتفع عدد الأفراد المستخدمين للمحافظ الإلكترونية إلى 418 ألف مستخدم، بقيمة إجمالية بلغت 2.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 15% من حيث العدد، و23% من حيث القيمة مقارنة مع العام السابق. أما من منظور المخاطر، فيبقى هذا القطاع عرضة لمخاطر التكنولوجيا، والأمن السيبراني. لذلك حرصت سلطة النقد على معالجة مثل هذه المخاطر والحد منها، بإصدارها التعليمات رقم (2022/3) التي تنظم بيئة تكنولوجيا المعلومات لدى هذه الشركات، وبما يمكنها من إدارة عملياتها بفاعلية وأمان، وضمان حماية أمن المعلومات فيها.

(1) لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع للتقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية 2022.



كما تحسنت مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2022، خاصةً مؤشرات الربحية، ورأس المال، وجودة الأصول، فارتفع معدل كفاية رأس المال 16.3٪ في نهاية العام 2022، وهو أعلى من المتطلبات الرقابية لسلطة النقد أو مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية. وكذلك أظهرت مؤشرات المئانة المالية مزيداً من التحسن، فتراجعت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض من 4.2٪ في العام 2021، إلى 4.1٪ في العام 2022. إضافة إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول إلى 1.6٪، مقارنة مع 1.2٪ في العام 2021، ومعدل العائد على حقوق الملكية إلى 11.0٪، مقارنة مع 9.3٪ في العام السابق.

وفي المقابل، أظهرت مؤشرات السيولة تراجعاً في قيمة الموجودات السائلة بمعدل 3.4٪ مقارنةً مع العام 2021، لتبلغ نحو 6.7 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أصول المصارف إلى حوالي 33.2٪، مقارنةً مع 33.7٪ في العام 2021. ومع ذلك، تبقى هذه المستويات من السيولة جيدة (تمثل حوالي ثلث أصول المصارف)، وتعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المختلفة. ويعززها في ذلك بنسبة تغطية السيولة (LCR) التي وصلت في نهاية العام 2022 إلى حوالي 264.6٪، أي أن الأصول السائلة عالية الجودة⁽²⁾ تغطي أكثر من ضعفي صافي التدفقات النقدية الخارجة، مما يعني أن المصارف تحتفظ بمخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو الإجهاد ولمدة 30 يوماً. علماً بأن هذه النسبة يجب ألا تقل في أي وقت من الأوقات عن 100٪. ويضاف إلى ذلك نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) التي وصلت إلى 180.1٪، أي أن رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال تعتمد عليها المصارف لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل تشكل نحو 180.1٪ من التمويل المستقر المطلوب.

كما أظهرت نتائج اختبارات التحمل/الضغط المالي (أحد أدوات الإنذار المبكر التي تستخدمها سلطة النقد كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر) أن القطاع المصرفي الفلسطيني قادر على مواجهة الصدمات والأوضاع الضاغطة في ظل احتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال، إلى جانب تمتعه بمستويات مريحة من السيولة. فقد أسفرت نتائج محاكاة الصدمات المختلفة والمتفاوتة في شدتها عن نجاح غالبية المصارف في اجتياز هذه الصدمات، مع المحافظة على مستويات رسملة أعلى من معدل العقبة الذي تم اختباره عند مستوى (10.5٪)، باستثناء بعض الحالات (سيناريوهات تصنف بأنها عالية الشدة) التي انخفضت فيها النسبة عن هذا المعدل.

وبالرغم من الحالة الإيجابية العامة لوضع الاستقرار المالي، تدرك سلطة النقد أن بعض مصادر الخطر المحتملة لا تزال قائمة، ويمكن أن تؤثر على الأداء المصرفي وحالة الاستقرار المالي. ويمكن الإشارة إليها من خلال الآتي:

الضغوط السياسية والاقتصادية ومخاطر التعرض للقطاع العام

شهدت فلسطين خلال العام 2022 أحداثاً سياسية وأمنية، عمقت من حالة الضبابية وعدم اليقين والمخاطر الكامنة، وألقت بظلالها على الحالة العامة في فلسطين. إذ تشير بيانات الأمم المتحدة، أن العام 2022 كان الأكثر دموية في الضفة الغربية منذ العام 2005 (سياسات إسرائيل القمعية، واقتحامات المدن والأماكن المقدسة، والعدوان على قطاع غزة). كما استمرت إسرائيل بالاقطاع غير القانوني وغير المبرر من إيرادات المقاصة، مما أثر سلباً على قدرة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها، وعلى حالة الاستقرار المالي بشكل عام.

ولا يقتصر تعرض القطاع المصرفي تجاه الحكومة على الاقتراض المباشر فقط، وإنما يشمل أيضاً بعض القنوات الأخرى غير المباشرة (موظفي القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة) مما يزيد من احتمالات عدم قدرة هذه الفئات على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع المصرفي، وبالتالي قد ترفع من درجة تعرض القطاع المصرفي تجاه الحكومة، خاصة وأن الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام قد ارتفع بنحو 2.7٪ عما كان عليه في العام 2021، ليبليغ حوالي 1.9 مليار دولار، مشكلاً نحو 17.1٪ من إجمالي الائتمان.

وبالرغم من تراجع نسبة الانكشاف المباشر وغير المباشر (الائتمان الممنوح للحكومة وللموظفين العموميين) إلى نحو 37.0٪ من إجمالي الائتمان في العام 2022، مقارنةً بنحو 40.1٪ عام 2021، إلا أن هذا المستوى يبقى مرتفعاً نسبياً، ويشكل ما يعادل تقريباً ضعف حقوق ملكية المصارف (نحو 182.2٪)، الأمر الذي يستدعي ضرورة المتابعة الحثيثة لأية تطورات في مالية الحكومة قد تؤدي إلى مزيد من الإضعاف في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتأثيرها على الاستقرار المالي.

(2) الأصول السائلة عالية الجودة هي الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة وبشكل فوري إلى نقد من دون خسائر، أو مع تكبد خسائر ضئيلة في ظل أوضاع طاعنة.



التعرض للقطاع الخاص

سجلت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص خلال العام 2022 ارتفاعاً بنحو 6.9% مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 8.9 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 80.1% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف، وحوالي 41.3% من إجمالي موجوداتها. وقد أحدث هذا التوسع في محفظة القطاع الخاص الائتمانية تحسناً في مؤشرات العمق المالي، فشكّلت نسبة قروض القطاع الخاص حوالي 46.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 55.8% من ودائعه. أما على المستوى الجغرافي، فقد استحوذت محافظات الضفة الغربية على الغالبية العظمى من محفظة التسهيلات، وبنسبة بلغت حوالي 91% (بما في ذلك التسهيلات الممنوحة للقطاع العام)، في حين لم تتجاوز حصة قطاع غزة 9% من إجمالي التسهيلات. كما شكّلت المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص في الضفة الغربية حوالي 55.0% من ودائعه، مقابل 64.1% في قطاع غزة.

وبشكل عام، يعتبر قطاع الإسكان والرهن العقاري، وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من بين القطاعات الاقتصادية المؤثرة في تطورات المحفظة الائتمانية. إذ ارتفعت المحفظة الائتمانية الممنوحة لقطاع الإسكان والرهن العقاري بشكل ملحوظ، وبنسبة 16.6% مقارنةً بما كانت عليه في العام 2021، مرتفعة إلى حوالي 2.7 مليار دولار، ومشكلة نحو 30.2% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. تركزت غالبيتها لدى المصارف المحلية، وبنسبة 69.5% من إجمالي التمويل العقاري في العام 2022. وبالرغم من ارتفاع المحفظة التمويلية الممنوحة لهذا القطاع، إلا أن مستوى التعثر فيه قد تراجع خلال العام 2022 إلى حوالي 3.3% من إجمالي محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري، مقارنةً مع 3.5% في العام السابق. كما ارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (من المصارف ومؤسسات الإقراض) بنحو 5.1% في العام 2022، ليصل إلى 1.5 مليار دولار، جاءت المساهمة الأكبر من قبل القطاع المصرفي وبنسبة 89.6%.

وتعكس هذه التطورات في المحفظة الائتمانية مدى التزايد في التوظيف المحلي للودائع، وأفاق التوسع فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بالائتمان، والتي بدورها ترتبط بالدورة الاقتصادية. إذ ترتفع مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (شركات وأفراد) بدرجة كبيرة بمدى استقرار الأوضاع الاقتصادية، وحالة النشاط الاقتصادي بالنسبة للشركات، ومدى استقرار دفع الأجور والرواتب بالنسبة للأفراد في القطاعين العام والخاص وانتظامهما. لذلك تحرص سلطة النقد على تجنب الاقتصاد بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، أية آثار غير مرغوبة، من خلال تبني سياسات وإجراءات احترازية واسترشادية، واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بالحد من هذه المخاطر.

التعرض للقطاعات الخارجية

تنحصر المخاطر التي قد تواجه القطاع المصرفي الفلسطيني في تعاملاته مع القطاعات الخارجية في خمس قنوات رئيسية: التوظيفات الخارجية، ومعدلات الفائدة، وأسعار الصرف، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، وعلاقات المراسلة المصرفية. فعلى مستوى التوظيفات الخارجية، فقد شهدت هذه التوظيفات خلال العام 2022 تراجعاً بنحو 0.9% عما كانت عليه في العام السابق، منخفضة إلى نحو 4.4 مليار دولار، ومشكلة نحو 25.3% من إجمالي الودائع، وهي بذلك أدنى من السقوف المحددة في تعليمات سلطة النقد.

وتتمثل التوظيفات الخارجية للمصارف في أرصدة موظفة في الخارج، واستثمارات في بعض الأدوات المالية، وتسهيلات ممنوحة لاستخدامها خارج فلسطين. وتعتبر الأرصدة الموظفة في الخارج أهم مكونات التوظيفات الخارجية، باستحوادها على نحو ثلاثة أرباعها، وبقيمة 3.3 مليار دولار، متراجعة بنحو 2.2% عما كانت عليه في العام 2021. في حين تشكل الاستثمارات الخارجية للمصارف (تتركز في الأوراق المالية المختلفة) المكون الثاني للتوظيفات الخارجية، باستحوادها على 22.1% من هذه التوظيفات، وبقيمة تقترب من المليار دولار، مرتفعة بنحو 6.4% عما كانت عليه في العام السابق. أما المكون الثالث، فيتمثل في التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين، ولا يشكل سوى 3.9% من التوظيفات الخارجية، أو ما يعادل نحو 0.2 مليار دولار، متراجعة بحوالي 13.5% عما كانت عليه في العام 2021.

وبشكل عام، لم يسبق أن عانى القطاع المصرفي الفلسطيني من أية تداعيات جوهرية للتوظيفات الخارجية على الاستقرار المالي. فهذه التوظيفات تحكمها وتنظمها العديد من الإجراءات الرقابية، التي تبقى مخاطرها قيد السيطرة. عدا عن توجهات سلطة النقد الرامية إلى خفض الأهمية النسبية لأصول القطاع المصرفي الموظفة في الخارج، واحلالها محلياً، وبما يساهم في تعميق الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي.



أما على مستوى معدلات الفائدة، فقد لمس المواطن الفلسطيني (الطبيعي والاعتباري) خلال العام 2022 بعض آثار ارتفاع معدلات الفائدة، جراء ارتفاع هذه المعدلات عالمياً، نتيجة السياسات النقدية المتشددة، خاصة لدى الفيدرالي الأمريكي، وبنك إسرائيل، والبنك المركزي الأردني. آخذين بعين الاعتبار أن معظم المحفظة الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي الفلسطيني هي بعملتي الدولار والشيكل، وبالتالي فإن ارتفاع معدلات الفائدة عالمياً أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية على القروض القائمة والجديدة، وزادت الأعباء على المقترضين.

ومع ذلك، فقد أعلنت سلطة النقد وجمعية البنوك في وقت لاحق لسنة هذا التقرير عن مبادرة تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لرفع الفوائد على الأفراد والشركات. كما قامت سلطة النقد بمراجعة وإصدار التعليمات الخاصة بالعمولات التي يحق للبنوك استيفاؤها، وتخفيض معظمها، لتشجيع الشمول المالي واستخدام التكنولوجيا في العمليات المصرفية والدفع. إلى جانب مراجعة وإصدار تعليمات انضباط السوق وحماية حقوق المتعاملين مع القطاع المصرفي لتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وعلى مستوى أسعار الصرف، فقد أدت قرارات السياسة النقدية الأمريكية المتشددة والرفع المتكرر لمعدلات الفائدة إلى تعزيز قوة الدولار الأمريكي مقابل سلة العملات الرئيسية في العالم، وكذلك مقابل العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، وخصوصاً الشيكل الإسرائيلي. فمع نهاية العام 2022 ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) أمام الشيكل الإسرائيلي بنحو 13.6٪، ليصل سعر صرفه إلى 3.5405 شيكل لكل دولار. وبشكل عام يتأثر الوضع المالي للمصارف بتغيرات سعر الصرف، كل بحسب حصة هذه العملات لديه.

أما بخصوص التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، فلا تزال هذه التسهيلات هامشية ومتذبذبة، في حدود 0.3٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية، أو ما يعادل نحو 32.4 مليون دولار. وبالتالي فلا تأثير جوهري لها على الاستقرار المالي، خاصة في ظل العديد من الإجراءات الرقابية التي تحكم وتضبط آلية منحها.

من ناحية أخرى، عانى القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2022 من بعض المخاطر المتأتمية من علاقته مع المصارف الإسرائيلية، وخصوصاً فيما يتعلق باستمرار تراكم فوائض كبيرة من عملة الشيكل، تفوق الحدود المعلن عنها في تعليمات سلطة النقد. وبالرغم من الجهود التي بذلتها سلطة النقد لمعالجة هذه المشكلة، وتواصل عمليات شحن فائض الشيكل (بلغت نحو 25 مليار شيكل)، لا تزال المصارف العاملة في فلسطين تعاني من تكديس نحو 4.5 مليار من فائض هذه العملة، تشكل نحو 77٪ من إجمالي السيولة النقدية المقومة بالدولار، وحوالي 21.5٪ من إجمالي أصول المصارف بعملة الشيكل. وقد تسبب استمرار تراكم فائض الشيكل في صعوبة التحكم في عمليات إدارة السيولة النقدية، كما تسبب في زيادة التكاليف والمخاطر على المصارف العاملة في فلسطين، وأصبح يمثل أحد المخاطر التي تؤثر سلباً على الاستقرار المالي في فلسطين.

وبالإجمال، يمكن القول إن القطاع المصرفي الفلسطيني قد أظهر خلال العام 2022 تطوراً إيجابياً وقدرة كبيرة على امتصاص الصدمات والآثار السلبية الناجمة عن التطورات العالمية والمحلية، وظهر ذلك جلياً من خلال مؤشرات السلامة المالية، واختبارات التحمل المالي، ومؤشرات الأداء للمؤسسات المالية، المصرفية وغير المصرفية، وغيرها من المؤشرات التي تضمنها هذا التقرير، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى الاستقرار المالي في فلسطين لا يزال يعكس حالة جيدة ومتينة ومتطورة بشكل إيجابي.

ومما لا شك فيه أن التحسن الذي شهدته حالة الاستقرار المالي خلال العام 2022 ما كان ليتحقق لولا جهود سلطة النقد في مجال الرقابة المصرفية الفعالة، وسياساتها المتوازنة وإجراءاتها التحوطية. فسلطة النقد تراقب وتتابع القطاع المصرفي باستمرار للحد من المخاطر ونقاط الضعف المحتملة في وقت مبكر وتقييم ما يجب القيام به من إجراءات وسياسات كفيلة بدرء مثل هذه المخاطر. كما تراقب المصارف على المستوى الإفرادى حتى يظل القطاع المصرفي آمناً، وبما يعزز في النهاية الاستقرار المالي في فلسطين.

ومع ذلك تدرك سلطة النقد بأن القطاع المصرفي يبقى عرضة لبعض المخاطر، شأنه في ذلك شأن باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى، الأمر الذي يحتم على سلطة النقد مواصلة تعزيز رقابتها على هذا القطاع الحيوي والتحقق بشكل مستمر من صحة أعماله وأدائه وتطوير بنيته التحتية والتشريعية، وبما يساهم في الوصول إلى متطلبات الأمان المصرفي والاستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.



الفصل الثاني

الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي



شهد العام 2022 العديد من الصدمات المتعاقبة والمتداخلة، إذ لم يكد الاقتصاد العالمي يتعافى من تداعيات الجائحة الصحية، حتى شهد الربع الأول من العام، صراعاً جيوسياسياً بين روسيا وأوكرانيا، انعكست تداعياته على الأسعار ومعدلات التضخم، ودفعت بالعديد من البنوك المركزية إلى التشدد في سياساتها النقدية، والقيام برفع متتالي لمعدلات الفائدة. ومع تزايد المخاوف من دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود، سيطرت حالة من عدم اليقين، أثرت على المستهلكين والمستثمرين على حد سواء. وتزايدت المخاطر تجاه الاستقرار المالي العالمي في ظل تراجع مستويات السيولة في الأسواق. ونظراً لكون اقتصادات المنطقة، بما فيها الاقتصاد الفلسطيني، عرضة لانتقال تداعيات بعض هذه التطورات، فمن الضروري تحليل القنوات، المباشرة وغير المباشرة، التي يمكن لتطورات الاقتصاد الحقيقي أن تؤثر على القطاع المصرفي، وعلى حالة الاستقرار المالي في فلسطين.

الاقتصاد العالمي

دخل الاقتصاد العالمي في مسار التباطؤ منذ بداية العام 2022، نتيجة سلسلة من الصدمات الشديدة والمتراطة، شملت موجات جديدة من متحولات وباء كوفيد-19 - خاصة في الصين، والصراع في أوكرانيا وما نتج عنها من أزمات في الغذاء والطاقة، ومشاكل في سلاسل التوريد، وارتفاع غير مسبوق في مستويات الأسعار، وتفاقم مشاكل المديونية العالمية، بالإضافة إلى حالة الطوارئ المناخية.

وقد أثرت هذه الصدمات على الاقتصاد العالمي، فتباطأ نموه إلى 3.4٪، مقارنة مع 6.3٪ في العام 2021، مع اختلاف في وتيرة هذا التباطؤ بين الدول ومجموعات الدول. ففي الاقتصادات المتقدمة، تباطأ النمو إلى 2.7٪، مقارنة مع 5.7٪ العام السابق، وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى 4٪، مقارنة مع 6.9٪ في العام 2021.

ومع استمرار ارتفاع معدلات التضخم (بلغ متوسطه نحو 9٪ خلال هذا العام) اتجهت البنوك المركزية إلى التشدد في سياساتها النقدية، برفع متكرر لمعدلات الفائدة الرسمية. وبالرغم من ذلك، مالت معدلات التضخم في العديد من الدول المتقدمة نحو الارتفاع/الاستقرار، أكثر من ميلها نحو الانخفاض، وخصوصاً في النصف الأول من العام. في حين بدأت آثار التشدد في السياسة النقدية تظهر خلال النصف الثاني من العام، فمالت معدلات التضخم للانخفاض إلا أنها بقيت أعلى من المستويات المستهدفة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التشدد في السياسات النقدية، للوصول بالتضخم إلى المستويات المرغوبة، وتأثير ذلك على وضع الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي.

وتسبب الارتفاع في مستويات الأسعار بتضاؤل القوة الشرائية، وإضعاف ثقة المستهلكين والمستثمرين، إضافة إلى تراجع حركة التجارة العالمية جراء تناقص الطلب على السلع الاستهلاكية، واستمرار المشاكل المتعلقة بسلاسل التوريد. في حين تسبب الارتفاع السريع في أسعار الفائدة بحركة تدفقات نقدية نحو الخارج، وانخفاض قيمة عملات الكثير من الدول النامية، مما أدى إلى زيادة الضغوط على موازين مدفوعاتها، وزيادة مخاطر الديون السيادية، نتيجة لارتفاع الدين الخاص والعام في هذه الدول وتشديد شروط التمويل.

الاقتصاد الإقليمي

تباين مسار أداء الاقتصادات الإقليمية، تبعاً لمدى تأثرها بالتطورات العالمية، والعوامل الخاصة بكل منها. فعلى مستوى الاقتصاد الإسرائيلي تباطأ نموه خلال العام 2022 إلى 6.4٪، مقارنة مع 8.6٪ في العام السابق. وانعكس هذا الأداء على سوق العمل، بارتفاع معدل التوظيف، وانخفاض معدل البطالة إلى مستويات ما قبل الجائحة. لكن في المقابل، عانى الاقتصاد من ضغوط تضخمية، تسببت في رفع معدل التضخم إلى 5.3٪، متجاوزاً بذلك الحد الأعلى للنطاق المستهدف من قبل بنك إسرائيل، مما دفع بنك إسرائيل إلى التشدد في سياسته النقدية، ورفع معدل الفائدة منذ بداية الربع الثاني من العام 2022 بصورة تدريجية، من 0.1٪ إلى 3.25٪ في نهاية العام، وهو الأعلى منذ العام 2010.



شكل 2-1: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2020-2022



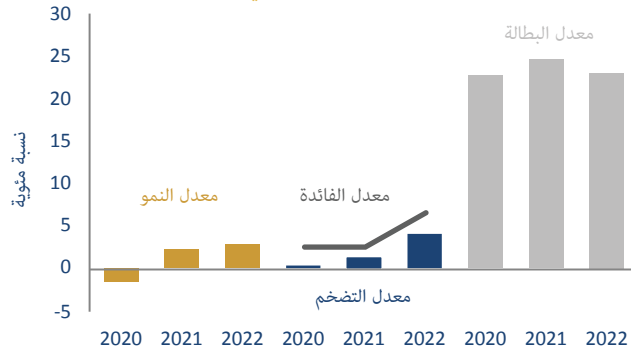
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

وانعكس التشدد في السياسة النقدية على أسواق المال، فارتفع سعر الفائدة على الائتمان المصرفي لكل من قطاع الأعمال وقطاع الأسر (السكن وغير السكن)، وانخفضت أسعار الأصول، وتراجع التكوين الرأسمالي من قبل شركات التكنولوجيا الفائقة إلى ما دون المستويات التي سادت في العام 2021⁽³⁾. وبالرغم من التشدد في السياسة النقدية، إلا أن التطورات السياسية الداخلية كان لها الأثر الأكبر على قيمة العملة الإسرائيلية، وتسببت في انخفاضها مقابل الدولار الأمريكي بنحو 4% في المتوسط، وعانت من تقلبات حادة طوال العام 2022.

الجدير بالذكر أن حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي في إسرائيل تنعكس بدرجة كبيرة على التغيرات الاقتصادية والمالية في فلسطين،

بحكم طبيعة العلاقات القائمة بين الاقتصادين التي تسهل انتقال تطورات الاقتصاد الإسرائيلي إلى الاقتصاد الفلسطيني. فالتضخم في فلسطين غالبية تضخم مستورد، وتحديداً من إسرائيل، نظراً لكونها الشريك التجاري الرئيس لفلسطين. كما أثرت التقلبات في سعر صرف الشيكيل وانخفاض قيمته على القوة الشرائية، والحركة التجارية، وموجودات القطاع المصرفي، نظراً لكونها عملة تداول رئيسة في السوق الفلسطيني، وتستحوذ على نحو 40% من موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، وعلى حوالي 41% من ودائع العملاء، ونحو 46% من المحفظة الائتمانية.

شكل 2-2: أداء الاقتصاد الأردني، 2020-2022



المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني.

أما الاقتصاد الأردني فقد نجح خلال العام 2022 في تسريع وتيرة نموه إلى 2.7%، مقارنة مع 2.2% في العام السابق، وتراجع معدلات البطالة إلى نحو 22.8%، مقارنة مع 24.4% في العام السابق. غير أن الاقتصاد عانى من ضغوط تضخمية دفعت معدل التضخم إلى أعلى مستوى له منذ عام 2018، إلى 4.2%، مقارنة مع 1.3% في العام السابق. ومع ذلك، لا يزال هذا المعدل أقل من معدلاته في الدول النظيرة في المنطقة بسبب الدعم الحكومي المؤقت للوقود، وغيرها من تدابير وإجراءات ضبط الأسعار التي اتخذتها الحكومة في العام 2022. كما أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً إلى ارتفاع كبير في فاتورة الواردات، تجاوز أثر زيادة الصادرات السلعية والسياحة⁽⁴⁾.

وفي ضوء ما شهده العالم من موجة تضخمية، ونظراً لارتباط الدينار الأردني بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي، فقد اتجه البنك المركزي الأردني إلى التشدد في سياسته النقدية، ورفع معدل الفائدة على جميع أدوات السياسة النقدية، بغية تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمالي في الأردن، خصوصاً المحافظة على سعر صرف الدينار، إضافة إلى ضبط معدل التضخم والحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين. إذ قام البنك المركزي برفع معدل الفائدة الرسمي عدة مرات متتالية خلال العام، لتصل إلى 6.5% في نهاية العام 2022.

وبحكم طبيعة العلاقات والروابط القائمة بين الاقتصادين الفلسطيني والأردني، يمكن للتطورات التي شهدتها الاقتصاد الأردني أن تنتقل إلى الاقتصاد الفلسطيني وتؤثر على حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال عدة قنوات. فالعملة الأردنية تمثل إحدى العملات الرئيسية المستخدمة في الاقتصاد الفلسطيني، مع ترابط كبير بين النظام المصرفي الفلسطيني ونظيره الأردني، إذ أن جميع المصارف الوافدة العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني أردنية، باستثناء مصرف مصري واحد. وتستحوذ المصارف الأردنية على أكثر من ثلث إجمالي أصول القطاع المصرفي الفلسطيني، وتشكل محفظتها الائتمانية حوالي 33% من إجمالي محفظة التسهيلات، كما تستحوذ على حوالي 38% من إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى الحركة التجارية، وحركة المسافرين، وحجم التدفقات النقدية بين الجانبين.

(3) Bank of Israel (2023). "Bank of Israel Annual Report 2022".

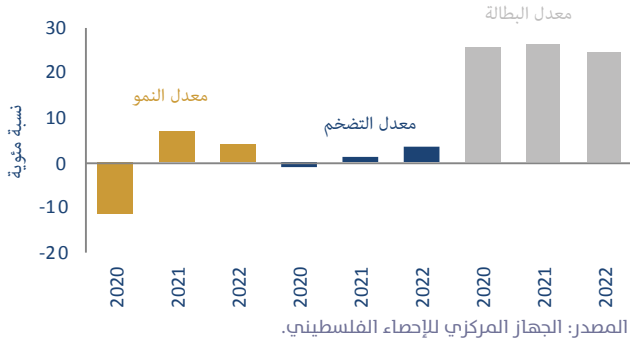
(4) The World Bank, Jordan Economic Monitor, Fall 2022: Public Investment: Maximizing the Development Impact.



الاقتصاد المحلي

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 تراجعاً في زخم أدائه، بالرغم من استمرار حالة التعافي، فتباطأت وتيرة نموه مع تصاعد عدم اليقين جراء الضغوط والتحديات الجديدة المتعلقة بعدم استدامة الوضع المالي للحكومة، وتزايد الضغوط التضخمية واستمرار الارتفاع في الأسعار، إلى جانب تعزيز قوة الدولار مقابل الشيكل، وهو ما أدى في المحصلة إلى تراجع الدخل الحقيقي والقوة الشرائية للأفراد، وأثر على الطلب الكلي والنمو الاقتصادي.

شكل 2-3: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2020-2022



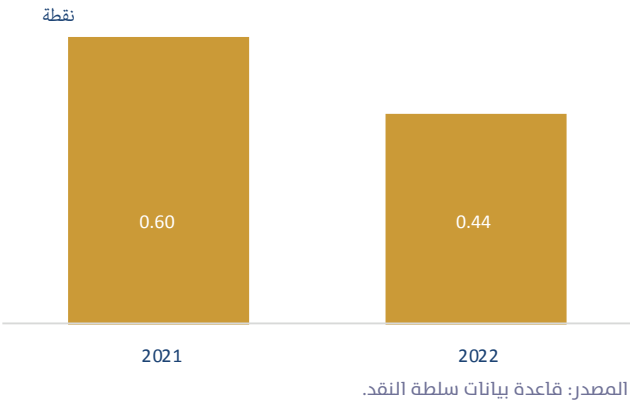
فقد نما الاقتصاد بنحو 3.9%، مقارنة مع 7.0% في العام 2021، وأسهم هذا الأداء في زيادة معدل التوظيف وخفض معدل البطالة إلى 24.5%، مقارنة مع 26.4% في العام 2021. لكن في المقابل، عانى الاقتصاد من ضغوط تضخمية تسببت في ارتفاع معدل التضخم إلى 3.7%، مقارنة مع 1.2% في العام 2021.

وبشكل عام، يعتبر الاقتصاد الفلسطيني أكثر انكشافاً وتعرضاً للاقتصاد الإسرائيلي من بقية الاقتصادات الإقليمية والعالمية. ويتمثل هذا الإنكشاف في عدة أشكال وقنوات، غير أن قناة المقاصة تبقى أبرزها، وكان تأثيراً واضحاً في العام 2022 على استدامة مالية الحكومة بشكل

خاص، وعلى حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي بشكل عام. كما يتأثر الاقتصاد الفلسطيني أيضاً بسياسات إسرائيل المتعلقة بالعمل، والتجارة، والمعاملات المالية والمصرفية، وأية تطورات في هذه السياسات يمكن لها أن تؤثر على أوضاع المالية العامة والاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين.

ويمكن إبراز أثر أداء الاقتصاد المحلي على الاستقرار المالي من خلال مؤشر الاقتصاد الحقيقي، أحد المؤشرات الفرعية المستخدمة في احتساب المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين. ويتكون هذا المؤشر الفرعي من خمسة متغيرات تمثل أهم العوامل التي تقيس حالة استقرار الاقتصاد الكلي وانعكاساته على الاستقرار المالي. وتتمثل هذه المتغيرات الخمس في النمو الاقتصادي، والتضخم، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين الحكومي المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل هذه المتغيرات مجتمعة حوالي 26.3% من قيمة المؤشر الكلي للاستقرار المالي.

شكل 2-4: مؤشر الاقتصاد الحقيقي، 2021-2022



وقد شهدت هذه المتغيرات تبايناً واضحاً في أدائها خلال العام 2022، انعكست محصلتها النهائية بصورة تراجع في مؤشر الاقتصاد الحقيقي إلى 0.44 نقطة، مقارنة بمستواه المسجل في العام 2021، البالغ 0.60 نقطة، مما يعني أن أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 مقاساً بمؤشر الاقتصاد الحقيقي، كان تأثيره سلبياً على الاستقرار المالي، في ظل تزايد حالة عدم اليقين التي اكتنفت الاقتصاد مقارنة بالعام السابق.



الفصل الثالث

البيئة الرقابية والبنية التحتية



واصلت سلطة النقد جهودها الرامية إلى تعزيز البنية التحتية للنظام المصرفي، بما يتوافق مع المستجدات المصرفية العالمية، ويسهم في تدعيم سلامته ومثابته، وإنضباطه وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية ذات العلاقة، ويعزز من وضع الاستقرار المالي في فلسطين. واستحوذت البنية التحتية المتعلقة بقضايا التحول الرقمي، والتكنولوجيا المالية وخدمات الدفع الإلكتروني على اهتمام خاص، باعتبارها هدفاً استراتيجياً لسلطة النقد، إلى جانب القضايا المتعلقة بالشمول المالي والنفاذ للخدمات المالية المختلفة، لاسيما في ضوء إصدار نتائج المسح الميداني للشمول المالي في فلسطين في العام 2022. إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال تطوير الأطر الرقابية، ونظم المعلومات والدفع والتسوية، ومكافحة غسل الأموال. ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم مجالات التطور التي شهدتها البيئة الرقابية والبنية التحتية خلال العام 2022.

الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية

في إطار استمرار جهود سلطة النقد في تطوير العمل الرقابي للنظام المصرفي، بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي. تم خلال العام 2022 تحديث البيئة التشريعية المتعلقة بالمؤسسات الخاضعة لرقابته وإشرافها المباشر، وذلك من خلال إصدار القوانين التالية:

- إصدار القرار بقانون رقم (39) لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي ألغى القرار بقانون رقم (20) لسنة (015). ويتضمن القانون الجديد مزيداً من التفصيل والشمول بشأن مكافحة هذه الجريمة في ضوء التطورات العالمية.
 - إصدار القرار بقانون رقم (40) لسنة 2022 بشأن ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، والذي ألغى القرار بقانون رقم (41) لسنة 2016.
 - إصدار القرار بقانون رقم (41) لسنة 2022 بشأن المدفوعات الوطني، والذي ألغى القرار بقانون رقم (17) لسنة 2012. ويتضمن القانون الجديد مزيداً من التفصيل والشمول بشأن الجهات المستهدفة، والتعاملات المالية غير النقدية، وبما يمهد السبيل لتنظيم واستعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات المالية.
 - تعديل قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997، بهدف ذلك السماح لقطاع الإقراض المتخصص الاستفادة من صندوق استدامة.
 - إصدار القرار بقانون رقم (55) لسنة 2022، بشأن نظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة، والذي عدل القرار رقم (132) لسنة 2011، وذلك بهدف تطوير المنتجات والخدمات المقدمة من قبل هذا القطاع، وبما ينسجم مع المستجدات والتطورات العالمية.
- كما قامت سلطة النقد بإصدار العديد من التعليمات لتنظيم العمل بمقتضى هذه القوانين، إضافة إلى التعليمات التي تناولت جوانب متعددة للعمل المصرفي، أهمها:
- تنظيم العضوية في نظام المفتاح الوطني والقواعد الخاصة بتنفيذ العمليات من خلال هذا النظام، وبما يشمل كافة عمليات الأعضاء والحركات المالية المنفذة، والرسوم المترتبة عليها باستخدام البطاقات المدينة، وبطاقات الدفع المسبق على أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع داخل فلسطين.
 - تنظيم متطلبات تقديم خدمة الحوالات السريعة بين الوكلاء الرئيسيين والوكلاء الفرعيين لشركات الحوالات المالية السريعة.
 - تعزيز قواعد السلوك المهني، ورفع مستوى الثقة لدى مستخدمي البيانات المالية، وإلزام المصارف بالتدقيق الخارجي المشترك في حال استمر تعيين نفس المدقق الخارجي لمدة تزيد عن 7 سنوات.
 - الحد من مخاطر التركزات الائتمانية والتعرضات لدى المصرف.



- الإجراءات الواجب على المصرف اتخاذها لمواجهة التهديدات ومخاطر انقطاع الأعمال وضمان التعافي من آثارها بأقل الخسائر، وإضفاء المرونة على عملياته التشغيلية الحرجة أثناء تعرضه للحدث.
- تنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات في المصارف، وتمكينها من إدارة عملياتها بفعالية وأمان.
- تحديد متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وتنظيم احتسابها لمصدر رأس المال المضاد للتقلبات الدورية.
- تنظيم خدمات إصدار واستقبال الحوالات المالية، والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بتنفيذ هذه الحوالات.
- وضع إطار عام لإدارة لمخاطر السيبرانية، وتنظيمها وفق أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها، والحد من تأثيرها على الأصول المعلوماتية والتقنية.

كما أصدرت سلطة النقد مجموعة أخرى من التعليمات لمؤسسات الإقراض المتخصصة، لتعزيز الثقة بهذا القطاع. إذ ركزت هذه التعليمات على تنظيم توفير التمويل لهذه المؤسسات، وتعزيز حماية حقوق العملاء من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح والمساءلة، وتمكينهم من المفاضلة بين المنتجات والخدمات التي تقدمها مؤسسات الإقراض، والحد من الممارسات غير العادلة ومخاطر الإفراط في الاستدانة.

أما على مستوى مهنة الصرافة، فقد تم إصدار القرار بقانون رقم (40) لسنة 2022 بشأن ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، بالإضافة إلى العديد من التعليمات التي ركزت على ترخيص وتفرع الصرافين، ورسوم الترخيص، والأعمال المسموحة والمحظورة، وتنظيم العمل بالحوالات المالية وفق أنظمة إلكترونية تضمن سلامة وصحة تنفيذها، والاستعلام على نظام الشيكات المعادة الآلي، وتنظيم العمليات المالية العابرة للحدود، ومعالجة شكاوى المواطنين، والنظام المحاسبي والتقارير والبيانات المالية. ويضاف إلى ذلك إصدار مجموعة من التعليمات لشركات الدفع الإلكتروني ركزت على العضوية في نظام المفتاح الوطني، وإصدار واستقبال الحوالات المالية، وتنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات وتمكينها من إدارة عملياتها بفعالية وأمان.

وفي ذات السياق، عملت سلطة النقد على تعزيز دورها الرقابي على المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية، وذلك من خلال:

1. البدء في مشروع نظام الرقابة الآلي (Sup-Tech)، الذي يشكل تحولاً جذرياً في العملية الرقابية، من خلال أتمته عمليات الرقابة والتفتيش، وتوفير بنية تحتية متينة وأمنة للبيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من الجهات الخاضعة لرقابة سلطة النقد، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأنشطة الرقابية التطويرية والاستراتيجية. ويتوقع إطلاق هذا النظام قبل نهاية العام 2023.
2. تطوير وتحديث منهجية الرقابة المبنية على المخاطر، بما يشمل دليل التفتيش والتقارير الرقابية، وكذلك التفتيش المبني على المخاطر لبيئة تكنولوجيا المعلومات.
3. تطوير وتدريب الكوادر الرقابية، بإشراكها في العديد من ورش العمل والورش التدريبية ذات العلاقة بالمواضيع الرقابية، لا سيما المخاطر المستجدة، مثل التكنولوجيا المالية الرقمية، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر المناخ، والتمويل الأخضر.
4. توجيه المصارف بشأن تعيين طرف خارجي مختص لإجراء مراجعة مستقلة حول صحة نماذج ومنهجيات احتساب متطلبات المعيار (IFRS-9) وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ومستويات التحوط التي تطبقها المصارف.
5. متابعة استكمال رفع رؤوس أموال عدد من المصارف وفق متطلبات القانون والتعليمات ذات العلاقة والخطط المقدمة لرفع رؤوس الأموال، والإطار العام المعتمد للمصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، ومتابعة معالجة نسب تركيز الملكية في المصارف.
6. إعادة التقييم الدوري للمؤشرات الخاصة بتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، وفقاً لمنهجية الإطار العام للمصارف ذات الأهمية النظامية.
7. المتابعات الخاصة بتقييم مدى التزام المؤسسات الخاضعة لرقابة سلطة النقد بضوابط تكنولوجيا المعلومات وحوكمتها، بما يشمل تقييم خطط استمرارية الأعمال، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، بالإضافة إلى تنظيم إدارة مراكز البيانات الرئيسية، والتعافي من الكوارث، وخدمات الحوسبة السحابية.



8. تنفيذ عدد من جولات التفتيش الميداني، والمتابعات المكتبية، بما في ذلك دراسة وتحليل البيانات المالية المدققة للمصارف وإصدار الموافقات على نشرها، ودراسة البيانات المالية للمصارف وفقاً لمتطلبات الإفصاح حسب متطلبات بازل III.
9. تحليل التطورات الدورية في مؤشرات القطاع المالي المصرفي، والوقوف على أهم التغيرات في المراكز المالية للمصارف ونتائج أعمالها، وأثر ذلك على استقرار القطاع المصرفي والمالي بشكل عام، إضافة إلى القيام بتحليل أداء المصارف العاملة في فلسطين على مستوى مجموعات النظراء (الأقران).
10. تعزيز وتطوير القطاعات المالية غير المصرفية (مؤسسات الإقراض، والصرافين، وشركات خدمات الدفع)، وذلك من خلال:
- تعزيز نظم الحوكمة وإدارة المخاطر.
 - إعداد أدلة عمل جديدة، لا سيما دليل الرقابة الاحترازية ودليل رقابة انضباط السوق ودليل حماية حقوق العملاء.
 - تطوير الأطر القانونية الناظمة لعمل تلك القطاعات، لتوفير إطار قانوني للخدمات الجديدة التي ستعمل على تقديمها، لا سيما خدمات التأمين الأصغر، وحوالات التجزئة، وخدمات الدفع في قطاع الإقراض المتخصص، وتطوير البيئة التنظيمية للرقابة على شركات خدمات الدفع من خلال إصدار القرار بقانون بشأن المدفوعات الوطني رقم (41) لسنة 2022.
 - تشجيع دخول لاعبين جدد للسوق، بما في ذلك البنوك الرقمية وبنوك التمويل الأصغر.
 - تعزيز الدور الاجتماعي من خلال تفعيل رقابة الأداء الاجتماعي، ومتابعة تحسين ممارسة هذه المؤسسات بالخصوص، وتعزيز تمكين النساء والشباب وزيادة نسبة استفادتهم من الخدمات.
 - تعزيز الكفاءة التشغيلية وتعزيز مبادرات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي.

البنية التحتية والنظم

كثفت سلطة النقد من جهودها في مجال بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام، وتسهم في تعزيز حالة الاستقرار المالي في فلسطين. وتركزت هذه الجهود خلال العام 2022 على إطلاق عدد من الأنظمة في مجال البنية التحتية الرقمية والدفع الإلكتروني، لا سيما في ضوء إصدار القرار بقانون رقم (41) لسنة 2022 بشأن نظام المدفوعات الوطني، وفيما يلي تفصيل لأهم التطورات.

1- عمليات نقاط البيع "PoS" على المفتاح الوطني

أطلقت سلطة النقد خدمة عمليات نقاط البيع على المفتاح الوطني مطلع العام 2022، الذي يعمل على مدار الساعة دون انقطاع. وأسهمت هذه الخدمة في تمكين المتعاملين من تنفيذ عملياتهم المالية عبر البطاقات بغض النظر عن المصارف المصدرة لها، من خلال النظام الذي تديره سلطة النقد، وبما يسهم في خفض التكاليف وزيادة الاستخدام.

فمع إطلاق هذه الخدمة، تم خفض عمولة نقاط البيع المفروضة على صاحب المصلحة التجارية أو مزود الخدمة وتثبيتها لغاية (0.5٪) بحد أقصى، بعد أن كانت تصل إلى أكثر من (3٪)، على ألا يتحمل العميل أو المشتري أية مبالغ إضافية على قيمة مشترياته خلال استخدامه لنقاط البيع. كما لن تتقاضى سلطة النقد أية رسوم مقابل مرور الحركات عبر النظام.

2- مشروع تشغيل وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني الحكومية

بذلت سلطة النقد جهوداً حثيثة في سياق عضويتها الفاعلة في اللجنة الفنية للحكومة الإلكترونية، لمساعدة الحكومة على تشغيل وتطوير منظومتها للدفع الإلكتروني، التي تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين إلكترونياً دون الحاجة للتوجه إلى المكاتب الحكومية، وباستخدام أدوات الدفع الإلكترونية المناسبة. ومن المتوقع أن يتم الإطلاق الفعلي لهذه المنظومة خلال العام 2023.



3- التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين في مجال أنظمة الدفع

قامت سلطة النقد، وبالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، بإجراء عملية تقييم شاملة لنظم الدفع في فلسطين، للوقوف على وضع هذه النظم وتحديد الفجوات القائمة من جهة، والبحث في سبل تطوير سياسة الإشراف على نظم الدفع، بما يتلاءم مع التطورات والمستجدات المتعلقة ببيئة نظم الدفع من جهة أخرى.

كما تم بالتعاون مع البنك الدولي استكمال معايير رمز الاستجابة الموحد (QR)، الذي من المتوقع اتاحته للتعامل والاستخدام من قبل القطاع المصرفي خلال العام 2023. بالإضافة إلى إطلاق نسخة محدثة من نظام سويفت (SWIFT ISO 20022)، التي تسمح بإرسال واستقبال رسائل (MX) المتعلقة بالتحويلات المالية العابرة للحدود.

4- مشروع نظام عرض وسداد الفواتير الوطني

تسعى سلطة النقد من خلال هذا النظام، المتوقع إطلاقه في العام 2023، إلى توفير قنوات إلكترونية مختلفة لعرض وسداد الفواتير، وتحفيز الاستخدام الأوسع لخدمات الدفع الإلكتروني، وتحفيز قطاع الموفرتين في فلسطين، بما يشمل القطاعين الخاص والعام والهيئات المختلفة لتبني التحول التكنولوجي في تقديم الخدمات للمواطنين ودمج هذا القطاع بشكل فعال في منظومة التكنولوجيا المالية، إلى جانب إسهامه في دعم منظومة الدفع الخاصة ببوابة الدفع الإلكتروني الحكومية.

ولهذه الغاية، تم خلال العام 2022 الانتهاء من تحضير البنية التحتية لبيئة الفحص في الحوسبة السحابية، وتثبيت النظام، وعمل تخصيص له حسب متطلبات سلطة النقد، بالإضافة إلى عمل الفحوصات الأولية للنظام للتأكد من جاهزيته لربط المصارف. كما تم العمل مع الحكومة من أجل التوافق على آلية تقديم خدمات الدفع والربط مع بوابة الحكومة، وباشرت الأطراف الحكومية المعنية بتجهيز بيئة الفحص لتقييم الجهوية والفحوصات اللازمة.

5- مشروع نظام الدفع الفوري

يأتي هذا النظام، المتوقع إطلاقه خلال العام 2023، في سياق تعزيز البنية التحتية المركزية لأنظمة المدفوعات في فلسطين وفق أحدث التوجهات العالمية لتحقيق الترابط والاتصال في منظومة عمل خدمات الدفع الإلكترونية على المستوى المحلي والدولي. ومن المتوقع أن يسهم هذا النظام في خفض استخدام النقدي عبر توفيره لقنوات دفع متصلة ومتراصة وأوسع انتشاراً وأقل تكلفة، مما سيعزز من عملية الشمول المالي، فضلاً عن رفع مستوى التنافسية بين مختلف المؤسسات المالية العاملة في فلسطين، وتوجيهها بشكل فعال نحو استهداف فئات جديدة من المجتمع.

ويعتبر هذا النظام أحد أنظمة البنية التحتية المركزية في مجال تحويل وتنفيذ مدفوعات التجزئة الإلكترونية والحوالات الدائنة بشكل لحظي/فوري، وبما يمكن عملاء شركات خدمات الدفع والمصارف من الاستفادة الفورية من الأموال المحولة والمستلمة من خلال النظام على مدار الساعة، وفق قاعدة (24/7)، وكذلك القيام بعمليات دفع وتحويل الأموال من خلال تطبيقات الهاتف المحمول وعلى مدار الساعة. ولغاية تنفيذ هذا المشروع، وقعت سلطة النقد اتفاقاً تعاقدياً مع شركة «مونتران» الأمريكية لتوريد وتنفيذ النظام في فلسطين.

6- إطلاق المرحلة الثانية لنظام المعلومات الجغرافي (GIS)

أطلقت سلطة النقد المرحلة الثانية من نظام المعلومات الجغرافي، الذي يربط البيانات الديموغرافية والإحصائية مع البيانات المكانية للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها وإشرافها بشكل تفاعلي وذلك من خلال توفير قاعدة بيانات مركزية. ويتيح النظام للجمهور والمستثمرين وأصحاب المشاريع إمكانية الاستفادة من البيانات التي يوفرها في المساعدة باتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي الخاص برسم سياسات التفرع وتحديد احتياجات المناطق من ناحية الخدمات المالية والمصرفية، وذلك في إطار تعزيز عملية الشمول المالي، إضافة إلى تمكينهم ومساعدتهم من إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة لاتخاذ قرار إقامة المشاريع في منطقة جغرافية معينة والتعرف على احتياجاتها وفق البيانات والمؤشرات المالية والإحصائية.

ويوفر النظام للمستخدمين واجهة تحتوي على خريطة تفاعلية تربط بين المناطق الجغرافية والبيانات المالية والإحصائية والديموغرافية لكل منطقة، من حيث المؤشرات المالية وعدد السكان والمنشآت وأنواعها وتوزيعها وكثافتها، وتبعية المنطقة جغرافياً وإدارياً، ومدى توفر وانتشار



الخدمات المالية والمصرفية فيها. كما يعد النظام مصدراً هاماً للباحثين ومعدّي الدراسات الاقتصادية بحيث يمكن استخدامه للحصول على بيانات مالية وإحصائية وديموغرافية دقيقة تدعم وجهات النظر والمسائل البحثية.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عملت سلطة النقد خلال العام 2022 على تطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فبالإضافة إلى إصدار القرار بقانون رقم (39) لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم (14) لسنة 2022 بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي (ألغى المرسوم رقم (14) لسنة 2015). كما تم إصدار نظام رقم (20) لسنة 2022 بشأن المؤسسات غير الربحية (ألغى قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2010)، بهدف تنظيم آليات عملها، ومصادر تمويلها، والرقابة عليها، والشفافية والمساءلة في أنشطتها.

كما تم إصدار لأئحة الترتيبات القانونية والوقف رقم (15) لسنة 2022، التي نظمت آليات الاحتفاظ بالمعلومات والبيانات عن الوقيات والأفصاح عنها، والمستفيدين منها. جدير بالذكر أنه سبق أن تم إصدار نظام الاشراف على تجار وصائغي المعادن الثمينة والأحجار الكريمة رقم (5) لسنة 2021، وذلك في إطار مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي ذات السياق، قامت سلطة النقد بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ووحدة المتابعة المالية، بالعديد من الاجراءات والأنشطة للمحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام من هذه الجريمة. ومن هذه الإجراءات:

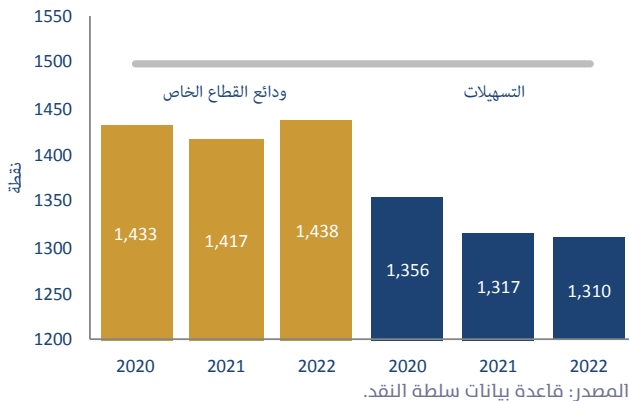
- اعتماد مجلس الوزراء الفلسطيني للخطة التنفيذية لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين لبيئة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد الوطني لتنفيذ مشروع تحديث السجل الموحد للشركات والمستفيد الحقيقي وفق المتطلبات الدولية، وذلك في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوحدة المتابعة المالية للتضير للزيارة الميدانية لعملية التقييم المتبادل.
- وفي نفس السياق عقدت وحدة المتابعة المالية عدة ورش عمل، منها ورشة لتجار الذهب والمعادن الثمينة، وأخرى حول تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالعقوبات المالية المستهدفة لصالح القطاعين العام والخاص في دولة فلسطين، بالشراكة مع سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف)، بالإضافة إلى ورش أخرى لإعداد وتهيئة الجهات الوطنية المختصة لعملية التقييم المتبادل.

الشمول المالي والنفذ إلى الخدمات المالية

بلغ عدد المصارف المرخصة العاملة في فلسطين 13 مصرفاً، منها 7 مصارف محلية (منها ثلاث مصارف إسلامية)، و6 مصارف وافدة (خمسة

شكل 3 -1: التركيز في القطاع المصرفي (مؤشر هيرفندال)،

2022-2020



أردنية، ومصرف مصري)، تعمل من خلال 378 فرع ومكتب منتشرة في فلسطين، منها 321 في الضفة الغربية، و57 في قطاع غزة. وتسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية نسبة إلى عدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء. وفي هذا السياق بقي مؤشر عدد الفروع والمكاتب المصرفية لكل عشرة آلاف شخص بالغ (18 سنة فأكثر) في العام 2022 عند مستواه المسجل في العام السابق، وهو 1.3 فرع ومكتب / 10,000 شخص بالغ.

ومن جانب آخر، تباين أداء التنافسية في القطاع المصرفي مقاسة بمؤشر هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl-Hirschman In-dex)، فعلى مستوى الحصص السوقية للمصارف من إجمالي



محفظة التسهيلات الائتمانية أظهر المؤشر تحسناً بمقدار 7 نقاط، بانخفاضه إلى 1,310 نقطة في العام 2022، مقارنةً مع 1,317 نقطة في العام السابق. في حين أظهر المؤشر تراجعاً في التنافسية على مستوى الحصاص السوقية للمصارف من ودائع القطاع الخاص، بارتفاعه بمقدار 21 نقطة، لتصل إلى 1,438 نقطة في العام 2022، مقارنةً مع 1,417 نقطة في العام 2021.

أما بالنسبة لمؤشرات الشمول المالي، فقد أظهرت نوعاً من الاستقرار النسبي عند مستوياتها المسجلة في العام السابق، إذ بقي مؤشر عدد الصرافات الآلية عند مستوى 2.4 صراف / 10,000 بالغ في العام 2022، بالرغم من ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) بنسبة 2%، إلى 724 جهازاً منتشرة في مختلف المحافظات. كما بقي عدد نقاط الوصول (فروع مصارف + صراف آلي) عند مستواه 3.7 نقطة / 10,000 بالغ. وكذلك حافظ مؤشر نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض مصرفي واحد عند مستواه المسجل في العام السابق عند 7%، بينما ارتفع مؤشر نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب بنكي واحد من 46%، إلى 50% في العام 2022. وفي المقابل، فقد ارتفع عدد بطاقات الخصم مباشر (debit card) بمعدل 2.4%، لتصل إلى 1,193,324 بطاقة. كما ارتفع عدد بطاقات الائتمان (credit card) بمعدل 1.1%، لتبلغ 95,440 بطاقة. وكذلك ارتفع عدد نقاط البيع بشكل ملحوظ وبمعدل 77.3%، لتصل إلى 14,192 نقطة بيع.

جدول 1-3: تطور خدمات البنية التحتية الرقمية، 2022-2020

| الخدمة | 2022 | 2021 | 2020 |
|---------------------------------------|-----------|-----------|-----------|
| عدد أجهزة الصراف الآلي | 724 | 710 | 703 |
| عدد بطاقات الصراف الآلي | 219,735 | 166,555 | 130,770 |
| عدد نقاط البيع | 14,192 | 8,005 | 7,221 |
| عدد بطاقات الخصم المباشر (Debit Card) | 1,193,324 | 1,165,182 | 997,861 |
| عدد بطاقات الائتمان (Credit Card) | 95,440 | 94,357 | 91,476 |
| عدد حسابات المودعين | 4,655,238 | 4,200,944 | 3,777,862 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى صعيد مؤشرات الشمول المالي الخاصة بمؤسسات الإقراض فقد حافظت على مستوياتها المسجلة في العام السابق، إذ بقي مؤشر عدد فروع مؤسسات الإقراض عند مستوى 0.3 فرع / 10,000 بالغ في العام 2022، وبقي مؤشر نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد من مؤسسة إقراض عند مستوى 3% من البالغين.

جدول 2-3: مؤشرات الشمول المالي حسب المؤسسة المالية، 2022-2020

| البيان | المؤشر | 2022 | 2021 | 2020 |
|------------------------------------|---|------|------|------|
| على مستوى القطاع المصرفي | | | | |
| الوصول إلى الخدمات (Access) | عدد الفروع والمكاتب لكل 10,000 بالغ. | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| | عدد الصرافات الآلية لكل 10,000 بالغ. | 2.4 | 2.4 | 2.5 |
| | مجموع نقاط الوصول (فروع + صراف آلي) لكل 10,000 بالغ. | 3.7 | 3.7 | 3.8 |
| الاستخدام (Usage) | نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب بنكي واحد. | 50% | 46% | 44% |
| | نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض مصرفي واحد. | 7% | 7% | 7% |
| | نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد (مصارف ومؤسسات إقراض). | 10% | 10% | 10% |
| على مستوى مؤسسات الإقراض | | | | |
| الوصول إلى الخدمات (Access) | عدد الفروع لكل 10,000 بالغ. | 0.3 | 0.3 | 0.3 |
| | نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل قرض واحد. | 3% | 3% | 3% |
| على مستوى شركات خدمات الدفع | | | | |
| الوصول إلى الخدمات (Access) | عدد وكلاء خدمات الدفع لكل 10,000 بالغ. | 13.4 | 11.7 | 8.9 |
| | عدد تجار شركات خدمات الدفع لكل 10,000 بالغ. | 48.9 | 31.0 | 15.2 |
| | نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب واحد. | 14% | 8% | 3% |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



أما بالنسبة لمؤشرات الشمول المالي لدى شركات خدمات الدفع الإلكتروني، فقد واصلت اتجاهها التصاعدي خلال العام 2022، إذ ارتفع مؤشر عدد وكلاء شركات خدمات الدفع من 11.7 لكل 10,000 بالغ في العام 2021، إلى 13.4 في العام 2022. كما ارتفع مؤشر عدد تجار شركات خدمات الدفع من 31.0 لكل 10,000 إلى 48.9 تاجر. في حين سجل مؤشر نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب واحد لدى شركات خدمات الدفع الإلكتروني ارتفاعاً من 8% في العام 2021، إلى 14% من البالغين في العام 2022.

كما سجلت مؤشرات الشمول المالي المتعلقة بالنوع الاجتماعي المزيد من التحسن، إذ ارتفع مؤشر نسبة من يمتلك حساب بنكي إلى عدد البالغين من الذكور من 62% في العام 2021، إلى 66% في العام 2022، وللإناث من 29% إلى 33%. وارتفع مؤشر نسبة عدد المقترضين إلى عدد البالغين من الذكور من 14% إلى 15%، وللإناث من 4% إلى 5% للإناث في العام 2022. كما ارتفع مؤشر عدد المشاريع المملوكة من قبل الإناث الحاصلة على قرض قائم من 5,898 مشروع في العام 2021، إلى 7,780 مشروع في العام 2022، ومع ذلك بقيت حصتها النسبية ثابتة من الإجمالي عند 20% دون تغيير. كما سجل مؤشر نسبة التسهيلات الممنوحة للمشاريع المملوكة من قبل الإناث إلى الإجمالي ارتفاعاً من 4% إلى 5% في العام 2022. وقد أسهم هذا التحسن في مؤشرات الإناث في تضيق الفجوة القائمة بين الذكور والإناث. وتعكس هذه المؤشرات حجم التطور السريع في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في الاقتصاد المحلي، وبما يسهم في تحقيق هدف استراتيجي لسلطة النقد، ممثلاً بتعزيز استخدامات التكنولوجيا المالية والإرتقاء بنظم وأدوات الدفع في الاقتصاد الوطني.

جدول 3-3: مؤشرات الشمول المالي حسب النوع الاجتماعي، 2020-2022

| 2022 | | 2021 | | 2020 | | المؤشر |
|-------|------|-------|------|-------|------|---|
| ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | |
| 33% | 66% | 29% | 62% | 29% | 60% | نسبة من يمتلك حساب بنكي إلى عدد البالغين |
| 5% | 15% | 4% | 14% | 4% | 15% | نسبة عدد المقترضين إلى عدد البالغين |
| 7,780 | | 5,898 | | 6,582 | | عدد المشاريع التي تمتلكها إناث حاصلة على قرض قائم |
| 20% | | 20% | | 20% | | نسبتها من الإجمالي |
| 5.0% | | 4.0% | | 5.4% | | نسبة التسهيلات الممنوحة لمشاريع تمتلكها إناث إلى الإجمالي |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويعزى هذا التحسن إلى الجهود التي بذلتها سلطة النقد لتعزيز التوعية والشمول المالي، لا سيما في مجالات التكنولوجيا المالية واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني ودعم الرياديين والشباب والنساء، وتعزيز القدرة في الوصول والنفوذ إلى الخدمات المالية المختلفة. ومن أبرز الإجراءات التي نفذتها سلطة النقد في هذا المجال حساب الشمول المالي، وخدمات المحافظ الإلكترونية، ومنصة منشأتي، وصندوق استدامة، والمختبر التنظيمي، بالإضافة إلى إقرار العديد من التشريعات والتعليمات التي ساهمت في خلق بيئة داعمة للإبداع ومسهلة للأعمال والخدمات المالية.

كما سبق لسلطة النقد أن أطلقت المختبر التنظيمي، الذي يمثل بيئة تجريبية لاختبار الحلول المبتكرة والخدمات المالية الجديدة في مساحة آمنة وبيئة معززة وداعمة، وتحت إشراف سلطة النقد. ويهدف هذا المختبر إلى السماح باختبار حلول وتطبيقات وتقنيات مالية مبتكرة في بيئة عمل حقيقية وعلى مستخدمين حقيقيين، وتمكين مقدمي ومبتكري حلول التكنولوجيا المالية من الحصول على الإرشاد والتوجيه المناسب، وتمكينهم من تجاوز العقبات التشريعية والقانونية، وتحسين مستوى الخدمات المالية الرقمية المقدمة للمستخدمين.

وبشكل عام، توجت جهود سلطة النقد في مجال الشمول المالي بحصولها على جائزة دولية عن أفضل مبادرات وبرامج لتعزيز الوعي المالي لدى الشباب بعنوان (The Global Youth Financial Award 2022) الصادرة عن التحالف العالمي للشمول المالي AFI.



صندوق: تعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي

أولت سلطة النقد اهتماماً كبيراً لتطوير وتعزيز علاقاتها مع مستخدمي الخدمات المالية والمصرفية، بما في ذلك تعزيز الآليات المتبعة في التعامل مع قضايا حماية مستهلكي هذه الخدمات، وفقاً للمبادئ الأساسية والمعايير ذات العلاقة، وتحليل ومعالجة مسببات الشكاوى، بما يسهم في تعزيز انضباط السوق وحفظ حقوق كافة الأطراف، ورفع مستويات ثقة الجمهور في النظام المصرفي والقطاعات المالية الخاضعة لإشراف سلطة النقد، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي. وفي هذا السياق عملت سلطة النقد خلال العام 2022 على تحقيق ما يلي:

معالجة شكاوى واستفسارات العملاء

قامت سلطة النقد بالتعامل مع أكثر من 91 ألف معاملة واستفسار (مباشرة وإلكترونية) متعلقة بالجمهور، والتعامل معها بطريقة مهنية عبر المتابعات المكتبية والميدانية.

| شكاوى رسمية | اعتراضات | تقارير ائتمانية وشيكات | استفسارات (مباشرة إلكترونية) | استعلام عن حسابات متوفين | المجموع |
|-------------|----------|------------------------|------------------------------|--------------------------|---------|
| 2022 | | | | | |
| 473 | 153 | 7,885 | 10,569 | 306 | 19,386 |
| 2021 | | | | | |
| 271 | 103 | 6,381 | 8,986 | 289 | 16,030 |
| نسبة النمو | | | | | |
| ٪75 | ٪49 | ٪24 | ٪18 | ٪6 | ٪21 |

وبشكل عام، تركزت هذه الشكاوى والاستفسارات حول الموضوعات الآتية:

- الإقراض المسؤول، وما يرتبط بذلك من عدم تزويد العملاء بنسخة من العقود الائتمانية أو تحميل العملاء رسوم وفوائد إضافية، واعتراضات حول رفض تقديم الخدمات المالية، إلى جانب التصنيف الائتماني.
- الرسوم والعمولات المستوفاة على الخدمات المصرفية والمالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة وتصويب الاعتراضات على بعض الرسوم والعمولات المستوفاة من العملاء بغير حق وعكسها لصالح حساباتهم، بالإضافة إلى تحديد والإفصاح عن أنواع وقيم الرسوم والعمولات المسموح للمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة استيفاؤها.
- شهادات الالتزامات وبراءة الذمة، ومعالجة ملاحظة أو تأخر المؤسسات المالية في إصدارها وتسليمها للعملاء، وتصديق التقارير الائتمانية وفق الأصول.

إدارة الخدمات المصرفية

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2022 في مجال إدارة الخدمات المصرفية والمالية للمؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، وذلك من خلال:

- إدارة علاقات كل من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرفين مع الجمهور فيما يخص مواعيد فتح وإغلاق الفروع، وأوقات الدوام والعمل الرسمية، وآليات العمل في حالات الطوارئ وتفعيل خطط إدارة الأزمات.
- إصدار الموافقات على المنتجات والخدمات المصرفية والإلكترونية، أو توقفها، وتنظيم حملات الجوائز والدعايات للمنتجات والخدمات المصرفية.



- معالجة جزئية البيانات الأساسية للتسهيلات/التمويلات، وتزويد العملاء بملخص عن تلك البيانات، وتسوية ملفات التأمين على حياة المقترضين المتوفين بجائحة كورونا.
- إدارة حسابات المنتفعين والموظفين والمقترضين، بما في ذلك التزامات موظفي القطاع العام، وإعداد مسودة تعليمات هادفة لحماية حقوق العملاء.
- إصدار عدد من التعميم بشأن التأكيد على الالتزام بمتطلبات التعليمات الخاصة بالمعاملات المصرفية، ومن ذلك تعميم الايداعات النقدية في حسابات محطات الوقود، وتعميم متطلبات المحاكم، وصندوق النفقة.

التوعية والتثقيف

أطلقت سلطة النقد سلسلة حملات توعوية وتثقيفية لمستهلكي الخدمات المالية والمصرفية، وخصوصاً فيما يتعلق بالكفالات الشخصية ومخاطرها، إضافة إلى مخاطر النصب والاحتيال الإلكتروني، وغيرها من المواد التوعوية المتعلقة بتعامل الجمهور مع الصرافين.

تعزيز منظومة إدارة الأزمات

استكمالاً لجهود سلطة النقد في مجال تعزيز منظومة إدارة الأزمات المصرفية، وضمان الاستعداد والجاهزية للتعامل مع المصارف التي تستوجب الإصلاح، بما يتوافق مع أفضل الممارسات ذات العلاقة، تم العمل على تطوير وظيفة متخصصة في الإصلاح المصرفي، لتتولى مسؤولية إعادة هيكلة أي من المصارف التي تنطبق عليها شروط الإصلاح، باستخدام الأدوات المناسبة، وبما ينسجم مع حماية أموال المودعين والحفاظ على الاستقرار المالي.



الفصل الرابع

التعرض في القطاع المصرفي



نظرة عامة

شهدت القطاعات المقترضة في الاقتصاد الفلسطيني بعض التطورات خلال العام 2022، أبرزها التراجع النسبي في حجم اقتراض القطاع العام. ورغم أن هذا التراجع قد خفف من حجم التعرض الذي واجهه القطاع المصرفي الفلسطيني، إلا أن مخاطر هذا التعرض بقيت قائمة وبمستوى مرتفع نسبياً. كما شهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أيضاً تطورات ملموسة استوجبت المتابعة، لا سيما وأن العام 2022 قد شهد العديد من التطورات على الصعيد المصرفي، أبرزها السياسات النقدية المتشددة، وما رافقها من ارتفاعات في معدلات الفائدة، إلى جانب حالة عدم اليقين التي سيطرت على المشهد الاقتصادي، وإمكانية انتقالها إلى القطاع المصرفي الذي يعتبر قناة وشريان التمويل الرئيس. وفي المقابل، أظهر القطاع المصرفي درجة كبيرة من المرونة، مكنته من التعامل مع العديد من المخاطر والأزمات بمهنية عالية، مدعوماً بالرقابة الحصيفة لسلطة النقد وسياساتها وإجراءاتها المتوازنة، التي مهدت لانضباط هذا القطاع وفقاً لأعلى المعايير والممارسات المصرفية العالمية، وساهمت في الحفاظ على سلامته ومتانته، وحماية أموال المودعين. ويتولى هذا الفصل تسليط الضوء على أهم مواطن الخطر وقنوات تأثيرها على القطاع المصرفي خلال العام 2022.

التعرض للقطاعات المحلية

يمثل القطاع المصرفي محركاً ومحفزاً أساسياً للنمو الاقتصادي، وقد تمكن القطاع المصرفي خلال العام 2022 من ضخ مزيد من السيولة لتلبية احتياجات الاقتصاد بمختلف أنشطته وقطاعاته، وخصوصاً تلك المرتبطة بالقطاع الخاص وقطاع الأعمال، رافعاً حجم محفظته الائتمانية بنحو 2.8% عما كانت عليه في العام 2021، لتصل إلى حوالي 11.0 مليار دولار. ولعبت هذه المحفظة دوراً أساسياً في إبقاء الاقتصاد في مسار النمو، لكنها أيضاً أدت إلى زيادة في حجم التعرضات لبعض القطاعات والأنشطة.

القطاع العام

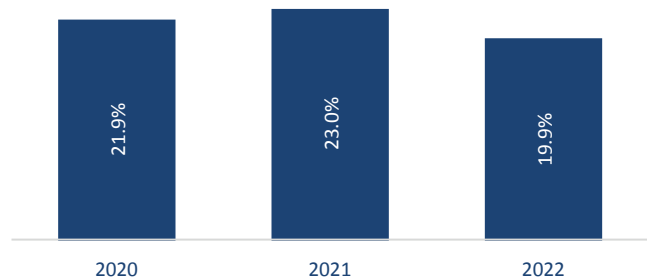
تلعب سياسة المالية العامة وتطوراتها (الإيرادات، والنفقات، والعجز، والدين) دوراً فاعلاً في التأثير على مختلف جوانب الاقتصاد بشكل عام، والاستقرار المالي بشكل خاص. فخلال العام 2022 وفي ظل استمرار التعافي الاقتصادي، وما ترتب عليه من تحسن في حجم الإيرادات الحكومية، تراجع حجم اعتماد الحكومة على القطاع المصرفي لتأمين السيولة الضرورية لتغطية احتياجاتها. لكن في المقابل، تزايد اعتماد أطراف أخرى على القطاع المصرفي (موظفين عموميين، ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الحكومة)، والتي تعتمد بشكل أساسي على الحكومة في تأمين جزء من التزاماتها تجاه المصارف.

ومما لا شك فيه أن هذه العلاقة المتداخلة والمتشابكة بين الحكومة وعملائها والقطاع المصرفي قد تسببت بحالات من التأثير والتأثر، سواء من خلال الاقتراض الحكومي المباشر من القطاع المصرفي، أو من خلال اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الحكومة.

الائتمان الممنوح للقطاع العام

شهد العام 2022 تراجعاً نسبياً في اعتماد القطاع العام على القطاع المصرفي، في ظل التحسن الذي شهدته الإيرادات المتحصلة من قبل الحكومة، لينخفض حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام بنحو 11.0% عما كان عليه في العام 2021، متراجعاً إلى 2.2 مليار دولار (معظمه للحكومة)، أو ما نسبته 19.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية. توزعت بين المصارف المحلية بنسبة 69.0%، والوفاة بنسبة 31.0%. جدير بالذكر أن الائتمان الممنوح للقطاع العام من قبل المصارف المحلية قد

شكل 4-1: حصة القطاع العام من المحفظة الائتمانية، 2020-2022

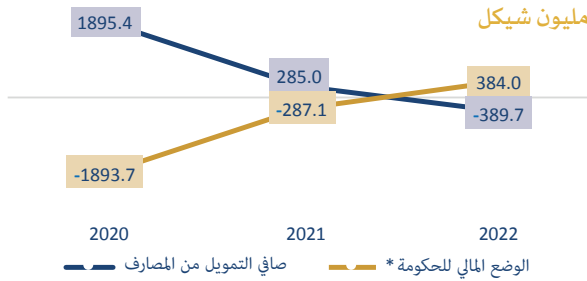


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.



انخفض بنسبة 8.8٪، ليصل إلى حوالي 1.5 مليار دولار، مشكلاً نحو 20.6٪ من إجمالي محفظتها الائتمانية، كما خفض الائتمان الممنوح للقطاع العام من قبل المصارف الوافدة بنحو 15.7٪، متراجعاً إلى حوالي 0.7 مليار دولار، ومشكلاً ما نسبته 18.4٪ من إجمالي محفظتها الائتمانية.

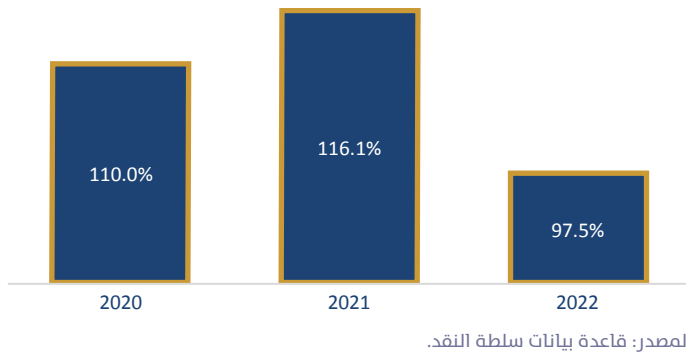
شكل 4 - 2: صافي التمويل والوضع المالي للحكومة*، 2020-2022



* يمثل الوضع المالي لحكومة الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات (وفق الأساس النقدي) مطروحاً منها قيمة المدفوعات عن متأخرات سابقة. المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4 - 3: التسهيلات الحكومية كنسبة من حقوق الملكية،

2020-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ويظهر أثر المحفظة الائتمانية الممنوحة للحكومة في عمليات مالية الحكومة في البند المتعلق بصافي التمويل من المصارف⁽⁵⁾، الذي يعكس مدى حاجة الحكومة للتمويل قصير الأجل. فخلال العام 2022 قامت الحكومة بتخفيض قيمة صافي التمويل من المصارف بنحو 390 مليون شيكل، على حساب مراكمة مزيد من المتأخرات، خاصة وأن العجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات على أساس الالتزام قد بلغ حوالي 0.6 مليار شيكل في نهاية العام.

ومع تراجع حجم المحفظة الائتمانية الممنوحة للحكومة، تراجع حجم تعرض القطاع المصرفي لهذا الائتمان ليشكل نحو 97.5٪ من حقوق ملكية القطاع المصرفي، مقارنة مع 116.1٪ خلال العام 2021. في إشارة إلى تراجع نسبي في حجم المخاطر المرتبطة بهذا النوع من الائتمان. يُشار إلى أن الحكومة غالباً ما تلجأ إلى الاقتراض بعملة الشيكال (أكثر من 80٪ من اقتراضها من القطاع المصرفي بعملة الشيكال) في محاولة منها لتفادي أثر التقلبات في سعر الصرف. كما تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع أو الانخفاض في حجم الاقتراض المباشر للحكومة غالباً ما يرتبط بالأزمات التي تشهدها إيرادات المقاصة (وشح المنح والمساعدات الخارجية)، مما يعكس مدى حساسية مالية الحكومة لهذا الجزء من الإيرادات، وبالتالي زيادة أو تراجع درجة تعرض القطاع المصرفي لمخاطر المالية العامة، وما قد ينجم عن ذلك من تأثير على الاستقرار المالي.

الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والموردين من القطاع الخاص

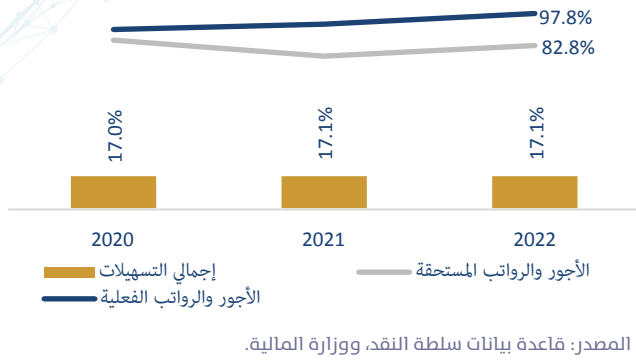
لا يقتصر تعرض القطاع المصرفي تجاه الحكومة على الاقتراض المباشر فقط، وإنما يشمل أيضاً بعض القنوات الأخرى غير المباشرة، من خلال اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص المتعاقدة والمتعاملة مع الحكومة، خاصة وأن عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الفئات، يزيد من احتمالات عدم قدرة هذه الفئات على الوفاء بالتزاماتها تجاه المصارف، وبالتالي قد يرفع من درجة تعرض المصارف تجاه الحكومة.

وخلال العام 2022 ارتفع حجم الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام بنحو 2.7٪ عما كان عليه في العام 2021، ليبليغ حوالي 1.9 مليار دولار، مشكلاً نحو 17.1٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية. وبالرغم من الأثر الإيجابي لهذا النوع من الائتمان، باعتباره أحد محركات تنشيط الطلب في الاقتصاد المحلي، إلا أن هذا النوع من الائتمان يبقى محفوفاً ببعض المخاطر، نظراً لارتهاان قدرة موظفي القطاع العام على سداد هذه القروض بقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، والتي بدورها مرهونة بمدى انتظام تدفق إيراداتها، وبشكل أساسي إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية. كما ويجب عدم إغفال أثر انخفاض سعر صرف الشيكال مقابل الدولار، الذي أسهم في تثبيط (محاسبي) في حجم الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام عند تقويمها بالدولار.

(5) يشير مفهوم صافي التمويل من المصارف استناداً إلى بيانات وزارة المالية المنشورة على موقعها الإلكتروني، إلى صافي التغير في الإيداعات والسحوبات الحكومية.

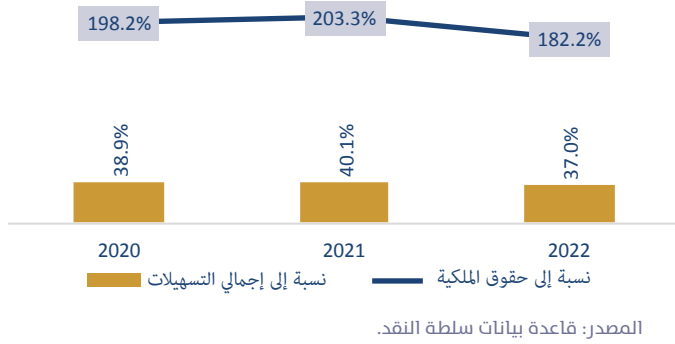


شكل 4 - 4: الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام، 2020-2022

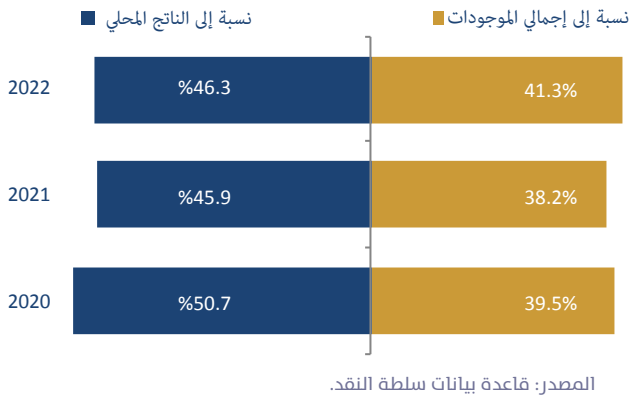


يعني أن أكثر من ثلث الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي عرضة لمخاطر الحكومة وموظفيها، في حال توقف أو عدم انتظام مصادر الإيراد لديها. وبالرغم من تراجع الانكشاف المباشر وغير المباشر للقطاع المصرفي تجاه الحكومة وموظفيها خلال العام 2022، إلا أن هذا الانكشاف لا يزال يشكل

شكل 4 - 5: التسهيلات الممنوحة للحكومة والموظفين العموميين، 2020-2022



شكل 4 - 6: تسهيلات القطاع الخاص، 2020-2022



التي طرأت على هذه المحفظة إلى المصارف المحلية، التي رفعت حجم محفظتها للقطاع الخاص بنسبة 8.2%، لتصل إلى 5.8 مليار دولار، تمثل نحو 79.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية. في حين رفعت المصارف الوافدة حجم محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع بنحو 4.5%، ليصل إلى حوالي 3.0 مليار دولار، تمثل نحو 81.6% من إجمالي محفظتها الائتمانية.

(6) تجدر الإشارة إلى أن حجم التسهيلات الممنوحة لشركات وموردي القطاع الخاص الذين يتعاملون مع الحكومة غير مدرجة ضمن هذه النسبة، وفي حال إدراجها ترتفع درجة تعرض القطاع المصرفي تجاه الحكومة إلى نسبة أعلى من تلك المشار إليها.

وقد شكلت التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام نحو 82.8% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة، وحوالي 97.8% من الفاتورة المدفوعة فعلياً، والمعلن عنها في بيانات وزارة المالية خلال العام 2022. وهو ما يزيد من تعرض القطاع المصرفي تجاه موظفي القطاع العام، نتيجة ضعف قدرتهم على السداد في حال تأخرت الحكومة عن دفع مستحقاتهم.

وبالإجمال، شكل الائتمان الممنوح للحكومة وللموظفين العموميين (الانكشاف المباشر وغير المباشر) نحو 37.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال العام 2022، مقارنة بنحو 40.1% عام 2021⁽⁶⁾، مما يعني أن أكثر من ثلث الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي عرضة لمخاطر الحكومة وموظفيها، في حال توقف أو عدم انتظام مصادر الإيراد لديها. وبالرغم من تراجع الانكشاف المباشر وغير المباشر للقطاع المصرفي تجاه الحكومة وموظفيها خلال العام 2022، إلا أن هذا الانكشاف لا يزال يشكل ما يعادل تقريباً ضعف حقوق ملكية الجهاز المصرفي (نحو 182.2%، مقارنة مع 203.3% خلال العام 2021)، الأمر الذي يستدعي ضرورة المتابعة الحثيثة لأية تطورات سلبية في مالية الحكومة وتأثيرها على الاستقرار المالي. إذ من شأن أي تدهور في الوضع المالي للحكومة أن يضعف قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات، مما قد يعرض الاستقرار المالي للخطر. كما أن استمرار تراكم المتأخرات الحكومية تجاه الموظفين العموميين، ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة، يزيد من صعوبة إدارة السيولة لدى هذه الفئات، وقد يهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع المصرفي.

القطاع الخاص

نجحت الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في تحفيز المصارف على ضخ السيولة المطلوبة في الاقتصاد المحلي لإبقائه في مسار النمو، وإتاحتها للقطاع الخاص وقطاع الأعمال بمختلف العملات ولأجل تتلاءم مع طبيعة النشاط المطلوب تمويله. فقد سجلت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص خلال العام 2022 ارتفاعاً بنحو 6.9% عما كانت عليه خلال العام 2021، لتصل إلى حوالي 8.9 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 80.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، وحوالي 41.3% من إجمالي موجوداته، ونحو 46.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوزعت محفظة القطاع الخاص بين المصارف المحلية بنسبة 65.8%، والوافدة بنسبة 34.2%، إذ يعزى الجزء الأكبر من الزيادة



جدول 1-4: الائتمان الممنوح حسب القطاع والمصرف، 2020-2022

(نسبة مئوية)

| المصرف | القطاع المستفيد | 2020 | 2021 | 2022 |
|---------------------------|-----------------|---------|---------|---------|
| محلي | خاص | 77.3 | 76.4 | 79.4 |
| | عام | 22.7 | 23.6 | 20.6 |
| وافد | خاص | 79.7 | 78.2 | 81.6 |
| | عام | 20.3 | 21.8 | 18.4 |
| كافة المصارف | خاص | 78.1 | 77.0 | 80.1 |
| | عام | 21.9 | 23.0 | 19.9 |
| الإجمالي (مليون دولار) | خاص | 7,873.4 | 8,280.3 | 8,850.6 |
| | عام | 2,205.4 | 2,466.9 | 2,194.4 |

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبشكل عام، تركزت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم لدى الشركات والأفراد، فقد ارتفع حجم الائتمان الممنوح للشركات بنحو 7.0% في العام 2022، ليصل إلى حوالي 4.6 مليار دولار، تمثل نحو 52.5% من الائتمان الموجه للقطاع الخاص المقيم. ساهمت المصارف المحلية بحوالي 68.2% من هذا التمويل، وبقيمة بلغت نحو 3.1 مليار دولار، تمثل ما نسبته 54.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 31.8% من هذا النوع من الائتمان، أو ما قيمته 1.5 مليار دولار، تمثل نحو 48.8% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. ورغم أن حجم الائتمان الممنوح للشركات قد تزايد من قبل المصارف المحلية والوافدة على حد سواء، إلا أن الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي المحفظة الائتمانية لا يزال أعلى لدى المصارف المحلية مقارنة بالمصارف الوافدة.

جدول 2-4: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم حسب المستفيد، 2020-2022

(نسبة مئوية)

| المصرف | الجهة المستفيدة | 2020 | 2021 | 2022 |
|---------------------------|-----------------|---------|---------|---------|
| محلي | شركات | 54.8 | 55.4 | 54.4 |
| | أفراد | 43.4 | 42.6 | 43.8 |
| | أخرى* | 1.8 | 2.0 | 1.8 |
| وافد | شركات | 46.9 | 46.7 | 48.8 |
| | أفراد | 52.6 | 52.8 | 50.6 |
| | أخرى* | 0.5 | 0.5 | 0.6 |
| الإجمالي (مليون دولار) | شركات | 4,069.6 | 4,323.9 | 4,627.6 |
| | أفراد | 3,651.1 | 3,807.3 | 4,065.6 |
| | أخرى* | 105.4 | 123.3 | 125.0 |

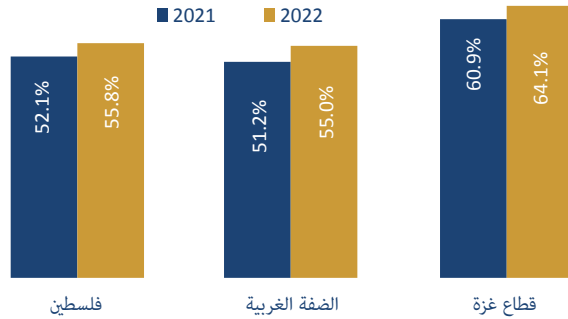
* تشمل بطاقات الائتمان والمؤسسات غير الربحية.
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

كما شهدت المحفظة الائتمانية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً بنحو 6.8%، لتبلغ 4.1 مليار دولار، مشكلة نحو 46.1% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم. ساهمت المصارف المحلية بنحو 62.5% منها، إثر ارتفاع الائتمان الممنوح من جانبها للأفراد بنسبة 11.3%، ليصل إلى 2.5 مليار دولار، تمثل نحو 43.8% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 37.5% من إجمالي محفظة الائتمان الممنوح للأفراد، وبقيمة 1.5 مليار دولار (دون أي تغيير يذكر مقارنة مع العام السابق)، تمثل نحو 50.6% من إجمالي



محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. ورغم أن هذه المؤشرات تعكس تزايداً في حجم الائتمان الممنوح للأفراد من قبل المصارف المحلية على وجه التحديد، إلا أن الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي المحفظة الائتمانية لا يزال أعلى لدى المصارف الوافدة مقارنة مع المصارف المحلية.

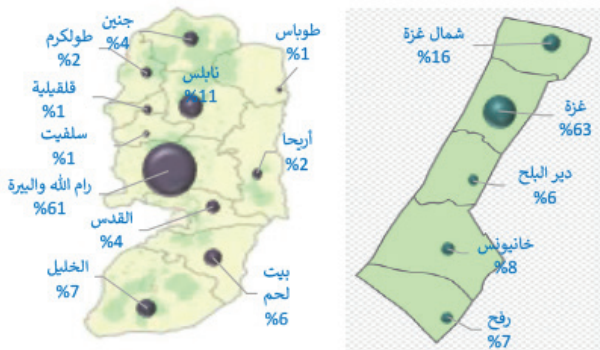
شكل 4 - 7: تسهيلات القطاع الخاص كنسبة من ودائعه، 2021-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

تزال مساهمته في إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم متدنية (بحدود 52.3 مليون دولار)، مع العلم أن نحو 97% منه مرتبط بالمصارف المحلية.

شكل 4 - 8: التوزيع الجغرافي للمحفظة الائتمانية، 2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

أما بقية أنواع الائتمان الأخرى الممنوحة للقطاع الخاص المقيم (بطاقات ائتمان، ومؤسسات غير ربحية)، فلا تزال محدودة وصغيرة الحجم (في حدود 125 مليون دولار) مقارنة بالائتمان الممنوح لكل من الشركات والأفراد. وبالتالي فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي، وإن كان تأثيرها على المصارف المحلية أكبر كونها المساهم الرئيس فيها، وبنحو 84% منها. فقد بلغ حجم الائتمان الممنوح من خلال بطاقات الائتمان (للأشخاص و/أو الشركات) نحو 72.7 مليون دولار (نحو 74% منه مقدم من المصارف المحلية)، وهو متذبذب من عام إلى آخر. وكذلك الحال بالنسبة للائتمان الممنوح للمؤسسات غير الربحية، لا تزال مساهمته في إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم متدنية (بحدود 52.3 مليون دولار)، مع العلم أن نحو 97% منه مرتبط بالمصارف المحلية.

وقد أحدث التوسع في المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص تحسناً في مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد المحلي، إذ شكلت نسبة قروض القطاع الخاص حوالي 46.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022، وحوالي 55.8% من ودائعه (62.1% للمصارف المحلية، مقابل 46.8% للمصارف الوافدة). أما على مستوى المنطقة، فقد شكلت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في الضفة الغربية نحو 49.7% من الناتج المحلي للضفة، وحوالي 55.0% من ودائعه (61.9% للمصارف المحلية، و46.3% للمصارف الوافدة). في حين شكلت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص في قطاع غزة نحو 30.9% من الناتج المحلي لقطاع غزة، وحوالي 64.1% من ودائعه (63.7% للمصارف المحلية، و67.7% للمصارف الوافدة).

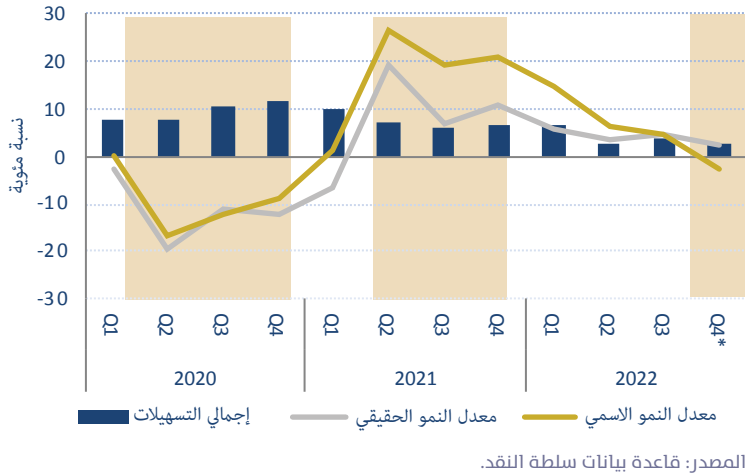
وبشكل عام، تحرص سلطة النقد على متابعة التوسع في المحفظة الائتمانية ورصد أية تطورات قد تؤثر على مستوى مخاطرها، لتجنب الاقتصاد بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، أية آثار غير مرغوبة، من خلال تبني السياسات والإجراءات الاحترازية والاسترشادية، بما في ذلك متابعة التطورات في فجوة الائتمان⁽⁷⁾، باعتبارها أحد مؤشرات الإنذار المبكر التي يتم الاسترشاد بها، لحماية القطاع المصرفي من آثار التوسع غير المبرر في الائتمان الممنوح، دون التعرض لمخاطر إضافية، والمساعدة في اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة للحد من تلك المخاطر. ويستند مبدأ عمل هذا المؤشر على تكوين مصد إضافي لرأس المال أثناء فترات الرخاء التي تمتاز بالتوسع في الائتمان، ليتم تحريكه واستخدامه في الأوقات الصعبة، أو في حال واجهت المصارف أية أزمات مستقبلية، للمساعدة في امتصاص الخسائر، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على متانة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي⁽⁸⁾.

وتتولى سلطة النقد احتساب هذا المؤشر بشكل دوري (ربع سنوي)، باستخدام الأسلوب الإحصائي (One-Sided Ho-drick-PreScott Filter)، وباعتبار أن دورة الائتمان تعادل أربعة أضعاف دورة الأعمال⁽⁹⁾. وتستخدمه، إلى جانب مؤشرات أخرى، في تحديد قيمة المصد الإضافي لرأس المال الواجب على المصارف تكوينه.

(7) تعرف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مطروحاً منها ونزعة هذه النسبة في المدى الطويل.
(8) Mathias Drehmann, Claudio Borio, Leonardo Gambacorta, Gabriel Jiménez, Carlos Trucharte, July 2010; countercyclical capital buffers: exploring options, BIS working paper No. 317. ISBN 1682-7678.
(9) بناءً على هذا الافتراض، فإن قيمة (A=400,000).

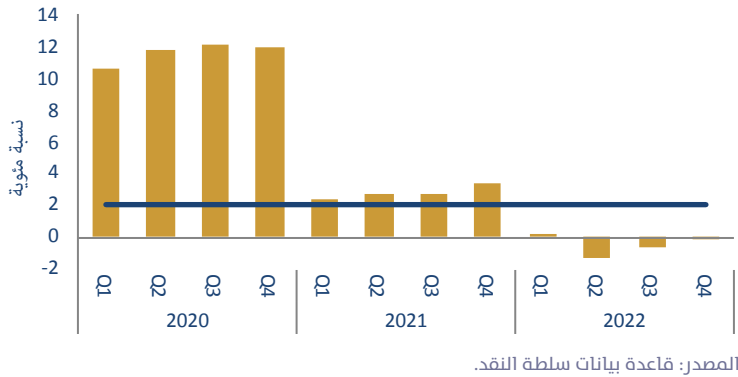


شكل 4 - 9: معدلات نمو الناتج المحلي والتسهيلات الائتمانية (أساس سنوي)، 2022-2020



وفي هذا السياق، أظهرت البيانات المصرفية الصادرة عن سلطة النقد وبيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة من الربع الأول 2020 - الربع الرابع 2022، أن المحفظة الائتمانية الممنوحة قد نمت بشكل متواصل وبمعدلات مرتفعة، بالمقارنة مع مستويات متدنية ومتذبذبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وأحياناً سالبة. وخلال الفترة المشار إليها، بلغ معدل نمو المحفظة الائتمانية (على أساس سنوي) نحو 7.0% في المتوسط، مقابل نمو بنحو 0.1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحوالي 4.5% للناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويعكس هذا التفاوت في نسب النمو ضعف الارتباط بين الائتمان والناتج المحلي الحقيقي، وتدني مساهمة الائتمان في معدلات النمو، نظراً لوجود عوامل أخرى أكثر تأثيراً على الناتج المحلي.

شكل 4 - 10: فجوة الائتمان المقدرة، 2022-2020



ولكن يبدو أن العام 2022 كان استثناء، إذ أظهرت البيانات نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة أعلى من تلك الخاصة بالائتمان، إذ نما الناتج المحلي بنحو 3.9%، مقابل 2.8% نسبة نمو الائتمان، مما أدى إلى انخفاض نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من 59.6% في العام 2021، إلى حوالي 57.8% في العام 2022. وتسبب ذلك في انخفاض فجوة الائتمان إلى ما دون الحد المتعارف عليه لتكوين مصدر رأسمال بحسب مقررات بازل III، الأمر الذي يعني أن القطاع المصرفي كان أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بالائتمان مقارنة مع العام السابق.

لكن من الضروري الإشارة إلى أن قرار تكوين هذا المصدر لا يقتصر

فقط على مؤشر فجوة الائتمان، والذي يعتبر مؤشراً من ضمن مجموعة أخرى من المؤشرات ذات العلاقة، سواء تلك المتعلقة بالوضع المصرفي، والتعرض للأفراد والشركات على حد سواء؛ ونسبة الإقراض إلى الودائع؛ وغيرها. والأهم من ذلك رأي وتقدير صانع القرار للوضع الاقتصادي (معدل النمو الاقتصادي؛ ومعدل البطالة). وفي هذا السياق يلاحظ أنه باستثناء الوضع المصرفي، فإن الظروف السياسية والاقتصادية عالية التوتر، وتدفع باتجاه مزيد من عدم اليقين، الذي قد يدفع متخذ القرار باتجاه تكوين هذا المصدر.

قطاع الإسكان والرهن العقاري

يعتبر نشاط الإنشاءات من الأنشطة الواعدة في الاقتصاد الفلسطيني، والذي واصل خلال العام 2022 تعافيه التدريجي من جائحة كورونا، وساهم بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وزادت قدرته على الاستيعاب، وساهم في توظيف نحو 11% من القوى العاملة. كما حظي هذا القطاع باهتمام كبير من قبل القطاع المصرفي. إذ نمت محفظته الائتمانية⁽¹⁰⁾ خلال العام 2022 بشكل ملحوظ، وبنسبة 16.6% مقارنة بما كانت عليه في العام 2021، مرتفعة إلى حوالي 2.7 مليار دولار، ومشكلة نحو 30.2% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم.

(10) تشمل فروع الإنشاءات، والسكن للإقامة وتحسين ظروف السكن، والعقارات التجارية والاستثمارية، والأراضي سواء للائتمان الشخصي أو للاستثمار.



وتركزت الغالبية العظمى من محفظة التمويل العقاري لدى المصارف المحلية، وبنسبة وصلت إلى حوالي 69.5% من إجمالي التمويل العقاري في العام 2022، مرتفعة بنحو 20.5% عما كانت عليه في العام 2021، لتصل إلى حوالي 1.9 مليار دولار، مشكلة نحو 31.9% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 30.5% من إجمالي محفظة التمويل العقاري، رافعة محفظتها الممنوحة إلى هذا القطاع بنحو 8.7%، لتبلغ حوالي 0.8 مليار دولار، مشكلة نحو 27.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال العام 2022.

وبالرغم من ارتفاع المحفظة التمويلية لقطاع الإسكان والرهن العقاري، إلا أن درجة تعرض المصارف تجاه هذا القطاع قد تراجعت خلال العام 2022 إلى حوالي 3.3% من إجمالي محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري على مستوى القطاع المصرفي، جراء تراجعها لدى المصارف المحلية إلى 3.6%، ولدى المصارف الوافدة إلى 2.5%.

جدول 3-4: الائتمان الممنوح لقطاع الإسكان، 2020-2022

(مليون دولار)

| المصرف | السنة | إجمالي محفظة القروض | التعثر في المحفظة | |
|----------|-------|---------------------|-------------------|------------|
| | | | القيمة | النسبة (%) |
| محلي | 2020 | 1,404.5 | 58.1 | 4.1 |
| | 2021 | 1,542.8 | 60.6 | 3.9 |
| | 2022 | 1,858.9 | 67.2 | 3.6 |
| وافد | 2020 | 726.9 | 20.1 | 2.8 |
| | 2021 | 751.1 | 19.8 | 2.6 |
| | 2022 | 816.8 | 20.8 | 2.5 |
| الإجمالي | 2020 | 2,131.4 | 78.2 | 3.7 |
| | 2021 | 2,293.9 | 80.4 | 3.5 |
| | 2022 | 2,675.7 | 88.0 | 3.3 |

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

قطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من المشاريع العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، وتحظى باهتمام كبير، باعتبارها محورياً أساسياً لتحفيز النمو، وتوليد وتنويع مصادر الدخل، والتخفيف من وطأة البطالة والفقر، وتشجيع الريادة، إلى جانب دورها في تحسين مستوى التنمية الاجتماعية وتعزيز الشمول المالي. وقد عززت سلطة النقد من جهودها الرامية إلى تمكين هذا القطاع من الوصول إلى مصادر التمويل الميسر (من حيث الشروط والتكلفة)، وخصوصاً مع إطلاقها للمرحلة الثانية من صندوق استدامة، التي تضمنت برنامجاً صمم خصيصاً لهذا القطاع دون أن يترتب عليه أية فوائد/هامش أرباح⁽¹¹⁾. إلى جانب تضمين الصندوق لبرنامج آخر صمم لمؤسسات الإقراض المتخصصة، لتمكينها من تمويل المشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر.

فمع نهاية العام 2022 بلغت قيمة المحفظة الائتمانية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض حوالي 1,535.0 مليون دولار، مرتفعة بنحو 5.1% عما كانت عليه في العام السابق⁽¹²⁾. جاءت المساهمة الأكبر في هذه المحفظة من قبل القطاع المصرفي، وبنسبة 89.6% بقيمة 1,374.6 مليون دولار.

(11) تحدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع التي حصلت على تمويل من صندوق استدامة بمختلف برامجها قد وصل إلى 2,422 مشروع في نهاية العام 2022 (بإجمالي محفظة بلغت 137.3 مليون دولار) منها حوالي 1,525 مشروع متناهية الصغر، تمثل 63% من إجمالي المشاريع التي حصلت على تمويل من الصندوق.

(12) تم الاستناد في تحليل جزيئية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البيانات المستقاة من نظام معلومات الائتمان.



جدول 4-4: التسهيلات القائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط، 2020-2022

(مليون دولار)

| القطاع | المصارف | | | مؤسسات الإقراض | | |
|-----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|--------------|--------------|
| | 2022 | 2021 | 2020 | 2022 | 2021 | 2020 |
| الإنتاجات | 285.1 | 287.1 | 213.0 | 0.1 | 0.1 | 0.2 |
| التجارة | 768.7 | 650.0 | 550.3 | 86.7 | 61.7 | 48.3 |
| الصناعة | 96.1 | 123.5 | 132.1 | 16.9 | 11.8 | 9.0 |
| الزراعة | 40.9 | 26.7 | 37.8 | 24.8 | 18.6 | 15.2 |
| السياحة | 25.7 | 20.1 | 16.0 | 2.5 | 2.8 | 3.4 |
| الخدمات | 145.0 | 113.4 | 89.4 | 29.4 | 26.8 | 25.3 |
| أخرى | 13.1 | 118.5 | 97.3 | 0.0 | 0.1 | 0.2 |
| الإجمالي | 1,374.6 | 1,339.3 | 1,135.9 | 160.3 | 121.9 | 101.6 |

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

التعرض للقطاعات الخارجية

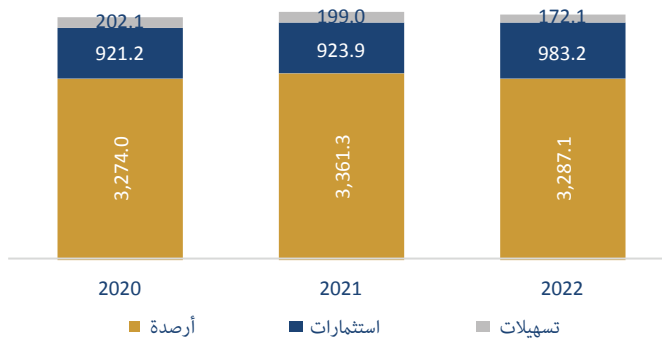
تتضمن التعاملات المالية مع المؤسسات والأسواق المالية والإقليمية والعالمية بعض المخاطر المحتملة، التي يتفاوت تأثيرها تبعاً لمصدرها ونوعها. وفي هذا السياق يمكن رصد خمس قنوات رئيسة لمخاطر محتملة يمكن أن يتعرض لها القطاع المصرفي من تعاملاته مع القطاعات الخارجية، وهي: التوظيفات الخارجية، ومعدلات الفائدة، وأسعار الصرف، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، وعلاقات المراسلة المصرفية.

التوظيفات الخارجية

تمثل التوظيفات الخارجية⁽¹³⁾ إحدى قنوات توظيف الأموال المتاحة للقطاع المصرفي، وتخضع هذه القناة إلى متابعة ومراقبة مستمرة من قبل سلطة النقد (تعليمات رقم 2020/1)، بهدف متابعة أية مخاطر يمكن أن تتأتى منها. كما تعمل سلطة النقد على خفض هذه القناة بشكل تدريجي مدروس، وإحلالها في الاقتصاد المحلي. فمع نهاية العام 2022 تراجعت هذه التوظيفات بنحو 0.9% عما كانت عليه في العام 2021، منخفضة إلى نحو 4.4 مليار دولار، ومشكلة نحو 25.3% من إجمالي الودائع (ودائع العملاء، وودائع المصارف، وودائع سلطة النقد)⁽¹⁴⁾. كما بلغت نسبتها إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي حوالي 20.8% خلال نفس الفترة.

وتوزعت هذه التوظيفات بين المصارف المحلية بنحو 34.6%، أو ما نسبته 14.7% من إجمالي أصولها، وحوالي 12.0% من إجمالي ودائعها، والمصارف الوافدة بنحو 65.4%، أو ما نسبته 33.8% من إجمالي أصولها، وحوالي 40.1% من إجمالي ودائعها. وتشير هذه النسب إلى أن الفرص المتاحة أمام المصارف الوافدة للتوظيف الخارجي أكبر مقارنة بالمصارف المحلية، الأمر الذي يبيها عرضة للمخاطر الخارجية بدرجة أكبر من المصارف المحلية، والتي قد تتنوع ما بين مخاطر أسعار الصرف والفائدة، ومخاطر المؤسسة والدولة، ومخاطر السوق والتقلبات الاقتصادية وغيرها.

شكل 4 - 11: التوظيفات الخارجية (مليون دولار)، 2020-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

(13) تشمل التوظيفات الخارجية وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2020/1، مادة 3) استثمارات المصرف خارج فلسطين، ممثلة بالأرصدة الموظفة لدى المصارف، وشهادات الإيداع وأذونات الخزينة والسندات والمكوك شئني أنواعها، والاستثمار في صص ملكية وأسهم شركات والمحافظة والصناديق الاستثمارية، وفروض التجمع البنكي والتسهيلات المباشرة الأخرى.
(14) حددت المادة 4، فقرة 1 من تعليمات رقم (2020/1) بشأن التوظيفات الخارجية، عدم تجاوز نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع 40% حتى نهاية آذار 2020، و35% حتى نهاية آذار 2021، و30% حتى نهاية آذار 2022، و25% حتى نهاية آذار 2023.



3.3 مليار دولار، متراجعة بنحو 2.2% عما كانت عليه في نهاية العام 2021. أما القناة الثانية المحتملة لانتقال المخاطر فترتبط بالاستثمارات الخارجية للقطاع المصرفي، والتي تتركز في الأوراق المالية المختلفة، وبالتالي فهي عرضة لمخاطر تقلبات البورصات والأسواق المالية العالمية. وقد استحوذت هذه القناة على 22.1% من هذه التوظيفات، وبقيمة تقترب من المليار دولار، مرتفعة بنحو 6.4% عما كانت عليه في العام السابق. في حين ترتبط القناة الثالثة لانتقال المخاطر في التسهيلات الممنوحة لاستخدامها خارج فلسطين، والتي شكلت ما نسبته 3.9%، أو ما يعادل نحو 0.2 مليار دولار، متراجعة بحوالي 13.5% عما كانت عليه في العام 2021.

وبشكل عام، لم يسبق أن عانى القطاع المصرفي الفلسطيني من تداعيات جوهرية من التوظيفات الخارجية، خاصة وأن هناك العديد من الإجراءات والضوابط الرقابية التي تحكم وتنظم هذه التوظيفات، من حيث ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشتراط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف انتمائي مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة التركيز على مستوى العملة، وعلى مستوى المؤسسة، وكذلك على مستوى الدولة، الأمر الذي يبقي مخاطر هذه التوظيفات قيد السيطرة. عدا عن توجهات سلطة النقد الرامية إلى خفض الأهمية النسبية لأصول القطاع المصرفي الموظفة في الخارج، مقابل رفع نسبة الأصول الموظفة محلياً، وبما يسهم في تعميق الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي.

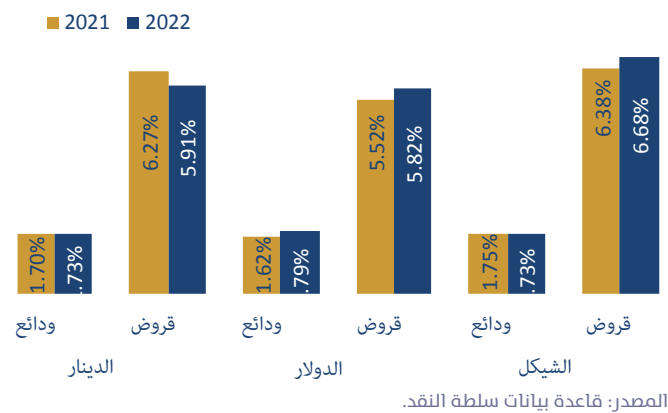
معدلات الفائدة

لا يزال التضخم المحرك الرئيس للسياسة النقدية العالمية، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى استهدافه من خلال رفع متكرر لمعدلات الفائدة. فخلال العام 2022 قام الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة من نطاق (0.25% - 0.50%) إلى نطاق (4.25% - 4.50%). وعلى نفس الشاكلة، قام البنك المركزي الأردني برفع معدل الفائدة الرسمي من 2.75% في شهر آذار، إلى 6.5% في نهاية العام. كما قام بنك إسرائيل برفع معدل الفائدة من 0.10% في شهر نيسان، إلى 3.75% في نهاية العام. ورغم أن محاولات البنوك المركزية قد أدت إلى خفض نسبي في معدل التضخم، إلا أنه مع ذلك لا يزال أعلى بكثير من المستويات المستهدفة، مضيفاً مزيداً من المخاوف تجاه تباطؤ النمو وتقلبات السيولة والائتمان.

وقد انعكست تداعيات رفع معدلات الفائدة عالمياً على الاقتصاد الفلسطيني، في ظل عدم وجود عملة وطنية. إذ تسبب هذا الوضع في ارتفاع تكاليف الاقتراض، الأمر الذي قد يزيد من المخاطر على القطاع المصرفي، جراء تأثيره على ملاءة بعض العملاء ويزيد من احتمالية تعثرهم، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي تعيشها فلسطين.

شكل 4 - 12: معدلات الفائدة الدائنة والمدينة في فلسطين،

2022-2021



يذكر في هذا السياق أن العام 2022 قد شهد ارتفاعاً في المتوسطات السنوية المرجحة لمعدلات فائدة الإقراض في السوق الفلسطيني، إلى جانب ارتفاع فائدة الإيداع، الأمر الذي تسبب في ارتفاع الهامش بين معدل فائدة الإقراض والإيداع لهذه العملات⁽¹⁵⁾، إذ ارتفع هذا الهامش لعملة الشيكل الإسرائيلي من 4.63 نقطة مئوية في العام 2021، إلى 4.85 نقطة في العام 2022، و لعملة الدولار الأمريكي من 3.90 نقطة إلى 4.04 نقطة، مقابل انخفاضه لعملة الدينار الأردني من 4.57 نقطة، إلى 4.18 نقطة خلال نفس الفترة. ويعزى ارتفاع الهامش بدرجة أساسية إلى ارتفاع معدلات الفائدة عالمياً، والتغيرات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المخاطر المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية في فلسطين، إضافة إلى تأثير حجم السيولة وتكلفة توفيرها والاحتفاظ بها.

وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها فلسطين، قامت سلطة النقد بمراجعة التعليمات الخاصة بالعمولات التي يحق للبنوك استيفاؤها، وعملت على تخفيض معظمها، إلى جانب مراجعة تعليمات انضباط السوق وحماية حقوق المتعاملين مع القطاع المصرفي لتحسين

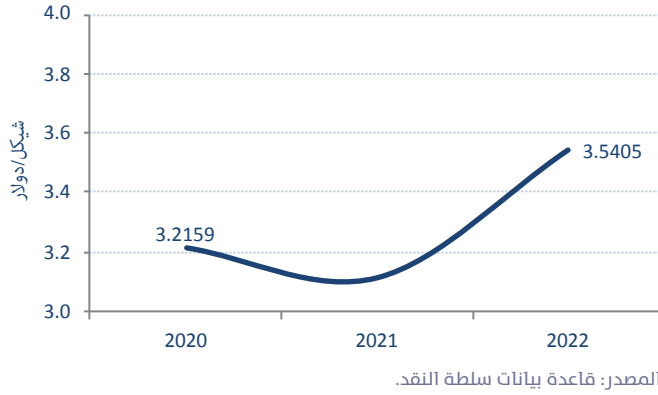
(15) من الضروري الانتباه إلى أن هذه النسب لا تشمل القروض الحكومية، وتمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد للتسهيلات (الودائع) المقدمة للأفراد والشركات باختلاف أنواعها وفتراتها، وهي نسب استرشادية فقط.



جودة الخدمات المقدمة. كما أعلنت سلطة النقد في وقت لاحق لسنة هذا التقرير عن مبادرة تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لرفع الفوائد على الأفراد والشركات⁽¹⁶⁾.

أسعار الصرف

شكل 4 - 13: معدل سعر صرف الشيكيل مقابل الدولار (نهاية الفترة)، 2020-2022



تعتبر مخاطر تقلب أسعار الصرف من المخاطر الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، جراء تداول أكثر من عملة في السوق الفلسطيني. فقد تمخض التشدد في السياسة النقدية الأمريكية والرفع المتكرر لمعدلات الفائدة على الدولار خلال العام 2022، إلى تعزيز قوة الدولار الأمريكي مقابل سلة العملات الرئيسية في العالم، وكذلك مقابل العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، وخصوصاً الشيكيل الإسرائيلي. فمع نهاية العام 2022 ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي (وبالتعبية الدينار الأردني) مقابل الشيكيل الإسرائيلي بنحو 13.6٪، ليرتفع متوسط سعر صرفه إلى 3.5405 شيكل لكل دولار (متوسط سعر البيع والشراء -متوسط الفترة)⁽¹⁷⁾. وبشكل عام، طالت تداعيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، وما ينتج عنها من عدم استقرار

في الأسعار والقوة الشرائية، وغيرها من الجوانب ذات الارتباط بأسعار الصرف مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، من مواطنين، وحركة تجارية، ومالية الحكومة، ونظام مالي (رغم أن هناك بعض الفئات قد حققت بعض المكاسب جراء هذه التقلبات). وللتخفيف من حدة هذه التداعيات، تتولى سلطة النقد مراقبة سوق الصرف الأجنبي، واتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة، لتفادي المغالاة فيها، وحماية المواطنين ومستهلكي الخدمات المالية، والزام المؤسسات المالية بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق، وتسليم الحوالات المالية إلى مستحقيها بنفس العملة الواردة فيها.

تسهيلات غير المقيمين

لا تزال التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين هامشية، ومتذبذبة من عام إلى آخر، وليس لها تأثير جوهري على الاستقرار المالي، خاصة وأن هناك العديد من الإجراءات الرقابية التي تحكم وتضبط آلية منحها. فمع نهاية العام 2022، بقيت نسبة التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين في حدود 0.3٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، أو ما يعادل نحو 32.4 مليون دولار، نحو 68.7٪ منها ترتبط بالمصارف المحلية، الأمر الذي يبقي المصارف المحلية عرضة للمخاطر المحتملة من هذا النوع من التسهيلات بشكل أكبر من المصارف الوافدة.

علاقات المراسلة المصرفية

تعاني المصارف العاملة في فلسطين من صعوبات في المحافظة على علاقاتها المراسلة مع المصارف الإسرائيلية، جراء القيود التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على تعاملات الاقتصاد الفلسطيني، المصرفية وغير المصرفية، مما أثر على قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على الاستثمار في مجال الخدمات الرقمية، لتخفيض كلفة وفترة تسوية المعاملات المالية من ناحية، وتخفيض حجم التبادل النقدي بين الجانبين من ناحية أخرى. فالشيكيل الإسرائيلي هو عملة تداول رئيسية في السوق الفلسطيني، وترتبط حركة تدفقاته بين الاقتصاديين بالعديد من القنوات، أهمها إيرادات المقاصة، وحركة التجارة، والعمالة الفلسطينية في إسرائيل.

(16) تأتي هذه المبادرة التي تم إطلاقها في نهاية شهر آذار 2023 من قبل سلطة النقد وجمعية البنوك في فلسطين في وقت تشهد فيه أسعار الفائدة ارتفاعاً سريعاً ومتواصلاً على مستوى العالم، وتهدف إلى التصدي لاستمرار الارتفاع في أسعار الفائدة، بدءاً من مطلع نيسان وحتى نهاية العام 2023، وذلك من خلال تحديد سقف للزيادة في أسعار الفائدة حتى نهاية العام. وبموجب هذه المبادرة، يتوجب على المصارف إعادة تقييم الارتفاعات في نسب الفوائد للمقرضين الأفراد الحاليين والحاصلين على قروض شخصية و/أو سكنية ذات الفائدة المتغيرة، وكل عملة/ وتخفيضها لتصبح كما يلي:

- القروض السكنية: بحد أقصى 150 نقطة أساس عن سعر الفائدة للتمويل كما هو في 30 حزيران 2022. (أي السماح لفائدة القرض السكني أن ترتفع بـ150 نقطة أساس بحد أقصى عن مستواها الذي كانت عليه في 30 حزيران 2022، وما فوق هذا السقف سيخفض للمرحلة القادمة وحتى نهاية العام 2023).
- القروض الشخصية: بحد أقصى 200 نقطة أساس عن سعر الفائدة كما هو في 30 حزيران 2022.
- توفر المصارف للراغبين من مقرضي القطاع العام إمكانية الحصول على جاري مدين مؤقت (غير دولار) بنسبة فائدة ثابتة 3٪، وسقف رأسي أو رصيد المستحقات لدى السلطة الفلسطينية، أيهما أقل، على أن يستغل هذا التمويل الإضافي لسداد الأقساط المستحقة على هؤلاء المقرضين، ويسدد من أية تحويلات تقوم بها وزارة المالية للموظفين، على أن يتم جولة سقف الجاري مدين وفوائده بعد انتهاء مدته على عمر القرض الممنوح، وذلك من أجل مساعدة المواطنين في النقد الكاش لسداد القروض الحاليين عليها.

(17) نشرة أسعار صرف العملات، سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني سلطة النقد.



وتشير تقديرات سلطة النقد إلى أن حجم تدفقات الشيكال بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي المتأتية من هذه القنوات تجاوزت 70 مليار شيكل خلال العام 2022، أكثر من 65٪ منها (تعادل نحو 46 مليار شيكل) تدفقات من إسرائيل إلى الاقتصاد الفلسطيني. جزء منها يتم تدفقه عبر القنوات الرسمية ممثلة بالمصارف، كما في حالة إيرادات المقاصة، في حين أن الجزء الآخر والأكبر يتم تدفقه بصورة نقد (كاش)، كما في حالة أجور غالبية العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ومشتريات فلسطيني الداخل من السلع والخدمات من السوق الفلسطيني، بالإضافة إلى جزء من حركة التجارة بين الجانبين (غير المرصودة).

جدول 4-5: حجم التدفقات النقدية بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، 2022

(مليون شيكل)

| من فلسطين | إلى فلسطين | البند |
|-----------|------------|------------------------------|
| | 10,571 | (1) إيرادات المقاصة |
| | 13,003 | (2) أجور العاملين في إسرائيل |
| | | (3) الحركة التجارية |
| | 10,471 | الصادرات من السلع والخدمات |
| 24,431 | | الواردات من السلع والخدمات |
| | 5,000 | مشتريات فلسطيني الداخل |
| | | (4) القطاع المصرفي |
| | 6,514 | نقد في الصندوق |
| 10 | 730 | الشيكات الصادرة والواردة |
| 24,441 | 46,289 | الإجمالي |
| | 70,731 | إجمالي التدفقات النقدية |

المصدر: تقديرات فريق الأعداد بالاعتماد على بيانات الاطباء المركزي وسلطة النقد.

وقد انعكست التداعيات المباشرة لاستمرار التدفق النقدي للشيكال إلى المناطق الفلسطينية على أوضاع السيولة النقدية بعملة الشيكال في الاقتصاد الفلسطيني، وعلى القطاع المصرفي من تزايد ملحوظ في حجم الفائض النقدي من عملة الشيكال، وتراكم مستمر في فائض الشيكال لدى المصارف العاملة في فلسطين (اقتربت قيمته من 5 مليارات شيكل في نهاية العام 2022)، وجعلت هذه المصارف بحاجة مستمرة لترحيل هذا الفائض إلى مصارفها المراسلة في إسرائيل، خاصة وأن هذا الفائض قد زاد من صعوبات التحكم في السيولة النقدية، كما زاد من التكاليف والمخاطر على هذه المصارف، وأصبح يمثل أحد المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي في فلسطين.

وفي سياق محاولات سلطة النقد لتنظيم العلاقة المصرفية مع الجانب الإسرائيلي والحد من مشكلة فائض الشيكال، من تداعياته على الاقتصاد بشكل عام، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، قامت سلطة النقد بالعمل في مسارين متوازيين. الأول، ركز على استمرار التفاوض مع بنك إسرائيل ومطالبته برفع حجم الكميات المشحونة من النقد الكاش إلى إسرائيل. وقد نجحت سلطة النقد في زيادة الكمية المشحونة من فائض الشيكال خلال العام 2022 إلى 25 مليار شيكل. أما المسار الثاني، فركز على تعزيز وسائل الدفع الإلكترونية التي من شأنها تقليل النقد الكاش من الشيكال، وذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية:

- تنظيم عملية دفع أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل عبر قنوات القطاع المصرفي. ولهذه الغاية لجأت سلطة النقد إلى تسهيل عملية فتح هذه الحسابات، وإعفاء حوالات العمال وأجورهم ورواتبهم من أية عمولات أو رسوم، بهدف تشجيع هذه الفئة على استخدام وسائل الدفع الحديثة عبر القنوات الإلكترونية في تنفيذ تعاملاتها المالية.
- الترويج للمعاملات غير النقدية في الاقتصاد المحلي، وخصوصاً فيما يتعلق بمشتريات فلسطيني الداخل وتسهيل استخدام بطاقتهم المصرفية الإسرائيلية في الاقتصاد المحلي للحد من الاقتصاد غير الرسمي.



- تشجيع المواطنين وأصحاب محطات المحروقات على التحول إلى الدفع الإلكتروني، وتشجيعهم على الدفع عبر نقاط البيع لدى هذه المحطات من خلال بطاقات الصراف الآلي، وذلك من خلال إعفاء محطات المحروقات من عمولة التاجر لمدة ستة شهور. وقد نجحت سلطة النقد في زيادة نسبة المحطات التي قامت بتركيب نقاط بيع لديها إلى أكثر من 80٪ من إجمالي عدد المحطات في الضفة الغربية البالغ عددها حوالي 190 محطة.
- تخفيض المعايير التنظيمية المتعلقة بالدخول إلى سوق الدفع الإلكتروني، وذلك من خلال إطلاق صندوق لاختبار الحلول والتقنيات المالية المبتكرة، وتقليص/إعفاء من عمولة التاجر، وتشجيع الأفراد والتجار على استخدام بطاقات الانتماء والمحافظ الإلكترونية، والسماح لعدد من شركات خدمات الدفع الإلكتروني للعمل في السوق الفلسطيني.



الفصل الخامس

مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي



أظهرت مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني⁽¹⁸⁾ تحسناً عاماً خلال العام 2022، وخصوصاً مؤشرات الربحية، ومؤشرات رأس المال، ومؤشرات جودة الأصول، في ظل تمتعه بالملاءة المالية المناسبة. كما تعززت قدرة هذا القطاع على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال، والسيولة، واستيعاب الصدمات المالية، وبقائه آمناً معافى، وبما ينعكس بشكل إيجابي على حالة الاستقرار المالي. ويتناول هذا الفصل تحليل وتقييم أهم التطورات في وضع السلامة المالية في القطاع المصرفي خلال العام 2022.

مؤشرات رأس المال

تستحوذ الملاءة المالية على اهتمام كبير من قبل البنوك المركزية، لما لها من تأثير كبير على سلامة المراكز المالية للمصارف، إذ يعتبر رأس المال من الأدوات المهمة التي تعزز من قدرة المصارف على تحمل الصدمات والمخاطر المالية والاقتصادية التي قد تتعرض لها. لذلك، فقد حافظ القطاع المصرفي الفلسطيني على مستويات جيدة من رأس المال، كما حافظ على مستويات مرتفعة من الاحتياطات، وبمعدلات تتجاوز الحدود الدنيا وفق التعليمات الرقابية.

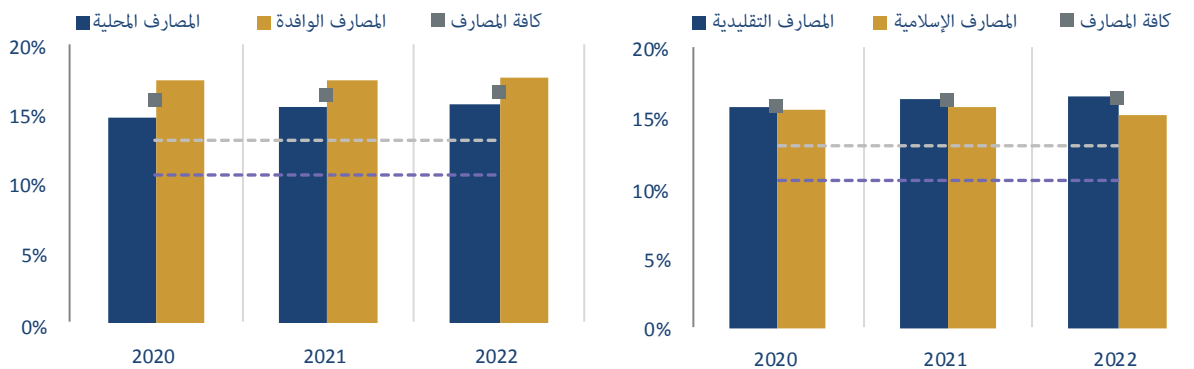
وشهدت القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي مزيداً من التدعيم خلال العام 2022، بهدف الوصول إلى مستويات آمنة تعزز من الاستقرار المالي، وتحافظ على سلامة هذا القطاع وتحميه من أية عقبات وأزمات مستقبلية. فقد أظهرت البيانات ارتفاعاً في حقوق ملكية القطاع بنحو 5.8% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى حوالي 2,229.6 مليون دولار، مشكّلة نحو 10.4% من إجمالي التزامات المصارف. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة رأس المال المدفوع، المكون الأهم في حقوق الملكية، باستحواده على حوالي 57% منها، بالإضافة إلى زيادة قيمة الأرباح المحتجزة والاحتياطي القانوني.

وبشكل عام، تعكس مؤشرات رأس المال الوضع الإجمالي لرأس المال المصارف، وقدرته على امتصاص الصدمات والخسائر المحتملة، سواء كانت ناتجة عن مخاطر ائتمانية، أو مخاطر تشغيلية، أو مخاطر السوق، أو مخاطر سيولة، أو مخاطر السمعة وغيرها. ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، والتي شهدت خلال العام 2022 مزيداً من التحسن، رافعة من قدرة القطاع المصرفي على تغطية موجوداته المعرضة للمخاطر. إذ ارتفع رأس المال التنظيمي للقطاع المصرفي كنسبة من أصوله المرجحة بالمخاطر إلى 16.3%، مقارنة مع 16.2% في العام 2021، على إثر زيادة قاعدة رأس المال بوتيرة أعلى من زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر، إذ ارتفعت قاعدة رأس المال بمعدل 6.3%، لتصل إلى 2.0 مليار دولار، مقابل ارتفاع بنحو 5.5% في الأصول المرجحة بالمخاطر، لتصل إلى 12.3 مليار دولار.

شكل 5-1: كفاية رأس المال، 2020-2022

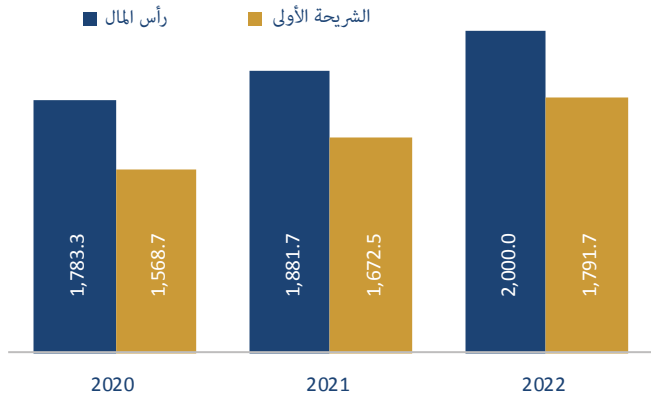


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

(18) تعتمد سلطة النقد على بارل III في احتساب مؤشرات السلامة المالية منذ العام 2020.



شكل 5-2: الشريحة الأولى من رأس المال (مليون دولار)،
2022-2020



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد تباينت مستويات هذا الارتفاع تبعاً لجنسية المصرف وطبيعة الأعمال التي يمارسها، واستخدامات الأموال المتاحة، والذي أدى إلى تباين قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر وقاعدة رأس المال لكل من المصارف المحلية، والوافدة، والتجارية والإسلامية. فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال على مستوى كل من المصارف المحلية والوافدة إلى 15.5% و17.5% على الترتيب. كما ارتفعت هذه النسبة على مستوى المصارف التجارية إلى 16.5%، مقابل تراجعها على مستوى المصارف الإسلامية إلى 15.2%.

ورغم هذا التباين، إلا أن جميع المصارف، المحلية والوافدة، والتجارية والإسلامية، قد حافظت على نسب كفاية رأس المال عند مستويات تفوق المتطلبات الرقابية الدنيا المنصوص عليها، سواءً في توصيات لجنة بازل III (ألا تقل النسبة عن 10.5%)، أو في التعليمات الرقابية لسلطة النقد (ألا تقل النسبة عن 13%).

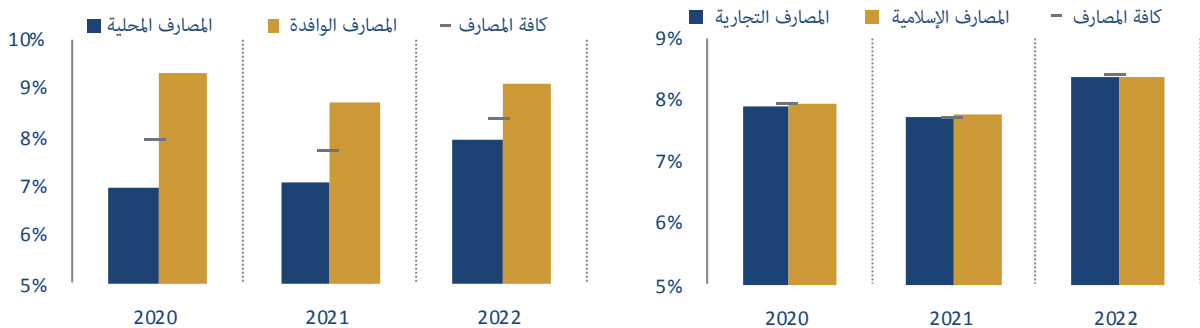
كما أظهرت البيانات أن المصارف العاملة في فلسطين تحتفظ بنوعية ممتازة من قاعدة رأس المال، نظراً لاستحواذ الشريحة الأولى (Tier1 capital) على نحو 90% منها، وحوالي 14.6% من موجودات المصارف المرجحة بالمخاطر. والجدير ذكره، أن الشريحة الأولى من رأس المال تتكون بشكل رئيس من الأسهم العادية التي يمتلكها المساهمون والمستثمرون في المصارف، إضافة إلى الاحتياطي القانوني، والاحتياطيات المعلنة، والأرباح المحتجزة.

رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول

تعتبر نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول مؤشراً على مستوى الرفح المالي، ومقياساً آخرًا مسانداً لكفاية رأس المال، وتظهر مدى تغطية رأس المال الأساسي إلى إجمالي أصول المصرف. وتمنع تعليمات سلطة النقد ذات العلاقة (تعليمات رقم 2021/24) أن تنخفض هذه النسبة عن 4% في كافة الأحوال، وذلك بهدف الحد من تراكم الرفح المالي لدى المصارف، والحد من أية ضغوطات على النظام المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام، فضلاً عن تعزيز متطلبات كفاية رأس المال بشكل لا يتضمن حساسية للمخاطر.

وفي نهاية العام 2022 ارتفعت هذه النسبة إلى 8.4%، مقارنة بنحو 7.7% في العام 2021، متأثرة بارتفاع رأسمال المصارف بوتيرة أسرع من الارتفاع في الأصول. وتفاوتت قيمة هذه النسبة بين المصارف الوافدة والمحلية، مع تسجيل المصارف الوافدة لقيماً أعلى، بلغت 9.1%، مقابل 7.9% للمصارف المحلية. في حين تساوت هذه النسبة على مستوى المصارف الإسلامية والتجارية، وبلغت نحو 8.4%. وبشكل عام، حافظت جميع المصارف على نسب تفوق المتطلبات الرقابية الدنيا المنصوص عليها في تعليمات سلطة النقد، وفي متطلبات بازل III، والبالغة 4% من مجمل الأصول.

شكل 5-3: نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، 2022-2020



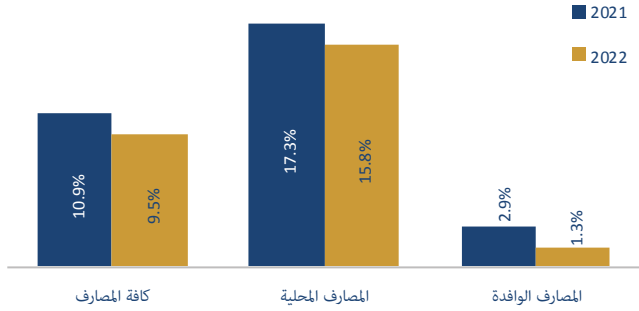
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.



صافي التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال الأساسي

تستخدم هذه النسبة لقياس قدرة رأسمال المصارف على امتصاص الخسائر المتوقعة من القروض المتعثرة، أو مدى التأثير المحتمل للقروض المتعثرة (بعد خصم خسائر القروض) على رأس المال. فكلما تراجعت هذه النسبة، كلما زادت قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المتوقعة. وفي هذا السياق، أظهرت مؤشرات المتانة المالية خلال العام 2022 تراجع هذه النسبة إلى 9.5٪، مقارنة مع 10.9٪ في العام السابق، جراء تراجع

شكل 5-4: التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال، 2021-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

صافي القروض المتعثرة (بعد طرح مخصصات القروض المتعثرة) إلى 169.9 مليون دولار، مقارنة بنحو 176.1 مليون دولار في العام 2021.

وعلى مستوى جنسية المصرف، فقد تراجعت هذه النسبة لكل من المصارف المحلية والوافدة، إذ تراجعت لدى المصارف المحلية من 17.3٪ في العام 2021، إلى 15.7٪ في العام 2022، ولدى المصارف الوافدة من 2.9٪ إلى 1.3٪ خلال ذات الفترة. كما استمرت هذه النسبة بالتراجع لكل من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، إذ تراجعت لدى المصارف التجارية من 9.7٪، إلى 8.5٪، ولدى المصارف الإسلامية من 16.6٪، إلى 13.9٪ خلال ذات الفترة.

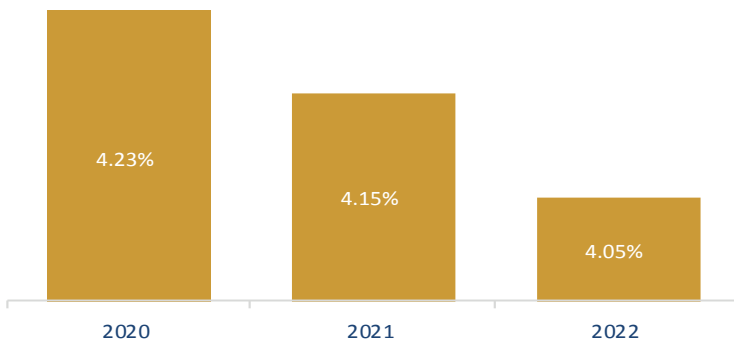
مؤشرات جودة الأصول

بلغت قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر في القطاع المصرفي نحو 12.3 مليار دولار، حوالي 87٪ منها أصول مرجحة بمخاطر الائتمان، و12٪ أصول مرجحة بالمخاطر التشغيلية، في حين لم تتجاوز الأصول المرجحة بمخاطر السوق 1٪ من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر. وعلى الرغم من صغر مساهمة مخاطر السوق في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، إلا أنها تتسم بالتقلب الشديد، كمخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة في الدول المصدرة للعملة المستخدمة في فلسطين، كما حصل خلال العام 2022، التي تم رفعها عدة مرات خلال العام مما أثر على جودة أصول القطاع المصرفي.

وقد ساعدت اللوائح التنظيمية، والضوابط السليمة، والمعايير الدولية المستخدمة في مجال الإقراض على التوسع في المحافظ الائتمانية للمصارف مع الإبقاء على المخاطر عند مستوى متدنٍ. وبما يمهّد السبيل للإبقاء على جودة الأصول عند مستويات مرضية بالرغم من الأزمات والمخاطر التي مرّ بها الاقتصاد الفلسطيني. وبشكل عام يمكن الاستدلال على جودة الأصول باستخدام مجموعة من المؤشرات، أبرزها:

التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

شكل 5-5: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، 2020-2022



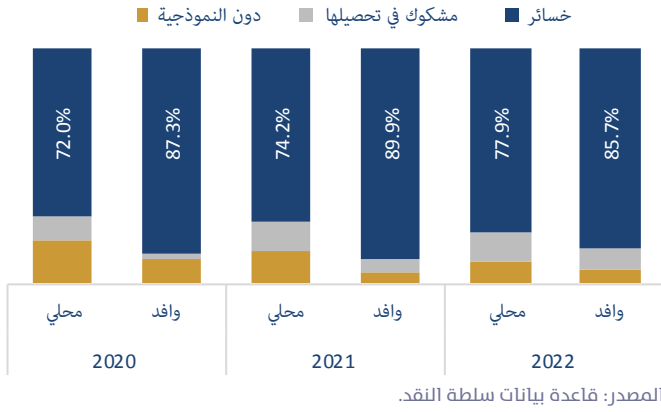
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

تعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة (المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من أهم المؤشرات المتأخرة (اللاحقة) الدالة على جودة الأصول لدى المصرف، خاصة وأن مخاطر الإعسار المالي لدى المصرف تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية الأصول. كما تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى سيولة. وعلى الرغم من بقاء حجم القروض المتعثرة⁽¹⁹⁾ لدى المصارف مستقرًا كما في العام السابق عند حوالي 447.3 مليون دولار، إلا أن نسبتها من إجمالي القروض قد تراجعت من حوالي 4.2٪ في العام 2021، إلى نحو 4.1٪ في العام 2022.

(19) يعتبر العمل متعثراً إذا تجاوزت مدفوعات تسديد أصل الدين والفائدة تاريخ الاستحقاق بثلاثة أشهر (90 يوماً) أو أكثر.

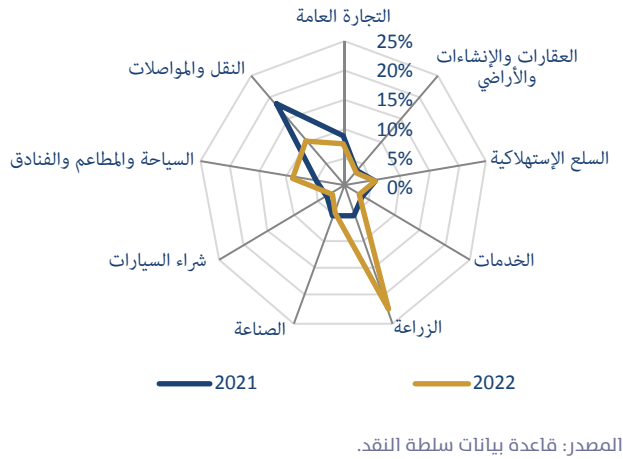


شكل 5-6: هيكل القروض المتعثرة، 2022-2020

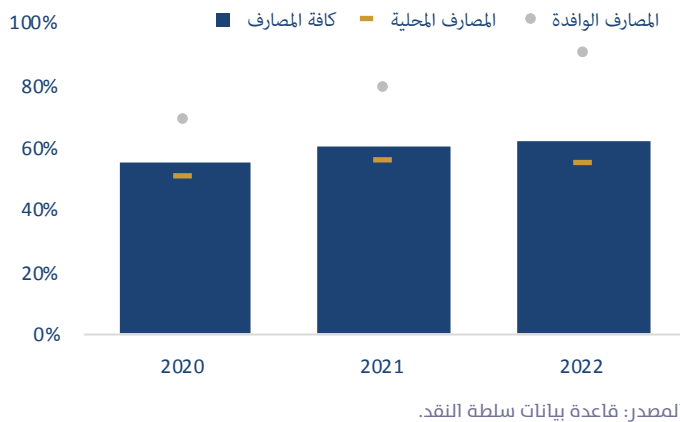


وبشكل عام، تباينت نسب التعثر ومستوى جودة الأصول تبعاً لجنسية المصرف، فخلال العام 2022 تراجعت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف الوافدة بنحو 5.2% مقارنة مع العام السابق، منخفضة إلى 96.8 مليون دولار، مما أدى إلى انخفاض نسبة التعثر من 2.8% إلى 2.6%. وفي المقابل، ورغم ارتفاع قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف المحلية بنحو 1.9%، لتصل إلى 350.6 مليون دولار، إلا أن نسبتها قد تراجعت من 4.9% إلى 4.8% خلال ذات الفترة.

شكل 5-7: نسب التعثر القطاعية، 2022-2021



شكل 5-8: نسب تغطية المخصصات للقروض المتعثرة، 2022-2020



كما تُظهر البيانات أن أكثر من 80% من القروض المتعثرة مصنفة كخسائر (تزيد فترة التعثر فيها عن العام)، بعد ارتفاعها خلال العام 2022 بنحو 2.7% عن مستواها في العام السابق، لتتخطى قيمتها 356.1 مليون دولار. كما ارتفعت قيمة القروض المشكوك في تحصيلها (التي تزيد فترة التعثر فيها عن ستة أشهر وتقل عن السنة) بنحو 8.4%، لتصل إلى 51.4 مليون دولار. في حين تراجعت القروض التي تقل فترة التعثر فيها عن ستة أشهر (دون النمذجية) بنحو 23%، منخفضة إلى 39.8 مليون دولار في نهاية العام.

كما تباينت نسب التعثر على مستوى القطاعات الاقتصادية مع ميلها نحو التراجع في معظمها، باستثناء قطاعي الزراعة والسياحة، وتسجيلهما لأعلى النسب، إذ ارتفعت نسبة التعثر في قطاع الزراعة إلى 22.4% من إجمالي محفظته الائتمانية، وفي قطاع السياحة والمطاعم والفنادق إلى 9.0%. في حين أشارت البيانات إلى تراجع نسب التعثر في بقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية، إذ تراجعت هذه النسبة في قطاع النقل والمواصلات إلى حوالي 10.3% من إجمالي محفظته الائتمانية، والتجارة العامة إلى 7.5%، وتمويل السلع الاستهلاكية إلى 5.4%، والصناعة إلى 5.0%. أما بقية القطاعات (قطاعات الإنشاءات والعقارات والأراضي، والخدمات، وتمويل شراء السيارات) فقد تراجعت فيها نسب التعثر إلى ما دون الـ 4% من إجمالي محافظتها الائتمانية.

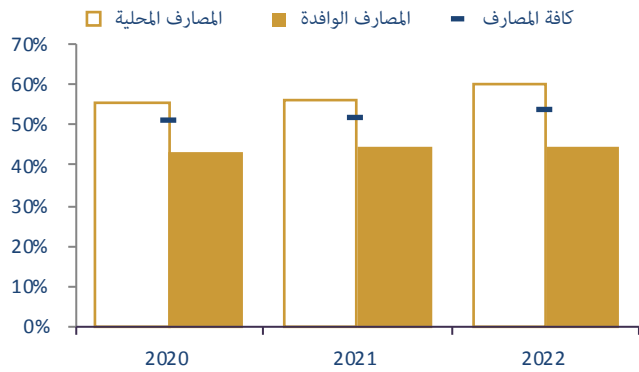
والجدير ذكره، أن محفظة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي تتمتع بغطاء جيد من المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض، والتي بلغت خلال العام 2022 حوالي 277.4 مليون دولار، تغطي نحو 62% من إجمالي القروض، جراء ارتفاع هذه النسبة لدى المصارف الوافدة على وجه التحديد إلى 89.6%، مقارنة مع 78.4% في العام السابق، مقابل استقرارها لدى المصارف المحلية عند حوالي 55%.



التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول

ارتفعت قيمة المحفظة الائتمانية خلال العام 2022 بمعدل 2.8٪ مقارنة مع العام السابق، متجاوزة الـ 11 مليار دولار، في إشارة إلى مزيد من التوظيف لمصادر أموال القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي، خاصة وأن هذه المحفظة تعتبر من الأصول المولدة للدخل. وقد أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية إلى أكثر من نصف إجمالي موجودات القطاع المصرفي. كما يدل هذا المؤشر على مدى تعرض المصارف للمخاطر المتعلقة بعمليات الإقراض والتمويل، وقدرة المصارف على استيعاب هذه المخاطر والتعامل معها.

شكل 5-9: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، 2020-2022

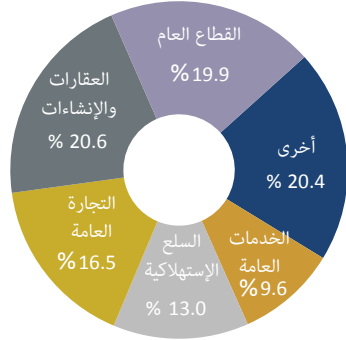


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وتتباين هذه النسبة ما بين المصارف المحلية والوافدة، فخلال العام 2022 ارتفع تعرض المصارف المحلية لمخاطر الإقراض والتمويل إلى 59.9٪، مقارنة بنحو 55.9٪ في العام السابق، جراء ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المحلية بنحو 4.2٪، لتصل إلى 7.3 مليار دولار. في حين بقيت هذه النسبة مستقرة لدى المصارف الوافدة عند حوالي 44.6٪، متأثرة باستقرار قيمة التسهيلات الممنوحة من قبلها عند حوالي 3.7 مليار دولار. وفي ذات السياق، ارتفعت هذه النسبة أيضاً لدى كل من المصارف التجارية والإسلامية على حد سواء، إلى 51.7٪ و63.4٪ على الترتيب، مقارنة مع نحو 50.0٪ و58.1٪ في العالم 2021.

التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

شكل 5-10: التركيز في المحفظة الائتمانية، 2022

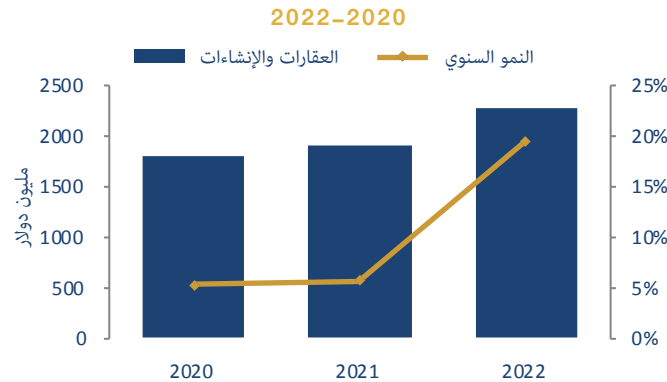


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

تقيس هذه النسبة مدى التركيز/التنوع في المحفظة الائتمانية على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية من منظور توافقها مع تعليمات سلطة النقد رقم (2022/4) بشأن الحد من مخاطر التركزات الائتمانية والتعرضات لدى المصرف، والتي تحظر على المصرف تجاوز مجموع التسهيلات الائتمانية القائمة في قطاع اقتصادي معين ما نسبته 20٪ من إجمالي الائتمان، دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.

وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى توافق المحفظة الائتمانية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية مع تعليمات سلطة النقد، باستثناء قطاع العقارات والإنشاءات، الذي بلغت حصته 20.6٪ من إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال العام 2022، مقارنة مع 17.7٪ في العام 2021، جراء ارتفاع قيمة محفظته الائتمانية بمعدل 19.5٪، لتتقرب من 2.3 مليار دولار، مؤتت المصارف المحلية نحو 64٪ منها.

شكل 5-11: تطور المحفظة الائتمانية لقطاع العقارات والإنشاءات، 2020-2022



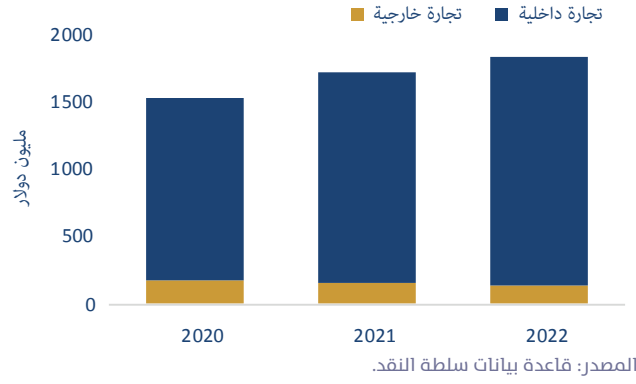
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبذلك، ارتفعت أصول القطاع المصرفي المعرضة لمخاطر القطاع العقاري إلى 10.6٪ من إجمالي الأصول، مقارنة مع 8.8٪ في العام السابق. ومع ذلك تبقى هذه النسبة معتدلة نسبياً في ظل تحسن مؤشرات ونسب نمو القطاع العقاري، مدعومة باستقرار نسبي في مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين خلال العام 2022، مما قلل من فرص تعرض القطاع المصرفي لمخاطر محتملة من قبل القطاع العقاري. إضافة

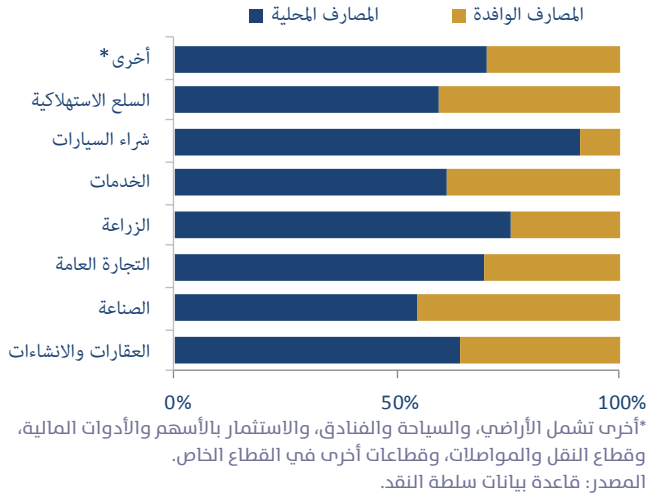


إلى كون نحو ثلثي محافظة القطاع العقاري ممنوحة لأغراض السكن أو لتحسين ظروف السكن، في حين شكلت التمويلات الممنوحة لأغراض الإنشاءات حوالي 26٪ منها، أما التمويلات الممنوحة لتمويل العقارات التجارية والاستثمارية، فشكلت نحو 13٪ من إجمالي المحفظة التمويلية للقطاع العقاري.

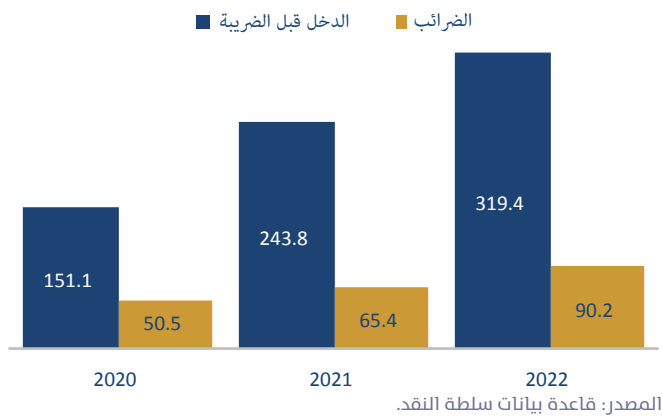
شكل 5-12: تطور المحفظة الائتمانية لقطاع التجارة العامة، 2020-2022



شكل 5-13: تعرض المصارف للقطاعات الاقتصادية، 2022



شكل 5-14: صافي دخل القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2022



كما ترافق استمرار التحسن في النشاط التجاري مع تزايد في الطلب على الائتمان، ليرتفع الائتمان الممنوح لقطاع التجارة بنحو 6.8٪ مقارنة مع العام السابق، ولبيلغ حوالي 1.8 مليار دولار، وبنسبة تعرض بلغت 16.5٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقارنة بنحو 15.9٪ في العام 2021. غالبيتها (92٪ منها) ممنوحة للأغراض تمويل التجارة الداخلية، أي أن غالبية المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي من قطاع التجارة هي مخاطر داخلية. في حين بلغت نسبة تعرض القطاع المصرفي لتمويل السلع الاستهلاكية حوالي 13.0٪ من إجمالي المحفظة، وبقيمة 1.4 مليار دولار في نهاية العام 2022. أما بالنسبة للمخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي من الائتمان الممنوح لبقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فهي متدنية بشكل عام.

أما على مستوى جنسية المصرف، فتشير البيانات إلى أن درجة تعرض المصارف المحلية لجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية أكبر من المصارف الوافدة، خاصة وأن المصارف المحلية تستحوذ على حوالي 66٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، وبقيمة بلغت 5.8 مليار دولار، جراء تسارع نموها خلال العام 2022 بمعدل 8.2٪ مقارنة مع العام السابق. في حين ارتفعت المحفظة الائتمانية الممنوحة من المصارف الوافدة للقطاع الخاص بوتيرة أقل، وبمعدل 4.5٪، مشكلة نحو 34٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، وبقيمة بلغت 3.0 مليار دولار.

مؤشرات العائد والربحية

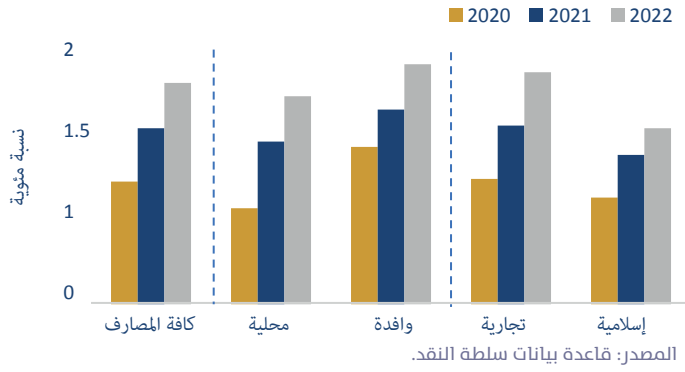
حققت المصارف في نهاية العام 2022 دخلاً صافياً قبل الضرائب بقيمة 319.4 مليون دولار، مرتفعاً بشكل ملحوظ وبمعدل 31٪ مقارنة مع العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى نمو إيرادات المصارف بجوالي 15.3٪، لتصل إلى 886.0 مليون دولار، على إثر زيادة صافي الدخل من الفوائد بشكل أساسي، الذي شهد ارتفاعاً بمعدل 19.0٪، ليبليغ 665.4 مليون دولار، متأثراً بارتفاع أسعار الفائدة على العملات المستخدمة في فلسطين، بعد أن نهجت البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات سياسة نقدية متشددة لكبح جماح التضخم في دولها. فارتفعت الفوائد المقبوضة لدى المصارف العاملة في فلسطين خلال ذات الفترة بنسبة 12.8٪، لتصل إلى 787.4 مليون دولار، مقابل



تراجع الفوائد المدفوعة بمعدل 12٪، لتبلغ 122.0 مليون دولار. وقد أدت هذه التطورات إلى مزيد من التحسن في المؤشرات ذات العلاقة بالربحية للقطاع المصرفي.

العائد على معدل الأصول

شكل 5-15: العائد على معدل الأصول، 2020-2022

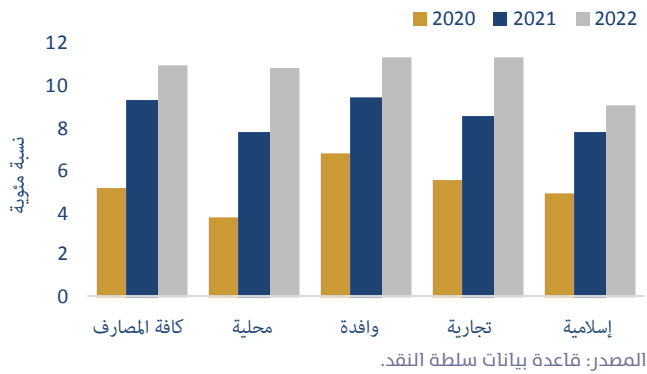


والإسلامية، إذ ارتفع لدى المصارف الوافدة من 1.4٪ في نهاية العام 2021، إلى 1.7٪ في العام 2022، ولدى المصارف المحلية من 1.1٪، إلى 1.5٪. كما ارتفع أيضاً لدى المصارف التجارية من 1.2٪، إلى 1.6٪، ولدى المصارف الإسلامية من 1.0٪، إلى 1.2٪ خلال نفس الفترة.

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في توظيف أصوله (كفاءة عملية منح الائتمان)، وقدرته على المحافظة عليها وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي وزيادة الثقة في سلامته. فبالترزامن مع تحسن دخل المصارف، ارتفع مؤشر العائد على معدل الأصول للقطاع المصرفي إلى حوالي 1.6٪، مقارنة مع 1.2٪ في العام 2021، متأثراً بزيادة الدخل مقابل انكماش الأصول، إذ ارتفع صافي دخل المصارف بأكثر من 28٪، في حين تراجعت الأصول بحوالي 1.2٪ خلال ذات الفترة. كما ارتفع هذا المؤشر على مستوى كل من المصارف المحلية والوافدة، والتجارية

العائد على معدل حقوق الملكية

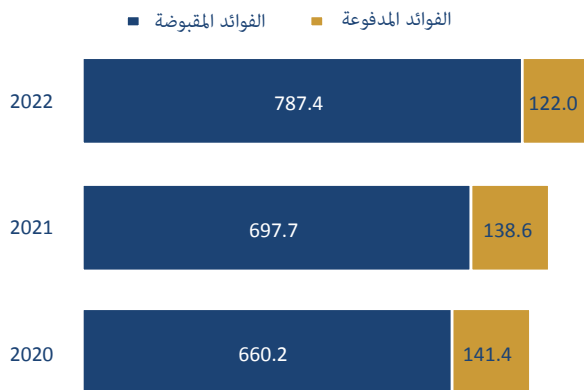
شكل 5-16: العائد على معدل حقوق الملكية، 2020-2022



يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة في استخدام رأس المال، والذي سجل تحسناً ملحوظاً خلال العام 2022، ليصل إلى 11.0٪، مقارنة مع 9.3٪ في العام السابق، متأثراً بارتفاع صافي دخل القطاع المصرفي بوتيرة أسرع من الزيادة في رأس المال. كما سجل هذا المؤشر تحسناً على مستوى المصارف الوافدة إلى 11.3٪، وكذلك على مستوى المصارف المحلية إلى 10.8٪. بالإضافة إلى تحسنه لدى المصارف التجارية إلى حوالي 11.4٪، ولدى المصارف الإسلامية إلى نحو 9.0٪ خلال نفس الفترة.

صافي الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل

شكل 5-17: صافي دخل الفوائد (مليون دولار)، 2020-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تقيس الكفاءة التشغيلية للمصرف، من خلال اعتماده على تحقيق إيرادات من أعماله الرئيسية (الوساطة المالية). كما يعتبر هذا المؤشر مقياساً للأهمية النسبية لصافي إيرادات الفائدة (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة) من إجمالي الدخل المتحقق من كافة العمليات. وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى ارتفاع الدخل المتحقق من الفوائد على مستوى القطاع المصرفي خلال العام 2022، وبالتالي ارتفاع مساهمة صافي الدخل من الفوائد في إجمالي الدخل من 72.7٪ في العام 2021، إلى 75.1٪ في العام 2022، جراء نمو دخل المصارف من الفوائد بوتيرة أسرع من النمو في صافي الدخل بشكل عام.



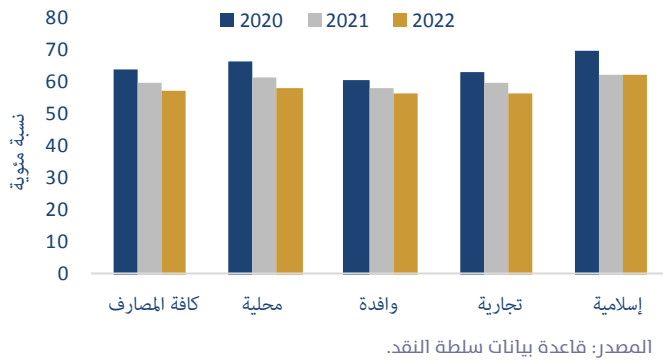
أما على مستوى جنسية المصرف، فقد تسارعت الزيادة في صافي الدخل من الفوائد لدى للمصارف المحلية بنسبة 19.6٪، لترتفع بذلك مساهمته في إجمالي الدخل من 69.7٪ في العام 2021، إلى 72.8٪ في العام 2022. كما سلكت المصارف الوافدة نفس الاتجاه، فارتفعت مساهمتها في إجمالي الدخل من 77.8٪ إلى حوالي 79.0٪، متأثرةً بارتفاع دخلها من الفوائد بمعدل 18.1٪. وكذلك الحال بالنسبة للمصارف التجارية، إذ ارتفعت مساهمة صافي الدخل من الفوائد في إجمالي الدخل من 71.9٪، إلى حوالي 74.4٪، متأثرةً بارتفاع دخلها من الفوائد بمعدل 19.8٪، والمصارف الإسلامية من 77.2٪، إلى حوالي 78.7٪، جراء ارتفاع دخلها من الفوائد بمعدل 15.3٪ خلال نفس الفترة.

النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (الكفاءة التشغيلية)

يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للنفقات (بخلاف مدفوعات الفوائد) إلى إجمالي الدخل، وبما يشمل نفقات الأجور والرواتب، والممتلكات والمعدات، والعمولات غير المصرفية، بالإضافة إلى تأمينات الودائع، وغيرها من النفقات الإدارية التي ساهمت في تحقيق الأرباح. ويعكس هذا المؤشر كفاءة المصرف في استخدام موارده، فكلما تراجع هذا المؤشر أثر إيجاباً على مؤشرات الربحية. فخلال العام 2022 تراجعت نسبة الإنفاق على غير الفوائد إلى 57.2٪ من إجمالي الدخل، مقارنةً مع 59.9٪ في العام السابق، وذلك بالرغم من الارتفاع في نفقات غير الفوائد بنحو 10.1٪ عما كانت عليه في العام السابق، لكن في المقابل كانت وتيرة الارتفاع في إجمالي دخل المصارف أكبر خلال ذات الفترة.

شكل 5-18: النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل،

2022-2020



كما تشير البيانات إلى أنه وعلى الرغم من ارتفاع نفقات غير الفوائد لدى المصارف المحلية بمعدل 8.9٪، إلا أن نسبتها من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات قد تراجعت إلى 58.0٪، مقارنةً مع 61.0٪ في العام السابق. وكذلك الحال بالنسبة للمصارف الوافدة التي ارتفعت لديها نفقات غير الفوائد بنحو 12.7٪، إلا أن نسبتها من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات قد تراجعت إلى 56.1٪، مقارنةً مع 58.0٪ في العام السابق. كما كان أداء هذا المؤشر إيجابياً على مستوى المصارف التجارية والإسلامية، إذ انخفض لدى المصارف التجارية من 59.5٪ في العام 2021، إلى 56.4٪ في العام 2022، ولدى المصارف الإسلامية من 62.3٪ إلى 61.6٪ خلال ذات الفترة.

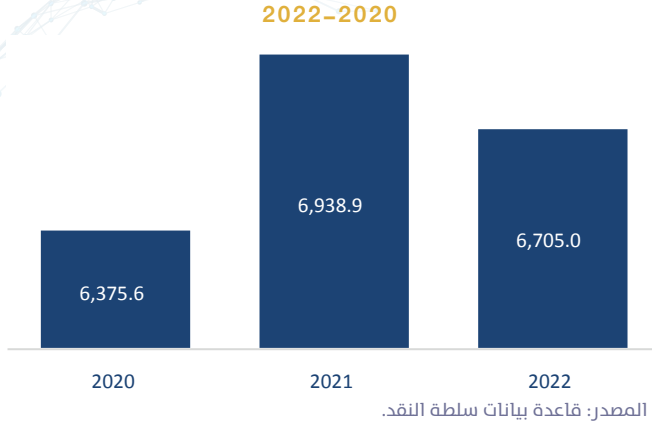
الجدير ذكره، أن نفقات العاملين تشكل حوالي نصف النفقات بخلاف الفوائد لدى القطاع المصرفي، والتي ارتفعت خلال العام 2022 بنسبة 6.8٪، مشكلةً نحو 51.6٪ من نفقات غير الفوائد (50.9٪ لدى المصارف المحلية مقابل 52.9٪ لدى المصارف الوافدة). أما بقية المصروفات الأخرى بخلاف نفقات الموظفين (صيانة واستئجار المباني والسيارات والمعدات، والعمولات غير المصرفية، ومصاريح التأمين وتأمينات الودائع وغيرها) فقد ارتفعت خلال العام 2022 بنحو 14.3٪ مقارنةً مع العام السابق.

مؤشرات السيولة

تعكس مؤشرات السيولة مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر، والتي شهدت بعض التراجع خلال العام 2022، جراء تراجع هامشي في الودائع مقابل نمو في المحفظة الائتمانية (تراجع بنحو 0.3٪ للأولى، مقابل ارتفاع بنحو 2.8٪ للثانية). فقد تراجعت قيمة الموجودات السائلة للقطاع المصرفي بمعدل 3.4٪ مقارنةً بالعام 2021، لتبلغ نحو 6.7 مليار دولار، متأثرةً بشكل أساسي بتراجع قيمة النقد في الصندوق بحوالي 4.0٪، مشكلاً نحو 36٪ من إجمالي الموجودات السائلة في نهاية العام 2022. كما تراجعت أيضاً كل من أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، التي تستحق خلال شهر بخلاف الاحتياطي الإلزامي والودائع الاستثمارية المحجوزة، إضافةً إلى تراجع أرصدها داخل وخارج فلسطين، التي تستحق خلال شهر، باعتبارها جزءاً من الموجودات السائلة للمصارف.



شكل 5-19: الموجودات السائلة (مليون دولار)،

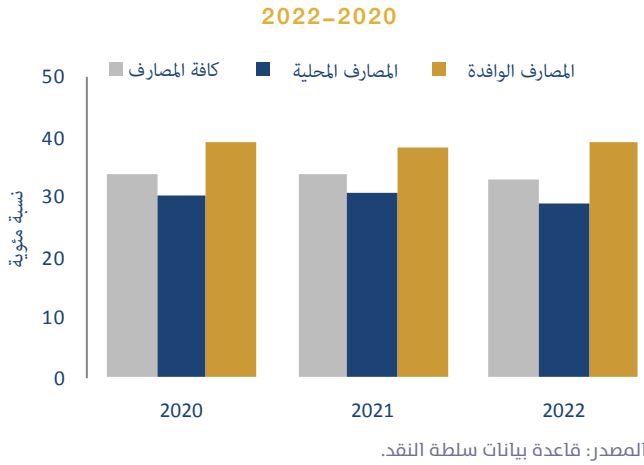


ومما تجدر الإشارة إليه أن جزء كبير من التراجع في الأصول السائلة يعزى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (بنحو 13.6% في نهاية الفترة)، والذي انعكس على شكل انكماش في الموجودات السائلة للمصارف عند تقويمها بالدولار، خاصة وأن عملة الشيكل تشكل حوالي 44% من إجمالي الموجودات السائلة. وفي المحصلة، تراجع إجمالي الموجودات السائلة إلى نحو 38% من إجمالي الودائع خلال العام 2022، مما أثر على مختلف مؤشرات السيولة للقطاع المصرفي. ومن أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس السيولة ما يلي:

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

تعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بالاعتماد على أصوله عالية الجودة والقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى. وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تحمل الصدمات في ميزانياته العمومية، استناداً إلى مستوى السيولة المتاح لتلبية الطلبات المتوقعة وغير المتوقعة للنقد.

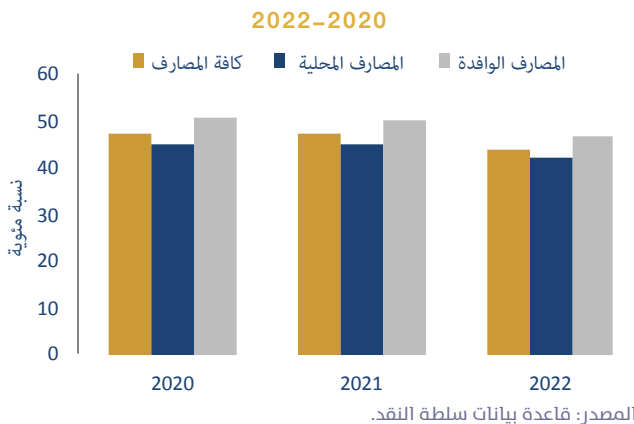
شكل 5-20: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول،



فقد شهدت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أصول المصارف خلال العام 2022 تراجعاً طفيفاً لتصل إلى حوالي 33.2%، مقارنةً مع 33.7% في العام 2021. ومع ذلك، بقيت تمثل نحو ثلث أصول القطاع المصرفي، ويمكن استخدامها لمواجهة التزاماتها المختلفة والوفاء بها. وقد جاء هذا التراجع الطفيف، مدفوعاً بتراجع هذه النسبة لدى المصارف المحلية من 30.8% في العام 2021، إلى 29.0% في العام 2022، مقابل ارتفاعها لدى المصارف الوافدة من 38.2%، إلى 39.5%. كما ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف التجارية من 34.0% إلى 34.6%، مقابل تراجعها لدى المصارف الإسلامية من 32.5% إلى 26.5% خلال نفس الفترة. وبشكل عام، لا تزال المصارف تحتفظ بنسبة جيدة من إجمالي أصولها على شكل أصول سائلة لمواجهة أية التزامات طارئة والوفاء بها.

الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

شكل 5-21: الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل،



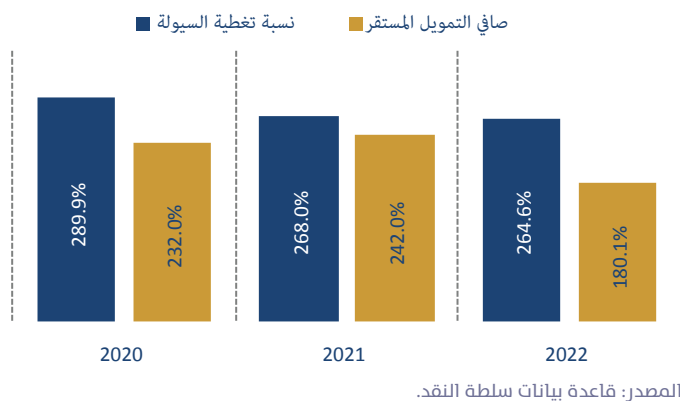
تعتبر هذه النسبة عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر. وتشير البيانات إلى تراجع هذه النسبة خلال العام 2022 إلى 44.1%، مقارنةً مع 47.2% في العام السابق، متأثرة بتراجع قيمة الأصول السائلة، بالتزامن مع زيادة التزامات المصارف قصيرة الأجل بمعدل 4.7%، لتصل إلى 15.4 مليار دولار، جراء زيادة ودائع العملاء لأجل التي تستحق خلال شهر، وودائع التوفير بما يشمل الجامد منها. كما تراجع هذه النسبة لدى المصارف الوافدة من 50.1%، إلى 46.6%، ولدى المصارف المحلية من 45.0% إلى 42.1% خلال نفس الفترة.



الجدير ذكره، أنه في إطار استكمال الأطر الرقابية لإدارة مخاطر السيولة، وتعزيز قدرة المصارف على تقييم تأثير الأحداث الخارجية على سيولة الأدوات المالية، وعلى مدى توفر التمويل في الظروف الطبيعية والأوضاع الضاغطة، تبنت سلطة النقد متطلبين كمييين إضافيين، لدعم السيولة في الجهاز المصرفي في الأجلين القصير والمتوسط (متطلبات بازل III). يتعلق الأول بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، لضمان احتفاظ المصارف بحد أدنى للسيولة في الأجل القصير. في حين يتعلق المتطلب الثاني بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio)، لضمان وجود مصادر تمويل مستقرة لدى المصارف في الأجل المتوسط بهدف الاستمرار في تمويل خدماتها المالية.

نسبة تغطية السيولة (LCR)

شكل 5-22: نسب تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، 2020-2022



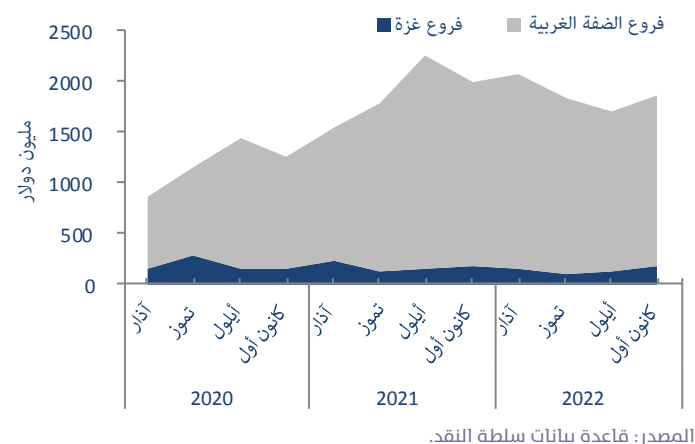
تقيس هذه النسبة قيمة الأصول السائلة عالية الجودة التي يحتفظ بها المصرف لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة تصل إلى ثلاثين يوماً، وذلك بهدف تعزيز صلابة المصارف في وجه أي اختلالات محتملة في السيولة على مدى 30 يوماً. ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 100% في جميع الأحوال، أي يجب أن تساوي الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة. وقد بلغت هذه النسبة لدى القطاع المصرفي في نهاية العام 2022 نحو 264.6%، أي أن الأصول السائلة عالية الجودة تغطي أكثر من ضعف صافي التدفقات النقدية الخارجة (237.4% للمصارف المحلية، و365.7% للوافة).

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

تقيس هذه النسبة قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل (أكثر من سنة) بما تشمله من رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال يعتمد عليها المصرف مقارنةً بالتوظيفات في الأصول، واحتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن التزامات خارجية يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة. وتهدف هذه النسبة إلى مساعدة المصارف على هيكلة مصادر الأموال والالتزامات العرضية لديها من خلال الاحتفاظ بخصوص مستقرة لتمويل أصولها غير السائلة.

كما تهدف هذه النسبة إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف، من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات

شكل 5-23: السيولة النقدية بعملة الشيكال (مقومة بالدولار)، 2020-2022



الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد المصارف على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها. ويجب ألا تقل هذه النسبة في أي وقت من الأوقات عن 100%.

وفي نهاية العام 2022، بلغت هذه النسبة 180.1% (للمصارف الوافة حوالي 206.1%، مقابل 171.9% للمصارف المحلية)، أي أن رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال تعتمد عليها المصارف لفترة تمتد لسنة واحدة على الأقل تشكل نحو 180.1% من التمويل المستقر المطلوب.

ومن جانب آخر، تتأثر مستويات السيولة لدى المصارف العاملة في فلسطين بعمليات ترحيل فائض الشيكال، والتي شهدت خلال العام 2022 ارتفاعاً بنحو 20% مقارنة مع العام السابق، لتبلغ نحو 25.5



مليار شيكل. ومع ذلك يشير المركز المالي للمصارف إلى أن مستويات السيولة النقدية بعملة الشيكال لا تزال تشكل حوالي 77٪ من إجمالي السيولة النقدية مقومة بالدولار، رغم تراجعها بمعدل 4.0٪، منخفضة إلى 2.4 مليار دولار في نهاية العام 2022، مما أدى إلى تراجع نسبة السيولة النقدية بعملة الشيكال من إجمالي أصول المصارف بنفس العملة إلى حوالي 21.7٪، مقارنة مع 23٪ في العام 2021. ويعزى جزء كبير من هذا التراجع بشكل أساسي إلى الشحن الاستثنائية التي تم شحنها من فائض الشيكال خلال الربع الثالث من العام 2022، بالإضافة إلى أثر الارتفاع في سعر صرف الدولار، وما سببه من تراجع محاسبي في سيولة عملة الشيكال عند تقويمها بالدولار.

جدول 5-1: عمليات شحن الشيكال، 2020-2022

(مليون شيكل)

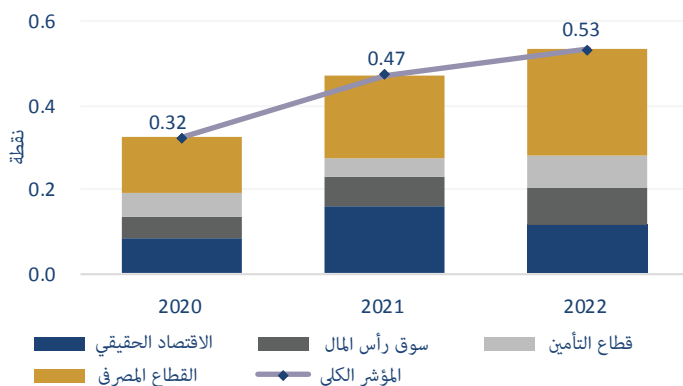
| البيان | 2020 | 2021 | 2022 |
|---------------------|----------|----------|----------|
| المصارف المحلية | 10,536.0 | 15,016.4 | 16,472.2 |
| المصارف الوافدة | 6,326.0 | 6,118.0 | 8,977.5 |
| إجمالي عمليات الشحن | 16,862.0 | 21,134.4 | 25,469.7 |

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

المؤشر الكلي للاستقرار المالي

يعتبر مؤشر الاستقرار المالي من أنظمة الإنذار المبكر، التي تنذر باحتمالية حدوث الأزمات، وبالتالي تفادي حدوثها أو تخفيض تكاليف معالجة آثارها. وتتولى سلطة النقد منذ العام 2018 احتساب هذا المؤشر بشكل دوري للتعبير عن حالة الاستقرار المالي في فلسطين. ويشتمل المؤشر الكلي للاستقرار المالي على أربعة مؤشرات فرعية تغطي القطاع المصرفي، والاقتصاد الحقيقي، وسوق رأس المال، والتأمين، وكل منها يشتمل على مجموعة من المتغيرات. وتم إعطاء الوزن الترجيحي الأكبر لمؤشر القطاع المصرفي (نحو 52.3٪ من قيمة المؤشر)، باعتباره القطاع الأكثر تأثراً في المؤشر. وتتراوح قيمة المؤشر الكلي بين الصفر والواحد، فكلما اقتربت القيمة من الواحد، كلما ارتفع مستوى الاستقرار المالي وانخفضت المخاطر، والعكس صحيح.

شكل 5-24: مساهمة المؤشرات الفرعية في المؤشر الكلي للاستقرار المالي في فلسطين، 2020-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد أظهر أداء مؤشر الاستقرار المالي خلال العام 2022 تراجعاً نسبياً في مستوى المخاطر الإجمالية قياساً على مستواها في العام السابق، وذلك بارتفاع قيمته من 0.47 نقطة في العام 2021، إلى 0.53 نقطة في العام 2022، على إثر تحسن كافة المؤشرات الفرعية، باستثناء مؤشر الاقتصاد الحقيقي. فقد استمر تحسن مؤشر القطاع المصرفي مقاساً من خلال مجموعة مؤشرات السلامة المالية من 0.37 نقطة في العام السابق، إلى 0.48 نقطة في العام 2022، إذ حسّن القطاع المصرفي من مستوى كفاءته المالية، وجودة أصوله، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات الربحية، الأمر الذي انعكس على شكل ارتفاع في العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، إضافة إلى تراجع نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل.

كما ارتفع مؤشر سوق المال إلى 0.8 نقطة، مقارنة مع 0.65 نقطة في العام السابق، متأثراً بزيادة عمق السوق المالي مقاساً بنسبة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي ارتفعت إلى 25.6٪، مقارنة بنحو 24.3٪ في العام السابق، بالرغم من تراجع مؤشر تقلبات السوق إلى 8.6٪ خلال ذات الفترة. وكذلك سجل مؤشر قطاع التأمين ارتفاعاً من 0.5 نقطة في العام 2021، إلى 0.75 نقطة في العام 2022، مستفيداً من تحسن مؤشر حقوق ملكية قطاع التأمين كنسبة من إجمالي أصوله، التي ارتفعت إلى 32.2٪، مقارنة بنحو 28.7٪ في العام السابق، بالرغم من بقاء مؤشر اختراق التأمين (مقاساً بنسبة الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) عند نحو 2٪.



وفي المقابل، كان تأثير مؤشر قطاع الاقتصاد الحقيقي (الذي يشكل نحو 26.3٪ من قيمة مؤشر الاستقرار المالي الكلي) سلبياً على مؤشر الاستقرار المالي الكلي، بتراجعته من 0.6 نقطة في العام 2021، إلى 0.44 نقطة خلال العام الحالي، على إثر تباطؤ النمو الاقتصادي من 7.0٪ في العام 2021، إلى 3.9٪ في العام 2022، وتزايد معدلات التضخم من 1.2٪، إلى 3.7٪ خلال ذات الفترة. بالإضافة إلى تزايد العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي من 9.8٪ في العام 2021، إلى 15.0٪ في العام 2022.



الفصل السادس

المؤسسات المالية غير المصرفية



نظرة عامة

يمثل القطاع المالي غير المصرفي المكون الثاني في النظام المالي، ويلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني. ونظراً لتعدد مكوناته وطبيعة عملياته، والفئات والمناطق التي يستهدفها ويخدمها، قد يكون عرضة لبعض التحديات والمخاطر المحتملة، والتي قد تتقاطع وتتداخل مع القطاع المصرفي، وبالتالي قد يكون لها بعض التأثير على اتجاهات الاستقرار المالي. ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم التطورات في القطاع المالي غير المصرفي، ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي خلال العام 2022.

المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد

يتكون القطاع المالي غير المصرفي الخاضع لرقابة وإشراف سلطة النقد من قطاع الإقراض المتخصص، وقطاع الصرافة، وقطاع خدمات الدفع الإلكتروني. ويعمل في هذا القطاع مئات الشركات والفروع والكلاء والعاملين. ويفوق حجم تعاملاته المالية السنوية الـ4 مليارات دولار، موزعة بين قروض، ومبادلة عملات، وشيكات، وحوالات مالية، وعمليات دفع إلكتروني وغيرها. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها هذه المؤسسات خلال العام 2022 من منظور الاستقرار المالي.

قطاع الإقراض المتخصص

عملت سلطة النقد على تهيئة بيئة عمل سليمة للنهوض بقطاع الإقراض المتخصص، وتفعيل دوره في الاقتصاد، وتمكينه من المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع والأنشطة ذات العلاقة بطبيعة عمله. ويتكون قطاع الإقراض المتخصص من تسع مؤسسات، تقدم خدماتها من خلال شبكة من الفروع، عددها 95 فرعاً، منتشرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعمل فيها 864 موظفاً.

وقد شهد هذا القطاع خلال العام 2022 عودة قوية إلى مسار التعافي والنمو، مدعوماً بالإجراءات التي قامت بها سلطة النقد للحفاظ على أمنه وسلامته، والسماح بدخول لاعبين جدد⁽²⁰⁾. فارتفعت قيمة موجوداته بنحو 17.6% عما كانت عليه في العام 2021، لتبلغ 439.6 مليون دولار (شاملاً مخصص المحفظة الائتمانية)، إلى جانب ارتفاع حقوق ملكيته بحوالي 14%، لتبلغ حوالي 147 مليون دولار، ولتشكل موجودات هذا القطاع نحو 1.9% من موجودات القطاع المصرفي، وحوالي 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وحقق هذا القطاع دخلاً صافياً (قبل الضرائب) بحوالي 13 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 51% عما كان عليه في العام 2021. وتمكن هذا القطاع من التوسع في محفظته الائتمانية، فوصل عدد المقترضين النشطين إلى حوالي 71 ألف مقترض، بإجمالي محفظة ائتمانية قيمتها 324.7 مليون دولار، مرتفعة بنحو 18.1% مقارنة مع العام 2021، منها حوالي 14.3% تمويلات وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

جدول 1-6: أهم مؤشرات قطاع الإقراض المتخصص، 2020-2022

(نسبة مئوية)

| المؤشر | 2020 | 2021 | 2022 |
|-----------------------------------|-------|-------|-------|
| الموجودات/ الناتج المحلي الإجمالي | 2.1 | 1.9 | 2.1 |
| العائد على الأصول | - 0.2 | 2.4 | 3.0 |
| العائد على حقوق الملكية | - 0.5 | 6.3 | 8.4 |
| الأرصدة/ إجمالي الموجودات | 21.6 | 15.7 | 18.1 |
| تغطية المخصصات للقروض المتعثرة | 81.1 | 89.3 | 87.5 |
| النفقات التشغيلية/ إجمالي المحفظة | 10.7 | 10.1 | 8.9 |
| نسبة مصاريف التمويل | 2.4 | 2.4 | 2.4 |
| عدد المقترضين/ عدد الموظفين | 80.1 | 80.2 | 82.1 |
| إجمالي الالتزامات/ حقوق الملكية | 188.9 | 161.0 | 176.0 |

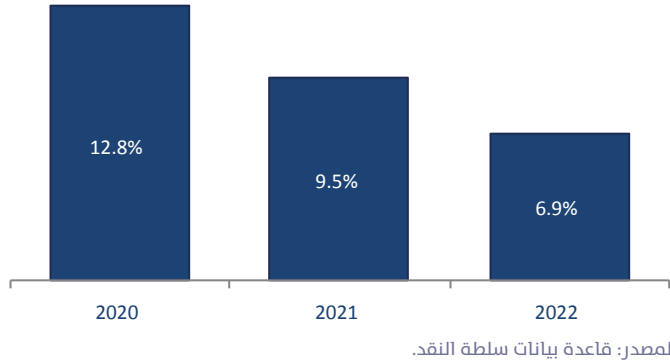
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

(20) باشرت شركة الزيتونة للتمويل أعمالها في بداية العام 2022، بعد أن حصلت على ترخيص نهائي من سلطة النقد، كأول شركة متخصصة في فلسطين بتقديم خدمات تمويل إسلامي صغيرة ومتناهية الصغر وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

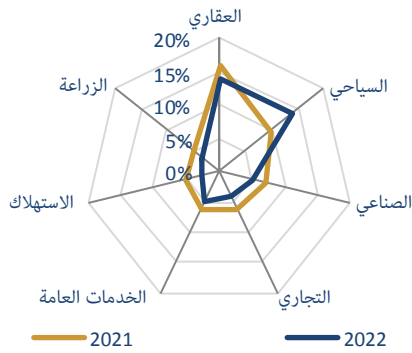


كما تشير البيانات إلى تحسن واضح في العديد من مؤشرات هذا القطاع ذات العلاقة بالاستقرار المالي، فمع تحسن مستوى ربحية هذا القطاع تحسنت المؤشرات المرافقة لها، فارتفع معدل العائد على الأصول من 2.4% في العام 2021، إلى 3.0% في العام 2022، ومعدل العائد على حقوق الملكية من 6.3% إلى 8.4%، رافقها تحسن في مؤشرات الكفاءة والإنتاجية (مقاسةً بعدد المقترضين مقسوماً على عدد الموظفين) من 80.2 إلى 82.1 مقترض/موظف، كما شهدت نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي المحفظة تراجعاً من 10.1% إلى 8.9%، في إشارة إلى تحسن الكفاءة جراء تراجع التكلفة المترتبة على تقديم خدمات الإقراض.

شكل 6-1: اتجاهات القروض المتعثرة، 2020-2022



شكل 6-2: نسب التعثر القطاعية، 2021-2022



أما من منظور المخاطر، فقد شهد العام 2022 تحسناً ملحوظاً في جودة أصول هذا القطاع، جراء تراجع حجم المحفظة الخطرة بنحو 13% مقارنة مع العام السابق (باعتبار أن المحفظة الائتمانية تمثل مكنم الخطر الرئيس على الموجودات)، لتتخفص إلى 22.4 مليون دولار، وأدت إلى تراجع نسبة التعثر إلى 6.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقارنة مع 9.5% في العام 2021، غطت المخصصات المقابلة نحو 85.5% منها. ومع ذلك تبقى هذه النسبة أعلى بكثير من نظيرتها في القطاع المصرفي، كون هذا القطاع معرض بشكل كبير لمخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفئات التي تواجه صعوبات في النفاذ إلى الائتمان من المصارف (الفئات المهمشة ومحدودي الدخل).

كما تراجعت نسبة التعثر على مستوى جميع القطاعات، باستثناء القطاع السياحي (علماً بأن حجم محفظته لا تشكل سوى 1% فقط من إجمالي القروض). ومع ذلك، بقي قطاعا السياحة والعقارات الأكثر تعثراً في العام 2022، بنسب بلغت 14.2% و 13.7% من إجمالي التسهيلات الممنوحة لهذه القطاعات، في حين تراوحت نسب التعثر في بقية القطاعات الأخرى بين 2.5% - 5.2%.

قطاع الصرافة

حرصت سلطة النقد على المحافظة على سلامة بيئة عمل قطاع الصرافة، الذي يعتبر من القطاعات المهمة في الاقتصاد والنظام المالي الفلسطيني، نظراً للدور الهام الذي يقوم به، وخدماته التي تطال مختلف مناطق وشراخ المجتمع الفلسطيني. إذ يتولى هذا القطاع تلبية احتياجات الجمهور من مختلف العملات، والحوالات المالية داخل فلسطين وخارجها، فضلاً عن تقديم الخدمات الأخرى المتعلقة بالشيكات، والمعادن الثمينة، وخدمات الدفع.

بلغ عدد محال وشركات الصرافة بفروعها الحاصلين على ترخيص من قبل سلطة النقد لمزاولة مهنة الصرافة في فلسطين 337 صراف، موزعين بواقع 213 شركة صرافة، لها 95 فرعاً، تعمل في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى 29 صراف يعملون على شكل أفراد في الضفة والقطاع.

وقد شهد هذا القطاع العديد من التطورات خلال العام 2022، إذ ارتفعت موجوداته بنحو 2.1% عما كانت عليه في العام 2021، لتبلغ حوالي 86.1 مليون دولار، غالبيتها موجودات سائلة أو متداولة. كما ارتفعت حقوق ملكيته بنحو 1.4%، لتصل إلى حوالي 84.7 مليون دولار. كما ارتفع حجم عمليات بيع العملات المنفذة بنحو 23% عن مستواها في العام السابق، لتصل إلى حوالي 3.3 مليار دولار، رافقها زيادة بذات النسبة في عمليات شراء العملات من الجمهور، لتبلغ 3.3 مليار دولار، الأمر الذي أسهم في استمرارية التوازن بين العرض والطلب في عمليات بيع وشراء العملات. كما ارتفع تعامل هذا القطاع بالشيكات بحوالي 35.5%، لتبلغ قيمة الشيكات المشتراة من خلال الصرافين حوالي 443.1 مليون دولار.



أما على صعيد تعامل هذا القطاع بالحوالات الصادرة والواردة، فقد بلغ عدد الحوالات الصادرة حوالي 383 ألف حوالة، بقيمة بلغت نحو 316 مليون دولار، مرتفعة بنحو 10.7% عما كانت عليه في العام السابق. في حين بلغ عدد الحوالات الواردة حوالي 893 ألف حوالة، بقيمة إجمالية فاقت النصف مليار دولار، مرتفعة بنحو 4.7% مقارنة مع العام 2021.

وبالرغم من صغر حجم هذا القطاع نسبياً (موجوداته تشكل نحو 0.4% من موجودات القطاع المصرفي، وحوالي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، إلا أن مكمن الخطر فيه قد يتأتى من خلال ارتفاع درجة تفاعله مع الجمهور، وما ينطوي على ذلك من ارتفاع محتمل في المخاطر التشغيلية لهذا القطاع، والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

جدول 2-6: أهم مؤشرات قطاع الصرافة، 2020-2022

(مليون دولار)

| المؤشر | 2022 | 2021 | 2020 |
|--|---------|---------|---------|
| إجمالي الموجودات | 86.1 | 84.3 | 79.1 |
| حقوق الملكية | 84.7 | 83.5 | 77.6 |
| بيع العملات للجمهور | 3,343.3 | 2,708.8 | 2,404.5 |
| شراء العملات من الجمهور | 3,346.3 | 2,709.6 | 2,402.7 |
| الحوالات الصادرة | 316.1 | 285.6 | 224.5 |
| الحوالات الواردة | 545.1 | 520.8 | 450.4 |
| الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات (%) | 95.7 | 95.8 | 95.4 |
| الموجودات/موجودات القطاع المصرفي (%) | 0.40 | 0.39 | 0.40 |
| الموجودات/الناتج المحلي الإجمالي (%) | 0.45 | 0.47 | 0.51 |

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

قطاع شركات خدمات الدفع

أخذت سلطة النقد على عاتقها تسريع وتيرة التحول والاندماج في الاقتصاد الرقمي وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية. فعملت على تهيئة بنية تحتية مناسبة للمدفوعات الرقمية، وشجعت الشركات الريادية العاملة في مجال المدفوعات الإلكترونية على العمل في السوق المحلي، وخصوصاً في مجال المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع.

يعمل في فلسطين خمس شركات⁽²¹⁾، بإجمالي أصول بلغت حوالي 25.5 مليون دولار، وحقوق ملكية بقيمة 6.2 مليون دولار. وتوفر هذه الشركات لعملائها خدمات مثل البيع والشراء الإلكتروني، وإيداع النقود وسحبها، وتحويل الأموال داخل فلسطين، والتسوق ودفع الفواتير من خلال التطبيقات الإلكترونية والوكلاء المعتمدين في مختلف المحافظات الفلسطينية.

وقد شهد هذا القطاع العديد من التطورات خلال العام 2022، إذ بلغ عدد الأفراد المستخدمين للمحافظ الإلكترونية 418 ألف مستخدم، بقيمة إجمالية بلغت 2.1 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنحو 15% من حيث العدد، و23% من حيث القيمة مقارنة مع العام السابق. واستحوذ قطاع غزة على حوالي 54.5% من عدد المحافظ، وعلى نحو 47.2% من قيمتها.

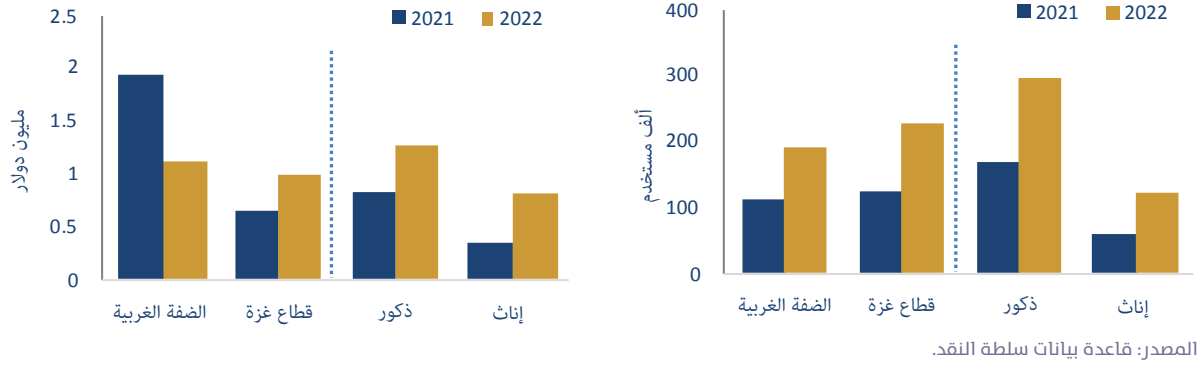
وفي ذات السياق، واصلت العمليات المنفذة من خلال المحافظ الإلكترونية اتجاهها التصاعدي، لتبلغ نحو 2.2 مليون عملية، بقيمة إجمالية بلغت نحو 191.3 مليون دولار. توزعت بين سحوبات نقدية بنسبة 39.1%، وتغذية المحافظ بنحو 26.3%، ومدفوعات (مقابل مشتريات، وفواتير، وأقساط، وشحن رصيد، وغيرها) بنحو 25.4%، بالإضافة إلى التحويل بين المحافظ/الحسابات بنسبة 9.2%. كما ارتفعت العمليات المنفذة من

(21) الشركة الوطنية للدفع الإلكتروني (جوال باي)، وشركة بال باي للدفع المسبق، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع، وشركة مالتشات للدفع الإلكتروني، وشركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني.



خلال الخدمات الأخرى التي تقدمها هذه الشركات، إذ بلغت قيمة العمليات المنفذة من خلال خدمة الأون لاين البنكي حوالي 32.6 مليون دولار، ومن خلال أجهزة نقاط البيع حوالي 449.5 مليون دولار.

شكل 6 - 3: قيمة وعدد مستخدمي المحافظ الإلكترونية تبعاً للمنطقة الجغرافية والجنس، 2021-2022



وبشكل عام، تلقى الخدمات التي يقدمها هذا القطاع قبولاً عاماً، وخصوصاً من قبل الفئات المهمشة وغير المشمولة مصرفياً، وتساعد في الوصول والنفوذ إلى الخدمات المالية بطرق سهلة آمنة. ومع ذلك، فهناك جزء غير بسيط من هذه الخدمات يتركز في مناطق معينة، إذ تستحوذ محافظتي الخليل ورام الله على حوالي 44% من عدد وقيمة المحافظ الإلكترونية. وقد يكون ذلك مبرراً بحكم تركيز النشاط الاقتصادي.

أما من منظور المخاطر، وفي سبيل تجنيب هذه الشركات لبعض المخاطر التكنولوجية ومخاطر الأمن السيبراني، فقد حرصت سلطة النقد على معالجة هذه المخاطر والحد منها، من خلال تنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات في هذه الشركات (تعليمات رقم 2022/3)، وتمكين هذه الشركات من إدارة عملياتها بفاعلية وأمان، وبما يضمن أمن المعلومات فيها. لكن من ناحية أخرى، لا تزال بعض المعوقات قائمة وتحد من انتشار خدمات الدفع الإلكتروني، وخصوصاً في قطاع غزة.

المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال

يتكون القطاع المالي غير المصرفي الخاضع لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية من قطاع الأوراق المالية (البورصة)، وقطاع التأمين، وقطاع التأجير التمويلي، وقطاع الرهن العقاري. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها هذه المؤسسات خلال العام 2022 من منظور تأثيرها على الاستقرار المالي.

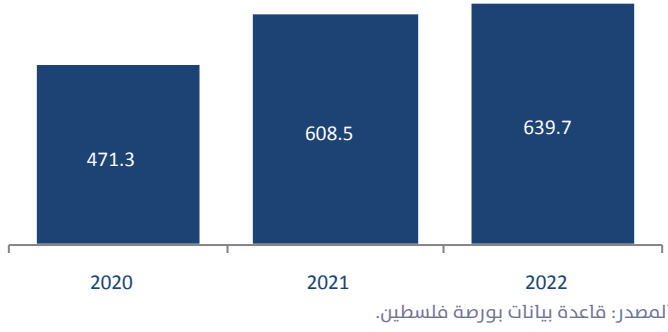
قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

عملت هيئة سوق رأس المال بالتعاون مع بورصة فلسطين على دعم وتفعيل دور قطاع الأوراق المالية في الاقتصاد المحلي. فتم خلال العام 2022 إصدار مؤشر القدس الإسلامي (يضم 13 شركة من الشركات المدرجة في السوق)، بهدف تشجيع الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية، كما تم إدراج وتداول أسهم شركة أركان العقارية المنبثقة عن شركة الاتصالات الفلسطينية، إضافة إلى إدراج أسهم مصرف الصفا، ليصل عدد الشركات المدرجة في البورصة إلى 49 شركة. توزعت بين 13 شركة في قطاع الصناعة، و11 شركة في قطاع الاستثمار، و9 شركات في قطاع الخدمات، وثمان شركات في قطاع البنوك والخدمات المالية، ومثلها في قطاع التأمين.

وشهد هذا القطاع العديد من التطورات خلال العام 2022، التي أدت إلى تحسن أدائه، فأغلق مؤشر العام (مؤشر القدس) عند أعلى مستوى له منذ العام 2005، عند 639.7 نقطة، بارتفاع نسبته 5.1% عما كان عليه في العام 2021، جراء تحسن أداء كافة القطاعات، باستثناء قطاعي التأمين والخدمات، التي تراجع مؤشراتهما بنحو 1.4% و0.3% على الترتيب، لتغلق عند مستويات 106.9 نقطة، و51.3 نقطة على التوالي. وفي المقابل، قاد قطاع الصناعة التحسن في مؤشر القدس، بارتفاع مؤشره بنحو 13.6%، ليغلق عند مستوى 132.3 نقطة، تلاه قطاع الاستثمار الذي



شكل 6-4: المؤشر العام لبورصة فلسطين
(مؤشر القدس)، 2020-2022



المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

ارتفع مؤشره بحوالي 7.1٪ نقطة، ليغلق عند مستوى 35.1 نقطة، وقطاع البنوك والخدمات المالية الذي ارتفع مؤشره بنحو 4.4٪، ليغلق عند مستوى 156.1 نقطة.

كما شهد هذا القطاع ارتفاعاً في أحجام وقيم التداول بحوالي 21٪ في عدد الأسهم المتداولة، وحوالي 13٪ من حيث قيمتها، لتبلغ 244 مليون سهم، بقيمة 472.7 مليون دولار⁽²²⁾، نفذت من خلال 35 ألف صفقة، بارتفاع نسبته 4.2٪ مقارنة مع العام السابق. كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنسبة 11.1٪ عن مستواها في العام السابق، لتقترب قيمتها من 5.0 مليار دولار. ومع ذلك لا يزال حجم هذا القطاع متواضعاً، إذ تشكل القيمة السوقية للأسهم نحو 25.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل دوران الأسهم (قيمة الأسهم المتداولة على القيمة السوقية) في حدود 9.7٪.

جدول 3-6: أهم مؤشرات بورصة فلسطين، 2020-2022

| المؤشر | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---------|---------|---------|
| عدد الشركات الأعضاء | 8 | 8 | 8 |
| عدد الشركات المدرجة | 46 | 47 | 49 |
| عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 86.4 | 201.2 | 243.5 |
| قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) | 190.1 | 418.7 | 472.7 |
| القيمة السوقية للشركات (مليون دولار) | 3,446.9 | 4,407.1 | 4,896.1 |
| قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي (٪) | 1.2 | 2.3 | 2.5 |
| القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (٪) | 22.1 | 24.4 | 25.6 |
| معدل دوران الأسهم (٪) | 5.5 | 9.5 | 9.7 |
| عدد الصفقات (صفقة) | 17,243 | 33,531 | 34,949 |
| عدد جلسات التداول (جلسة) | 220 | 245 | 247 |
| مؤشر القدس (نقطة) | 471.3 | 608.4 | 639.7 |

المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

أما من منظور المخاطر، فمعظم المخاطر التي قد تتأتى من هذه القطاع هي محلية المنشأ، إذ يقتصر معظم التداول في هذا القطاع على الفلسطينيين، مما يعني أن معظم المخاطر المحيطة بالبورصة هي مخاطر داخلية. فقد بلغ عدد المستثمرين في بورصة فلسطين في نهاية العام 2022 حوالي 64 ألف مستثمر، منهم 6.9٪ فقط مستمر أجنبي، معظمهم يحمل الجنسية الأردنية، يستحوذون على حوالي ثلث من عدد الأسهم وقيمتها، مما يشير إلى أن المخاطر الخارجية المحتملة يقتصر تأثيرها على نحو ثلث عدد وقيمة الأسهم المتداولة.

كما يعاني هذا القطاع من تركيز واضح في نشاطه في الضفة الغربية التي تستحوذ على حوالي 84٪ من عدد المستثمرين، الذين يسيطرون على أكثر من 90٪ من عدد وقيمة الأسهم المتداولة. وهذا التركيز تفرضه طبيعة الحال الظروف الراهنة، بحكم تركيز معظم رؤوس الأموال والنشاط الاقتصادي في الضفة الغربية من جهة، والظروف والأوضاع الصعبة التي يعاني منها قطاع غزة من جهة ثانية.

ورغم أن غالبية المستثمرين في البورصة من الأفراد (يشكلون نحو 98٪ من إجمالي المستثمرين)، إلا أنهم لا يملكون سوى 23.6٪ من عدد الأسهم المتداولة، وحوالي 25.6٪ من قيمتها. في حين أن الشركات التي تشكل أقل من 1٪ من عدد المساهمين، تملك نحو 45٪ من عدد الأسهم، وحوالي 44.2٪ من قيمتها.

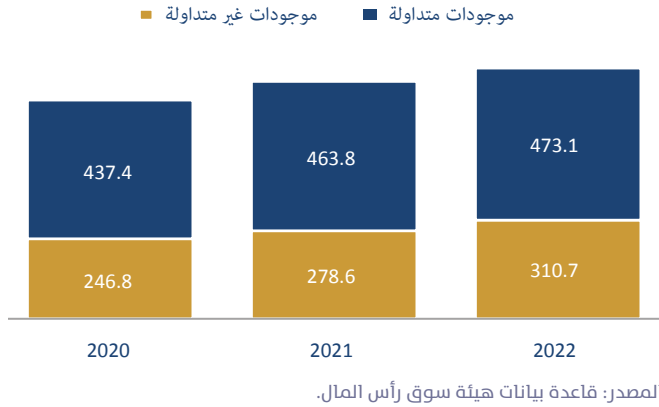
(22) يعزى هذا الارتفاع إلى الصفقة التي تم تنفيذها (أكثر صفقة في تاريخ البورصة) على أسهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو القابضة).



قطاع التأمين

يعمل في قطاع التأمين عشر شركات تمارس مختلف أنواع التأمين، منها شركتان تمارسان أعمال التأمين التكافلي وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وتقدم هذه الشركات خدماتها من خلال 187 فرعاً ومكتباً، منتشرة في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ويساعدتهم 283 من مقدمي خدمات التأمين المساندة (وكلاء ومنتجين مرخصين، ووسطاء التأمين وإعادة التأمين).

شكل 6-5: موجودات قطاع التأمين (مليون دولار)، 2022-2020

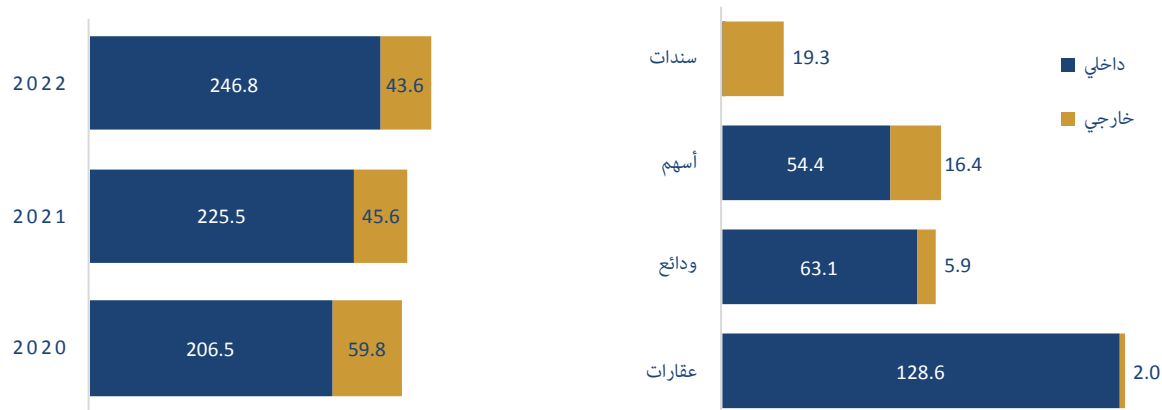


وشهد هذا القطاع مزيداً من التطور خلال العام 2022، إذ ارتفعت موجوداته بنحو 5.6% قياساً على ما كانت عليه في العام 2021، لتصل إلى حوالي 783.7 مليون دولار. وحقق أرباحاً صافية بقيمة 21.7 مليون دولار، مقارنة مع 12.5 مليون دولار في العام 2021. كما ارتفعت حقوق ملكيته بنحو 18.5%، لتبلغ 252.5 مليون دولار، ليرتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى 12.6%، مقارنة مع نحو 9.3% في العام 2021.

كما شهد العام 2022 ارتفاعاً في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنحو 9.1% مقارنة مع العام السابق، لتبلغ نحو 396.0 مليون دولار، منها أقساط تأمين المركبات. قابلها ارتفاع بنحو 12.2% في إجمالي التعويضات المدفوعة، لتصل إلى حوالي 254.1 مليون دولار، 71% منها تم تعويضات مدفوعة مقابل تأمين مركبات، على إثر ارتفاع عدد حوادث المركبات المبلغ عنها إلى حوالي 129 ألف حادث مقابل 103 ألف حادث في العام السابق.

أما من منظور المخاطر، فجزء كبير من المخاطر المحتملة التي قد تتأتى من هذا القطاع ترتبط بهيكلية استثماراته. فقد شكلت استثمارات قطاع التأمين نحو 37.1% من إجمالي موجوداته، وبقيمة 290.4 مليون دولار، مرتفعة بنحو 7.1% عما كانت عليه في العام 2021، تم ضخ نحو 85% منها في الاقتصاد المحلي. ويتركز جزء كبير من هذه الاستثمارات في القطاع العقاري، والتي ارتفعت خلال العام 2022 بنحو 37%، لتصل إلى حوالي 130.6 مليون دولار، مشكلة نحو 45% من استثمارات قطاع التأمين، غالبيتها داخل فلسطين. وفي المقابل، تراجع أنواع الاستثمار الأخرى (ودائع، وأسهم وسندات)، إذ تراجع الاستثمار في الودائع إلى نحو 23.8%، وفي الأسهم إلى حوالي 24.4%، وفي السندات (غالبيتها خارجية) إلى حوالي 6.8% من إجمالي استثمارات قطاع التأمين. وهذا يعني أن معظم المخاطر التي من الممكن أن تواجه استثمارات قطاع التأمين هي مخاطر داخلية، مردها بدرجة أساسية إلى قطاع العقارات وبدرجة أقل المصارف، في حين أن المخاطر الخارجية قد تؤثر على جزء بسيط من الاستثمارات، تبعاً لطبيعة هذه الاستثمارات وبلدها.

شكل 6-6: استثمارات قطاع التأمين (مليون دولار)، 2022



قطاع التأجير التمويلي والرهن العقاري

تعتبر وسائل التمويل التي يوفرها قطاع التأجير التمويلي مكملة لوسائل التمويل الأخرى المتاحة في السوق الفلسطيني من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، إذ يركز هذا القطاع على التمويل متوسط الأجل للأصول المنقولة وغير المنقولة. ورغم أهمية هذا القطاع، إلا أن دوره في الاقتصاد المحلي لا يزال محدوداً، إذ يعمل في هذا القطاع ثماني شركات، قامت خلال العام 2022 باستثمار 143.1 مليون دولار، تم تنفيذها من خلال 2,800 عقد، مرتفعة بنحو 40% من حيث القيمة، وبنحو 47% من حيث عدد العقود، مقارنة بما كان عليه الوضع في العام 2021.

جدول 4-6: عقود التأجير التمويلي، 2020-2022

| 2022 | 2021 | 2020 | البيان |
|-------|-------|-------|--|
| 8 | 9 | 10 | عدد الشركات العاملة |
| 143.1 | 102.1 | 68.9 | قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار) |
| 2,800 | 1,900 | 1,364 | عدد عقود التأجير التمويلي |

المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

أما من منظور المخاطر، فيعد التركيز من أهم المخاطر المحتملة، إذ يتركز الجزء الأكبر من نشاط هذا القطاع لدى الأفراد، باستحوادهم على نحو 84% من عدد العقود، وحوالي 63% من قيمتها، في حين استحوذت الشركات على نحو 16% من عدد العقود، وحوالي 37% من قيمتها. كما يتركز الجزء الأكبر من النشاط في عقود المركبات، لسهولة تسجيل ملكيتها في دوائر السير وتدي مخاطر تأجيرها، في ظل وجود سوق ثانوي وإعادة حياتها. وقد استحوذت عقود تأجير المركبات ذات الاستخدام الشخصي على حوالي 57.5% من قيمة العقود، مقابل 39.1% للمركبات المخصصة للاستخدام التجاري والشاحنات والمركبات الثقيلة والمعدات الهندسية. أما المال المنقول، بما في ذلك المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، فشكلت نحو 3.5% فقط من إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي.

وكذلك يتركز نشاط هذا القطاع في مناطق معينة دون غيرها، جراء عوامل لها علاقة بهيكلية الاقتصاد وتركز الأعمال والسكان. فخلال العام 2022 استحوذت ثلاث محافظات على حوالي ثلثي محفظة التأجير التمويلي (محافظة رام الله على حوالي 35.6% من عدد العقود، ونحو 42.6% من قيمتها، ومحافظة نابلس على نحو 13.4% من حيث عدد العقود، و13.8% من قيمتها، والخليل على 11.1% من عدد العقود، و9.5% من قيمتها).

أما بالنسبة لقطاع الرهن العقاري، فلا يزال هذا القطاع غير فاعل في الاقتصاد ويعاني من عدم وجود شركات متخصصة في مجال الرهن العقاري. إذ يقتصر العمل على السوق الأولي، أي المنح المباشر لقروض تمويل الرهن العقاري من قبل المصارف، والتي يعتمد بعضها على مصادره الذاتية (أي الودائع) لتمويل عمليات الإقراض العقاري. في حين يلجأ بعضها الآخر إلى إعادة تمويل قروضه من خلال السوق الثانوي، أي شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، والتي بدورها تحصل على التمويل إما من الاقتراض أو من رأسمالها.

وقد واجهت محاولات ومبادرات الهيئة الرامية لإنشاء شركات تقوم بأعمال التمويل العقاري المباشر للمواطنين بعض التحديات، أهمها عدم القدرة على منافسة التمويل المقدم من المصارف، إلى جانب كون جزء كبير من عمليات بيع وتسيط العقارات تتم بشكل مباشر بين المطور والمواطن.



الفصل السابع

اختبارات التحمل المالي «الأوضاع الضاغطة»



نظرة عامة

تحرص سلطة النقد على إجراء اختبارات التحمل المالي بشكل دوري، باعتبارها جزءاً من أدوات إدارتها الشاملة للمخاطر، وتقييم الوضع المالي للمصارف، وقدرتها على تحمل الأزمات من خلال محاكاة صدمات وسيناريوهات محتملة تحاكي الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في فلسطين.

وتشكل نتائج هذه الاختبارات مدخلاً أساسياً لسلطة النقد في بناء سياساتها الرقابية، وتطوير خطط الإنعاش لضمان استمرار قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على أموال المودعين، وبما يسهم في الحفاظ على الاستقرار المالي.

وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات ومحاكاة الصدمات المختلفة التي تم إجراؤها، أن القطاع المصرفي الفلسطيني سليم وقادر بشكل عام على مواجهة الصدمات والأوضاع الضاغطة، نظراً لاحتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال، إلى جانب تمتعه بمستويات مريحة من السيولة. ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم نتائج الاختبارات التي أجرتها سلطة النقد من منظور تأثيرها على الاستقرار المالي خلال العام 2022.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

قامت سلطة النقد خلال العام 2022 بمحاكاة مجموعة من الصدمات والأوضاع الضاغطة على مستوى الملاءة، والسيولة، بهدف التعرف على مدى مرونة وقدرة المصارف العاملة في فلسطين على الصمود في ظل أوضاع ضاغطة مفترضة. وشملت هذه المحاكاة جميع المصارف المرخصة، وعددها 13 مصرفاً، وذلك من خلال تعريض مراكزها المالية لصدمات عكسية شديدة الأثر، تضمنت ارتفاع المخصصات نتيجة انخفاض قيمة الضمانات، وارتفاع الديون المتعثرة، بالإضافة إلى افتراض ارتفاع أسعار الفائدة، وتدبذب أسعار صرف العملات. وكمؤشر على تقييم أداء المصارف بعد محاكاة الصدمات، سواء في اختبارات العامل الواحد، أو الاختبارات متعددة العوامل، تم اعتماد مقياس النجاح عند مستوى 10.5% (معدل العقبة)، الذي يمثل نسبة كفاية رأس المال بدون أية هوامش إضافية. علماً بأن نسبة كفاية رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين قبل الاختبارات قد بلغت 16.3% في نهاية العام 2022، وهي أعلى من الحد الأدنى المستهدف رقابياً عند 13%، متضمناً هامش رأس المال التحفظي البالغ 2.5%.

اختبارات العامل الواحد

تتمثل اختبارات العامل الواحد في محاكاة مجموعة من المخاطر ذات العلاقة بالائتمان، والتركز، ومخاطر السوق. ففي مجال مخاطر الائتمان، تم محاكاة هذه المخاطر من خلال صدمات الضمانات، وجودة الائتمان. وقد أسفرت هذه المحاكاة عن النتائج التالية:

صدمة انخفاض قيمة الضمانات المقبولة إلى النصف

تقيس هذه الصدمة مدى حساسية المصارف لأي انخفاض قد يحدث على قيمة الضمانات المقبولة لديها، إذ تم افتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 50%. وأظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة على المستوى الإجمالي للمصارف عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنحو 0.46 نقطة مئوية، لتصل إلى 15.88%، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على المستوى الإفرادي للمصارف، نجاح جميع المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس مال أعلى من معدل العقبة.

صدمة تدهور جودة الائتمان والارتفاع في الديون المتعثرة

تم بناء هذه الصدمة بعد احتساب نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية بمقدار انحرافين معياريين عن متوسط النسبة خلال الفترة (2005-2022)، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة التعثر إلى حوالي 6.13% مقارنة مع مستواها الحالي البالغ 4.05%.



وقد أسفرت عملية محاكاة هذه الصدمة على المستوى الإجمالي للمصارف عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنحو 0.8 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات، لتصل إلى حوالي 15.08٪، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على المستوى الإفرادى للمصارف نجاح كافة المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس مال أعلى من معدل العقبة.

أما في مجال مخاطر التركيز، فقد تم محاكاة هذه المخاطر من خلال صدمة التعثر، على مستوى المقرض الأكبر، وعلى مستوى أكبر ثلاثة متقترضين (بخلاف الحكومة). وقد أسفرت هذه المحاكاة عن النتائج التالية:

صدمة تعثر أكبر مقرض

أظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 1.46 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات، لتصل إلى حوالي 14.42٪، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على المستوى الإفرادى للمصارف نجاح كافة المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقرضين

أظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للمصارف بنحو 2.89 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 12.99٪، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. أما على المستوى الإفرادى للمصارف، فقد أظهرت النتائج عدم تمكن مصرفين من المحافظة على مستوى كفاية رأس المال فوق معدل العقبة. وبشكل عام، تشير نتائج محاكاة صدمات التركيز إلى وجود بعض التركيز في الائتمان المقدم من قبل المصارف المرخصة. مع العلم أن التنافسية في القطاع المصرفي المقاسة بمؤشر هيرفندال على مستوى الحصص السوقية للمصارف من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية قد أظهرت تحسناً بمقدار 7 نقاط في قيمة المؤشر خلال العام 2022، إذ تراجع قيمة مؤشر هيرفندال من 1,317 نقطة في العام 2021، إلى 1,310 نقطة في العام 2022.

وفي مجال مخاطر السوق، فتم محاكاة هذه المخاطر من خلال صدمات تغيير أسعار الفائدة والصرف. وقد أسفرت هذه المحاكاة عن النتائج التالية:

صدمة تغير أسعار الفائدة/ العائد

تضمنت هذه الصدمة محاكاة أثر ارتفاع سعر الفائدة/العائد بـ 200 نقطة أساس، مع تحديد ثلاث قنوات محتملة لانتقال أثرها إلى البيانات المالية للمصارف وهي:

الأولى: الخسائر التي قد تنتج عن فجوات الاستحقاق وإعادة التسعير.

الثانية: الخسائر الناتجة عن انخفاض أسعار السندات، نظراً للعلاقة العكسية بين ارتفاع سعر الفائدة وقيمة السندات.

الثالثة: التعثر الناتج عن ارتفاع أعباء الدين، إذ تم في هذه القناة محاكاة الأثر غير المباشر لصدمة ارتفاع سعر الفائدة، والمتمثل في افتراض تعثر 1٪ من الديون العاملة نتيجة ارتفاع أعباء الدين.

وقد أسفر الأثر المجمع لمحاكاة هذه الصدمة عبر قنوات انتقالها الثلاث عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف بنحو 1.44 نقطة مئوية، لتصل إلى 14.90٪، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج أيضاً نجاح كافة المصارف الإفرادية في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

صدمة تغير أسعار الصرف

لأغراض هذه المحاكاة، وفي ظل عدم وجود عملة وطنية لقياس أثر انخفاضها مقابل العملات الأخرى، فقد تم التعامل مع عملة الشيكيل كعملة واقع (Defacto) وقياس أثر انخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى. وتم تحديد قناتين لانتقال أثر هذه الصدمة إلى البيانات المالية للمصارف:



الأولى، تتمثل في الأثر المباشر لانخفاض سعر صرف عملة الشيكيل بنسبة 15٪ مقابل العملات الأخرى المتداولة في فلسطين.

الثانية، تتمثل في محاكاة الأثر غير المباشر لهذه الصدمة، بافتراض تعثر 10٪ من القروض بالعملات الأخرى، بخلاف عملة الشيكيل.

وقد أسفر الأثر المجمع الناتج عن محاكاة هذه الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف العاملة في فلسطين بنحو 1.33 نقطة مئوية، لتصل إلى 15.01٪، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. كما أظهرت النتائج على مستوى المصارف الإفرادية نجاح كافة المصارف في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل العقبة.

الاختبار متعددة العوامل

تمثل هذا الاختبار في محاكاة أكثر من صدمة بالتزامن مع بعضها البعض، تضمنت صدمة ارتفاع أسعار الفائدة ب 200 نقطة أساس، وصدمة ارتفاع نسبة التعثر من مستواها الحالي إلى 6.13٪، وصدمة انخفاض قيمة الشيكيل مقابل العملات الأخرى بنسبة 15٪. ورغم أن هذا المزيج من الصدمات يعكس سيناريو سلبي نادر الحدوث، لكنه يبقى واقعي ومعقول. كما تم تعديل الوضع الأولي للمصارف من ناحية المخصصات الإضافية المطلوبة في حال افتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة إلى النصف.

وقد أسفرت نتائج محاكاة هذا السيناريو متعدد العوامل عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف بنحو 3.87 نقطة مئوية، من 16.47٪ إلى 12.47٪، مع بقائها أعلى من معدل العقبة. أما على المستوى الإفرادي للمصارف، فقد أظهرت النتائج انخفاض بسيط في نسبة كفاية رأس المال لدى 4 مصارف من أصل 13 مصرفاً دون معدل العقبة. وهو ما يؤثر على قوة وسلامة المراكز المالية للمصارف، ومرورها في التعامل مع هذا السيناريو، الذي يوصف بكونه شديد القوة ونادر الحدوث.

اختبارات السيولة

تمثلت هذه الاختبارات في محاكاة صدمة حدوث عمليات سحب نقدي يومية تراكمية لدى جميع المصارف، وفق الافتراضات التالية:

- سحبوبات يومية على الودائع تحت الطلب بعملة الشيكيل بنسبة 15٪، وعلى العملات الأخرى بنسبة 10٪.
- سحبوبات يومية على الودائع الآجلة بعملة الشيكيل، وبالعملات الأخرى بنسبة 5٪.
- مستويات السيولة المتاحة يومياً، 95٪ من الأصول السائلة، و1٪ من الأصول غير السائلة.

وقد أظهرت نتائج محاكاة هذه الصدمة عن استجابة جيدة من قبل المصارف وقدرتها على التعامل مع هذا الوضع الضاغط على مدار 5 أيام متتالية، قبل أن تبدأ سيولة بعضها بالنفاد.

بشكل عام، أكدت نتائج محاكاة الأوضاع الضاغطة للعام 2022 أن القطاع المصرفي الفلسطيني سليم، وقادر على مواجهة الصدمات والأوضاع الضاغطة، نتيجة احتفاظه بمستويات جيدة من رأس المال، إلى جانب تمتعه بمستويات مريحة من السيولة. فقد أظهرت نتائج محاكاة مختلف الصدمات المتفاوتة في شدتها نجاح غالبية المصارف في اجتياز هذه الصدمات والمحافظة على مستويات رسملة أعلى من معدل العقبة، باستثناء بعض المصارف التي تعرضت لانخفاض طفيف في نسبة كفاية رأس المال دون مستوى العقبة في سيناريوهات تصنف بأنها عالية الشدة.

اختبارات انتقال العدوى

تتضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم بها سلطة النقد محاكاة لمخاطر انتقال العدوى بين المصارف، والذي يظهر ما قد يحدث لرأس المال المصارف في حال فشل أو تعثر أحدها عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف الأخرى. ويستند هذا الاختبار بدرجة أساسية على اعتبار أن الودائع البنينية بين المصارف ودائع تبادلية يمكن استخدامها لسداد التزامات المصارف تجاه بعضها البعض دون شرط أو قيد.

وتشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد إلى تراجع ملحوظ في أرصدة (ودائع) المصارف العاملة في فلسطين لدى بعضها البعض نهاية العام



2022 بنحو 44.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 264 مليون دولار. وهو ما يعكس ضعف سوق ما بين المصارف في فلسطين. ويشير إلى أن هذه الأرصدة (الودائع) قد تركزت في ثلاثة مصارف، لتستحوذ على نحو 65% من إجمالي الأرصدة فيما بين المصارف، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة لتعثر أو فشل غيرها من المصارف الأخرى.

وقد أظهرت نتائج الاختبار ضعف انتقال مخاطر العدوى بين المصارف، إذ تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف العاملة في فلسطين لتصل نحو 12.4% من الأصول المرجحة بالمخاطر، في حال فشل أو تعثر المصرف B1، ونحو 13.2% في حال فشل أو تعثر المصرف B4، وهذه النسب قريبة جداً من الحد المسموح به وفقاً لتعليمات سلطة النقد (13%)، لكنها أعلى من تلك المحددة بحسب تعليمات بازل III⁽²³⁾.

كما تظهر النتائج أن سوق ما بين المصارف المحلية أكثر تأثراً وارتباطاً، إذ تنخفض نسبة كفاية رأس المال لهذه المصارف لتبلغ نحو 9.3% في حال فشل أو تعثر المصرف B1، وهي نسبة متدنية. كذلك فإن هذه النسبة تقترب من الحد الأدنى المسموح من قبل سلطة النقد (13%) في حال تعثر أو فشل أحد المصارف B9 و B10 و B11 و B12. بالمقابل فإن هذه النسبة لدى المصارف الوافدة تنخفض لتصل نحو 9.6% في حال تعثر أو فشل المصرف B4. وفيما عدا ذلك تبقى هذه النسبة أعلى من الحد المسموح به بحسب تعليمات سلطة النقد.

أما على المستوى الإفرادى للمصارف، فقد أظهرت النتائج أن المصرف B2 هو أكثر المصارف عرضة للمخاطر، إذ تنخفض نسبة كفاية رأس المال لديه من نحو 20.3% من الأصول المرجحة بالمخاطر لتصل 15.7% في حال تعثر أو فشل المصرف B13. وبالرغم من بقاء النسبة أعلى بكثير من الحد الأدنى المسموح به، إلا أن تعثر المصرف B13 أدى إلى تراجعها بنحو خمس نقاط مئوية وهو ما يمكن اعتباره تأثيراً كبيراً. وفيما عدا ذلك لم يكن هناك ترابطات مؤثرة فيما بين المصارف ببعضها البعض.

اختبارات مخاطر الاقتصاد الكلي

تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 إلى مزيد من المخاطر والتحديات، الداخلية والخارجية، التي زادت من حالة عدم اليقين وسيطرها على المشهد الاقتصادي، وتسببت في تباطؤ وتيرة نموه. وبهدف تقييم المخاطر التي قد تنتقل من الاقتصاد الحقيقي إلى القطاع المصرفي جراء مثل هذه الأوضاع الضاغطة، تتولى سلطة النقد إجراء اختبارات لمخاطر الاقتصاد الكلي، ومحاكاة بعض الصدمات العكسية في مؤشرات الاقتصاد الكلي⁽²⁴⁾ (كالنمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، وسعر فائدة الإقراض⁽²⁵⁾)، وتداعياتها على مستويات التعثر في القطاع المصرفي، متمثلة في مؤشر القروض غير العاملة (القروض المتعثرة).

وقد تمت عملية محاكاة هذه الصدمات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لمتجه الانحدار الذاتي (Vector Error Correction Model - VECM)، وبافتراض وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ونسبة القروض المتعثرة، وعلاقة طردية بين كل من سعر فائدة الإقراض، ومعدل البطالة، وسعر صرف الدولار مقابل الشيكال، مع نسبة التعثر. ولهذه الغاية، تم توظيف النموذج التالي:

$$\Delta L(NPL_t) = \alpha + \gamma * e_t + \sum_{i=1}^4 a_i * \Delta L(NPL_{t-i}) + \sum_{i=1}^4 b_i * \Delta L(RGDP_{t-i}) + C * \Delta il + D * \Delta UNEMP$$

حيث:

e_t - معامل تصحيح الخطأ

$\Delta L(NPL_{t-i})$ - التغير في القروض المتعثرة خلال الفترة السابقة

$\Delta L(RGDP_{t-i})$ - التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة السابقة

$\Delta(il)$ - التغير في سعر فائدة الإقراض.

$\Delta(UNEMP)$ - التغير في معدل البطالة.

(23) استخدمت الرموز للدلالة على المصارف بدلاً من أسماء المصارف بهدف الحفاظ على السرية المصرفية.

(24) تم اختيار العلاقة الإحصائية بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر القروض غير العاملة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% للمتغيرات الداخلة في النموذج المذكور أعلاه.

(25) تم اختيار متغير سعر فائدة الإقراض بعملة الدولار الأمريكي نظراً لاستحواذ الدولار على جزء كبير من محفظة القروض.



وتمت المحاكاة وفق سيناريوهين (السيناريو الأساس والسيناريو المعاكس)، ذات افتراضات مختلفة ومحتملة الحدوث. ففي سيناريو الأساس، تم افتراض استمرار الوضع القائم حالياً، بما يتضمنه من تباطؤ في بعض المؤشرات التي تؤثر على مستويات الاستهلاك والاستثمار الكلي، في ظل حالة عدم اليقين المرتبطة بالأوضاع المحلية والعالمية، والوضع المالي للحكومة، والقيود على حركة الأفراد والبضائع، إلى جانب تباطؤ النمو في التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نتيجة لارتفاع تكلفة الإقراض، مع استمرار تدفق تحويلات القطاع الخاص بنسب مقارنة لمستوياتها في الأعوام السابقة.

شكل 7-1: التنبؤ بنسب القروض المتعثرة للعام 2023



وفي ظل هذه الافتراضات، يتوقع أن يسجل الاقتصاد الفلسطيني نمواً بنحو 3.2% في العام 2023، مقارنة مع نمو بنسبة 3.9% العام السابق، مع ارتفاع الدخل الفردي بنسبة 1%، وانخفاض معدل البطالة إلى 23.9%. ومن المتوقع أن يتسبب هذا الأداء في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى 4.3%، مقارنة مع 4.1% في العام 2022.

وعلى العكس من ذلك، فإن محاكاة السيناريو المعاكس، ممثلاً بافتراض وقف تحويل إيرادات المقاصة بشكل كلي أو جزئي، مع مزيد من التراجع في تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل جراء استمرار تراجع أعدادهم، وانخفاض تحويلات القطاع الخاص عن مستواها في العام السابق، واستمرار

الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، إلى جانب استمرار رفع معدلات الفائدة، وتعزيز قوة الدولار مقابل الشيكل، كفيلة بأن تؤدي إلى انكماش الاقتصاد بنحو 1.2%، وزيادة مستويات البطالة إلى نحو 27.5%، مع تراجع في الدخل الفردي بواقع 3.5%. وسوف يتسبب هذا السيناريو في ارتفاع نسبة التعثر إلى ما يقارب 7.1% خلال العام 2023.

جدول 7-1: التنبؤ بحجم التغير في القروض المتعثرة، 2023

| الفترة | السيناريو المعاكس | | | | السيناريو الأساس | | | | النمو (%) | |
|--------------|-------------------|----------------|---------------|---------|------------------|----------------|---------------|---------|-----------|-----|
| | نسبة التعثر | التغير في معدل | | | نسبة التعثر | التغير في معدل | | | | |
| | | سعر الصرف | فائدة الإقراض | البطالة | | سعر الصرف | فائدة الإقراض | البطالة | | |
| الربع الأول | 4.2 | 0.05 | 0.16 | 1.8 | 3.5 | 4.2 | 0.05 | 0.16 | 1.8 | 3.5 |
| الربع الثاني | 5.8 | 0.26 | 0.18 | 1.2 | 0.7 | 4.2 | 0.11 | 0.00 | 1.1- | 3.1 |
| الربع الثالث | 6.4 | 0.10 | 0.80 | 2.0 | 2.3- | 4.2 | 0.02 | 0.00 | 0.9- | 4.2 |
| الربع الرابع | 7.1 | 0.10 | 0.86 | 1.5 | 6.8- | 4.3 | 0.02 | 0.00 | 0.2- | 2.1 |
| 2023 | 7.1 | 0.50 | 2.0 | 3.1 | 1.2- | 4.3 | 0.20 | 0.16 | 0.5- | 3.2 |

المصدر: تنبؤات سلطة النقد.

